الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021)- السنة الثالثة 2021- الدورة البرلمانية العادية (2020 -2021) - العدد: 10

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 8 والخميس 22 جمادى الثانية 1442
الموافق 21 جانفي و 4 فيفري 2021

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 21 رجب 1442
الموافق 4 مارس 2021

فهرس

1) **محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة** ..... **ص** 03
- أسئلة شفوية.

2) **محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة** ..... **ص** 34
- أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة
المنعقدة يوم الخميس 8 جمادى الثانية 1442
الموافق 21 جانفي 2021

الرئاسة: السيد العيد حاجي، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير الطاقة؛
- السيد وزير الصناعة؛
- السيد وزير التجارة؛
- السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة؛
- السيد وزير الأشغال العمومية، وزير النقل بالنيابة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة، ومساعديهم، وبالزميلات والزملاء، وبأسرة الإعلام؛ بداية أقرأ بيانا أصدره مكتب مجلس الأمة برئاسة السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الخميس 21 يناير 2021 وهذا نصه:

"إن مكتب مجلس الأمة برئاسة السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وباسم السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، وهو يتابع تطورات الحالة الصحية للسيد رئيس الجمهورية، يرفع أكف الضراعة إلى المولى اللطيف الخبير على أن بسط خفي ألطافه وأديمها، وأذن بأن تكلل العملية الجراحية التي أجراها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون بالنجاح، متمنيا له عودة ميمونة إلى أرض الوطن، لاستكمال مهامه التاريخية والنبيلة في خدمة الجزائر العزيزة"، شكرا.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة، والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، استنادا لأحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وما يليها من الأجوبة.

وبداية، أحيل الكلمة إلى السيد غازي جابري ليطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير الطاقة، فليتفضل مشكورا.

السيد غازي جابري: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام والصحافة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في

22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

يعيش سكان كل من حي المارنجار وحي السلام، شمال مدينة بشار، حالة من الذعر الدائم والرعب المستمر، خوفا، لا قدر الله، من انفجار في محطة مخازن الوقود التابعة لمؤسسة نفطال، بسبب قرب أحيائهم من هذه المخازن أو القنبلة الموقوتة كما يسميها سكان بشار.

ولقد حذر مسؤولون محليون والعديد من الجمعيات المحلية من هذه الوضعية، والتي قد تسبب كوارث في حالة حدوثها، وللإشارة، فإن هذه المخازن قديمة وتعود للعهد الاستعماري، حيث تم إنجازها سنة 1940، ونظرا للزحف العمراني وتوسع مدينة بشار أصبحت هذه المخازن محاصرة بالعديد من الأحياء السكانية.

سؤالي:

ـ لماذا لم تنطلق هذه الأشغال في تحويل هذه المخازن، رغم أنه تم اختيار القطعة الأرضية لذلك؟

ـ أليس من شأن هذا التأخير توليد كوارث محتملة؟

تقبلوا مني – معالي الوزير – فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد غازي جابري؛ الكلمة للسيد وزير الطاقة لتقديم الجواب.

السيد وزير الطاقة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة، والإطارات المرافقة لهم،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا للسيد المحترم، عضو مجلس الأمة، على السؤال المتعلق بتحويل مستودع الوقود ببشار خارج المدينة، لتفادي حدوث أي طارئ من شأنه تهديد السكان، وردا على هذا الانشغال الهام، أود إفادتكم بالتوضيحات التالية:

أولا، من الناحية الأمنية، أثبتت اللجنة الولائية لمراقبة المؤسسات المصنفة التابعة لمديرية البيئة، من خلال المحضر رقم 876 ـ 2013، المؤرخ في ديسمبر 2013، والخاص بدراسة المراجعة البيئية ودراسة الأخطار، أن مستودع الوقود ببشار الذي يعتبر مؤسسة مصنفة، مطابق للمرسوم 86 ـ 15، المحدد لمحيط الحماية حول المنشآت والهياكل الأساسية بقطاع المحروقات؛ وبالتالي فإن المسافات الأمنية للمستودع محترمة، وتتوزع هذه المسافات الأمنية كما يلي:

ـ المسافة بين المخزن وحي السلام هي 237.93 م.

ـ المسافة بين المخزن وأول سكن من حي مارنجار تقدر بـ 286 م.

ـ المسافة بين المخزن ومستشفى أمراض العيون تقدر بـ 326 م.

ـ المسافة المقدرة بين المخزن وخزان الماء هي 323 م، مع العلم أن خزان الماء مرتفع بـ 23 م عن المستودع.

ـ المسافة كذلك بين المخزن وسكان (OPGI) هي 514م.

إذن، وحسب نفس المرسوم المحدد لمسافة حماية المنشآت والهياكل التابعة لقطاع الطاقة، فإن المنشآت تحتوي على نوعين من المخازن:

ـ النوع الأول والذي تقدر طاقته التخزينية بأقل من 10000م^3، تكون المسافة الأمنية خارج محيط المستودع بـ 75م.

ـ أما النوع الثاني والذي تقدر طاقته التخزينية بأكثر من 10000م^3، فإن المسافة تقدر بـ 200 م.

ومما سبق، نستخلص أن حي السلام، شمال مدينة بشار وحي المارنجار موضوع سؤالكم، يبعدان عن المحيط الخارجي للمستودع بـ 237 م و 286م على التوالي، بينما المسافة الأمنية هي 75م؛ فمقارنة بالمسافات الأمنية المقاسة والمعمول بها، فإن هذا المستودع يخضع لقياس أكثر أمان؛ وبالتالي يمكن أن ينتقل إلى النوع الثاني، أي يمكن زيادة طاقته التخزينية إلى أكثر من 10000 م^3، بما أن طاقة تخزين المستودع تبلغ حاليا 6000 م^3؛ غير أن اللجنة أوصت في محضر المعاينة رقم 2014/604 بتاريخ 28 أفريل 2014، بتحويل المستودع إلى موقع جديد في حالة زيادة طاقة التخزين، فالترخيص رقم 1289 بتاريخ 22 ماي 2014، الذي منح لمؤسسة نفطال استغلال المستودع يؤكد على أن المخزن يحترم كل الأحكام التنظيمية.

ثانيا، فيما يخص إمكانية تحويل المستودع إلى موقع آخر، فتجدر الإشارة إلى أن السلطات المحلية لولاية بشار قد اقترحت على مؤسسة نفطال موقعا غير ملائم ـ للأسف ـ ويتطلب تكاليف كبيرة وآجالا طويلة لتهيئته، ونظرا للظرف المالي الصعب الذي تعيشه المؤسسة منذ 2017، وأنتم تعرفون أن أغلبية البرامج كانت مجمدة والذي زاد تفاقما خلال السنة الماضية بسبب "كوفيد 19"، فإن هذا المشروع لا يمكن إنجازه حاليا ـ للأسف ـ لذا وسعيا منها لتحقيق الأهداف المنوطة بها من طرف السلطات العمومية والمتمثلة في تلبية حاجيات المواطنين وتموين السوق بالوقود بصفة منتظمة ودون انقطاع في ولاية بشار وتندوف، لأن هذا المستودع يمون كذلك تندوف وأدرار، فإن نفطال ترى أنه من الأنسب الاستثمار في المخزن الموجود بأقل تكلفة وفي أقصر الآجال، خاصة وأن الشروط الأمنية متوفرة.

وفي الأخير، أود التأكيد مرة أخرى، أنه لا داعي للخوف من احتمال حدوث خطر الإنفجار ـ لا قدر الله ـ لأن شركة نفطال وهي شركة مواطنة اتخذت كل الإجراءات الضرورية التي ينص عليها التنظيم، وكذا إجراءات إضافية لتأمين كل الأحياء السكنية والمنشآت المحيطة بالمستودع؛ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد غازي جابري هل يريد التعقيب؟ تفضل.

السيد غازي جابري: شكرا للسيد رئيس الجلسة، والشكر موصول للسيد الوزير، ونقول للسيد الوزير إن هذا المشكل تعاقبت عليه عدة وزارات؛ لم نفهم بعد! وزير يقول إنه من الضروري تحويل هذه المخازن وآخر يقول الشروط...!!! السيد الوزير قلت إن المسافة 280 م، وأنا أطلب مراجعة هذه المسافات وتتحملون المسؤولية الكاملة ـ لاقدر الله ـ نريد أن نعرف من يقف وراء هذه المشاريع المتوقفة، أطلعونا على هؤلاء الذين يقفون وراء توقف هذه المشاريع! لماذا مشروع إنجاز غاز المدينة متوقف على مستوى دائرة إقلي، منذ سنة 2019؟ كذلك محطة الخدمات التي هي متوقفة منذ مدة لتوزيع البنزين ببلدية العبادلة، رغم ما كانت تقدمه من خدمات، الدائرة الثانية بعد بشار لا تتوفر على محطة وقود، يوم أخذوا تلك المحطة لم يعودوا للأخرى.

السيد الوزير، القطعة التي اختيرت لهذه المخازن وافقت عليها كل الإدارات، بما فيها البلدية والولاية، إذن نحتاج لإعادة النظر في هذه الأماكن، للحفاظ على هؤلاء السكان الذين يحيطون بهذه المخازن، وشكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد غازي جابري؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة: شكرا على التعقيب، والله قلت لك فيما يخص الظروف الأمنية وحسب القوانين الحالية، إذا وجب تغيير القوانين فلا مشكلة، نغيرها ونبحث عن مسافات أخرى ونحول هذا الموقع؛ فيما يخص الموقع أو الأرضية التي أعطتها لنا الولاية لا يليق لأن تهيئته أكثر تكلفة من تحويله أو بناء موقع تخزين آخر، الأمر الذي جعل نفطال لاتستثمر نظرا لقلة الإمكانيات.

أنا أتفق معك، إذا أمكن تغيير كل موقع خزانات الوقود هذه بعيدا عن المدن والأحياء، حتى ولو حسب القوانين الحالية، كل الأمن موفر، ولكن فيه استثمار، وخاصة بشار، لا تنسى أن هذا الموقع لو نغيره يجب أن نهدم كل الإمكانيات الموجودة الخاصة بالتخزين، لا يمكنك تحويل خزان من مكان لآخر، تحويله يستدعي تهديمه، يعني تخسره وبالتالي يستوجب بناء مخزن آخر، بل مخازن أخرى هذا هو الشيء المطروح عندنا.

الآن، الشيء الذي أطلبه منكم هو مساعدتنا مع الولاية، أعطونا قطعة أرضية تكون صافية لا تحتاج الكثير من (La Génie civile)، ونطرح المشروع ليكون ضمن الميزانية.. مثلا ميزانية 2021 مرت وانتهى، في 2022 أؤكد لكم أنني سأطلب من نفطال ترتيب هذا المشروع لنضعه في ميزانية 2022؛ أما فيما يخص الأماكن الأخرى، أظن أنك تكلمت عن محطات الوقود، لم أتلق أي مشكل بخصوص ذلك، هناك محطات وليس هناك أي مشكل؛ و مؤخرا هناك برنامج مع وزارة المؤسسات المصغرة، حول مشروع طرح علينا وعلى نفطال وسوناطراك ووكالة ضبط المحروقات لكي ننجز خاصة في المناطق الجنوبية، في الطرق الوطنية محطات جديدة، لأنه حقيقة هناك بعض الطرق بمسافة 400 كلم من دون محطة، ممكن أن نضيف محطة

أو محطتين، ولكن هذه تحتاج إلى دراسة من طرف وكالة ضبط المحروقات؛ والمشروع الآن في إطار الدراسة ما بين وكالة ضبط المحروقات ووزارة المؤسسات المصغرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ دائما مع قطاع الطاقة والكلمة للسيد مصطفى جغدالي، ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد مصطفى جغدالي:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل أن أبدأ سؤالي، أتمنى الشفاء العاجل للسيد رئيس الجمهورية المحترم، والرجوع إلى أرض الوطن آمنا، إن شاء الله.

السيد وزير الطاقة ذو خبرة أكثر من 30 سنة في قطاع المحروقات، وله باع في الميدان، نطلب أن تكون الإجابة شفافة، وباسم الجزائر الجديدة، وتكون المعلومة حقيقية بين العضو والوزير أما حجب المعلومة والاحتفاظ بها من بعض الوزراء، فنعتبره خرقا لما سمي بالجزائر الجديدة التي نادى بها رئيس الجمهورية المحترم.

سيدي الوزير، السؤال الذي أتقدم به يخص شركة (SPC LONDRES) شركة سوناطراك للبترول، المتواجدة بمدينة لندن.

تقدمت بهذا السؤال سنة 2017، لكن للأسف وللأسف! تقدمت به للوزير الأول والجواب كان من طرف الوزيرة المحترمة آنذاك، وزيرة العلاقات مع البرلمان، وطلبت عدم التعقيب على السؤال، لأني لا أتكلم ثانية، أو كما قالت!

للأسف الشديد، نحن كبرلمانيين نتقدم بسؤال للإدلاء للرأي العام بما يجري في جزائرنا وفي بلادنا.

السيد الوزير، شركة سوناطراك لديها مؤسسة تسمى (SPC LONDRES)، أسست سنة 1989، أي في غياب البرلمان آنذاك، ومقرها بريطانيا، تسير من طرف إطارات تكلفهم شركة سوناطراك بمدة عمل تحددها بثلاث سنوات تسيير، وتسند قيادة سفن هاته المؤسسة إلى إطارات أجنبية مقابل مبالغ عالية، ولا يسمح للإطار الجزائري، خريج معهد بوسماعيل أن يكون على متن هذه البواخر.

السؤال كما يلي:

- كم يبلغ عدد البواخر التي تملكها هاته المؤسسة؟
- كم يقدر رقم أعمال هذه الشركة؟ وكم تقدر أرباحها السنوية؟
- ما هو المشكل الذي وقع مع دولة لبنان التي ادعت أنها وقعت عقدا مع شركة سوناطراك وهذه الأخيرة كلفت فرعها في لندن لإتمام بنود العقد وتزويد لبنان بالمواد الأولية وتلقت شركة سوناطراك بعد ذلك انتقادات كبيرة من طرف وسائل إعلام لبنان وكذا برلمانه؟

السيد الوزير، لماذا لاتضم شركة (SPC LONDRES) إلى شركة (HYPROC CHIPPING) المتواجدة بوهران والتي زارها الوزير الأول وانبهر بمستوى عملها وأرباحها وانضباط مسيريها ومداخيلها الإيجابية؟

سيدي الوزير، تقبلوا مني فائق عبارات الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ والكلمة للسيد وزير الطاقة، لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الطاقة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة، والإطارات المرافقة لهم،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا للسيد المحترم مصطفى جغدالي، عضو مجلس الأمة، على سؤاله المتعلق بشركة (SPC LONDRES)، وهي تسمى (SONATRACH PETROLIUM CORPORATION LONDRES).

وكذلك (HYPROC) المتواجدة بوهران، التابعتين لشركة سوناطراك، والذي يشرفني أن أتقدم إليه بالإجابة التالية:

حسب ما تقدم به السيد المحترم، مصطفى جغدالي، فشركة (SPC LONDON) المسؤولة عن تجارة وتسويق النفط، المتواجدة في لندن والتابعة لشركة سوناطراك، تم إدماجها في شركة (BVI)، (BRITISH VIRGIN ISLAND) كما نسميه (Un paradis fiscal) وهي منطقة، حيث تنعدم فيها الغرامة، الأمر الذي جعل سوناطراك تسجل هذا الفرع في منطقة خارج الجزائر، فمثلا لو سجلت في لندن أو في فرنسا أو في ألمانيا تكون الغرامة كبيرة جدا والأرباح قليلة، وهذا معروف على مستوى العالم. إذن، سجلت في 03 ماي 1989، وفقا للقانون الدولي BUSINESS COM) (PANIES لسنة 1984، والخاضعة للقانون (BVI) كما سبق شرحه.

شركة (SPC LONDRES)هي شركة مختصة في تجارة النفط الخام، وغاز البترول المسال يعني (GPL) وكذلك المنتجات البترولية (الوقود) وتمتلك مكتبين، أحدهما في لندن والآخر في الجزائر العاصمة، هذا فيما يخص مكاتبها؛ هي ليست مستقرة في لندن بل رسميا لديها مكتب فقط، ولو أن معظم الأشغال تقام في لندن؛ وهذا لأن لندن سوق للبيع والشراء (Une bourse petrolière) سواء في لندن أو نيويورك أو سنغفورة....إلخ.

ولكن رسميا هي عندها مكتب فقط، مسجل في (BVI)، والمكتب الرسمي موجود هنا بالجزائر.

فيما يخص الأسئلة المطروحة إذن، فيما يخص عدد السفن التي تمتلكها شركة (SPC LONDRES) لديها 6 شركات سفن، لماذا؟ لأن في الخارج وخاصة في قطاع (BUSINESS) كل باخرة تساوي شركة، وهذا لأسباب... على مستوى العالم كله والشركات كلها موجودة في (BVI)، يعني (6) ست بواخر (6) ست فروع، ست (6) شركات، منها (5) لنقل غاز البترول المسال (GPL)، وواحدة لنقل النفط الخام.

تعد شركة (SPC)، المساهم الرئيسي في هذه الشركات، يعني الست (6) بواخر هي ملك لـ (SPC LONDON)، هذا فيما يخص عدد البواخر.

فيمايخص رقم أعمال الشركة؛ يقدر رأس مال الشركة بـ 20 مليون دولار، ونسبة ملكية الأسهم لشركة (SPC) كما قلت هي 100 ٪، يعني باخراتها أما العائدات بصفة كلية ـ يعني كل الشركات ـ هي ملك لشركة (SONATRACH INTERANTIONAL HOLDING COMPANY) هذا هو تنظيمها.

أما فيما يخص الأرباح السنوية للشركة، حققت الشركة التجارية (SPC LONDON) رقم أعمال بقيمة 2.56 مليار دولار أمريكي، وصافي الربح بقيمة 51.94 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2019، أي زيادة بنسبة قدرها 26٪، فيما يخص رقم الأعمال و 59٪ فيما يخص الأرباح، هذا مقارنة بسنة 2018.

أسباب عدم إدماج شركة (HYPROC) في شركة (SPC LONDON): شركة (HYPROC) شركة جزائرية، مقرها وهران، تابعة لسوناطراك 100٪، تأسست بموجب القانون الجزائري، متخصصة في نقل المحروقات السائلة والغازات (GPL) و (GNL)، لفائدة شركة سوناطراك، أي تعمل مع شركة سوناطراك خاصة وليس مع أي طرف آخر؛ وتعمل على تطوير خبرات متخصصة في النقل، الصيانة والعبور والشحن، ونظرا لاختلاف المهام الأساسية للشركة لا يصلح إدماجها في(SPC LONDON) وبمقارنة الشركات فإن (SPC LONDON) هي التي يستلزم ضمها إلى (HYPROC) لماذا؟ لأن (HYPROC) تمتلك سبع (7) بواخر فيما يخص الغاز المميع، 3 منها ملك لسوناطراك 100٪، اثنتان (2) جديدتان، قدرة كل واحدة 170000م^3 (GNL)، وثلاثة(3) بمشاركة شركة يابانية، وكذلك واحدة (1) بالشراكة مع شركة نورفيجية، هذه هي السبع (7) بواخر التي نصدر بها (GNL) لعدة مناطق أخرى. لديها كذلك ست (6) بواخر لنقل (GPL)، منها 2 بسعة 35000 طن، بسعة 22000 طن، وواحدة بسعة 19000 طن، هذه التي نصدر بها (GPL) للأقطار الأخرى، ولديها كذلك 2 لنقل (Le Betume) الإسفلت، وواحدة (1) للوقود، وهذا إما نصدر بها أو ننقل به الوقود أحيانا وذلك حسب الجو البحري، ننقل الوقود من أرزيو إلى العاصمة وأنت تعلم أن هذه الأخيرة تستهلك كثيرا الوقود (وسط الجزائر)، إذن ننقلها من مصفاة أرزيو أو سكيكدة ونستأجر كذلك بواخر أخرى لنقل البضائع.

شركة (HYPROC) لديها (16) باخرة، فلذلك هي أكبر

من شركة (SPC LONDON)، مهمة هذه الأخيرة تقتصر فقط على التصدير، وفي بعض الأحيان تصدر النفط أو (GPL) من الجزائر، ولكن في أحيان أخرى تشتري، ولديها الحق في أن تشتري النفط من روسيا أو من الخليج أو أي مكان وتبيعه في السوق، كأي مسوّق للنفط (SPC LONDON) مهمتها تسويق النفط والوقود، ليس لديها مهمة أخرى، يمكنك القول إنها منفصلة تقريبا عن سوناطراك.

أما فيما يخص سؤالك المتعلق بلبنان، للأسف أنا لم أتلق هذا السؤال، ولكن يمكنني أن أقول لك إن شركة سوناطراك لا دخل لها في هذا، (SPC LONDON)كان لديها عقد وهي تبيع الوقود للبنان منذ أكثر من 10 سنوات، وحدث مشكل بأن جاءتهم باخرة، قيل إن المواصفات ليست جيدة وفقط، كان هناك قليل من الرمل، وكتب في الجرائد بأنه ملوث وكذا، هذا غير صحيح! كان هناك بعض الترسبات بالداخل وفقط، (SPC LONDON) أفرغت تلك الباخرة وعوضتها بباخرة أخرى، ولكن يمكنني أن أقول لك إن مشكل لبنان مربوط بمشاكل سياسية داخلية، لا تهمنا وليس لدينا أي مشكل مع لبنان؛ شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد مصطفى جغدالي هل يريد التعقيب؟ تفضل مشكورا.

السيد مصطفى جغدالي: أولا، أشكر السيد الوزير على الشطر الثاني من السؤال ولو أنه تكلم عن عدم قدرة إدماج شركة (SPC LONDON) وذلك لتداعيات اقتصادية بحتة، كما أوضح السيد الوزير؛ ولما قلت عن الإدماج لا! والعمال لا؟!

معهد بوسماعيل يكوّن مهندسين وقادة بواخر وربابنة سفن منذ سنة 1976، لم لا! مادام ضباطنا يعملون في قطر وهم كثيرون، الذين كانوا يعملون في (HYPROC)، هم يعملون الآن في قطر! لم لا يعملون في البواخر الجزائرية؟ ونأتي بإطارات أجنبية وأعطيهم راتب قائد سفينة جزائرية المقدر بـ 15000 أورو شهريا! لماذا لا أترك الجزائري يعمل؟ وأعطيه على الأقل 50 ٪ من العملة الصعبة و 50٪ بالدينار! هذه نقطة سوداء في التسيير الخاص بـ (SPC LONDON).

تكلم السيد الوزير وقال بأن (BVI) هذه هي في منطقة (Le paradis Fiscal) لماذا؟

بلدية لندن فيها (Un redressement Fiscal)، قاموا بتسوية الضرائب بها والوثائق موجودة، لو لم تكن موجودة لماذا يقومون بتسوية الضرائب؟

نحن تكلمنا باسم الجزائر الجديدة أن تكون الشفافية بين الوزير والعضو، وحتى يدرك الرأي العام بأننا حقيقة في الجزائر الجديدة وليس مجرد مصطلح يباع ويشترى في المنابر الإعلامية.

نحن تكلمنا ـ السيد الوزير ـ في الشطر الثاني من السؤال عن لبنان، لبنان بالضبط، لماذا تكلمت؟! قلت لي لماذا لم تطرح السؤال؟ حتى هنا في المجلس قيل لي تفادى طرح هذا السؤال، لكن لماذا برلمانيو لبنان يتكلمون عن هذا ونحن لا؟ تكلموا عنا بشتى الوسائل، فلماذا لا نتكلم نحن؟ نحن كأعضاء نطرح السؤال، والسيد الوزير مشكور على رده، أعطانا المعلومات الكافية.

المشكل الخاص بلبنان هو أن العقد أبرم بين لبنان وسوناطراك، سوناطراك كلفت (SPC LONDON)، وهذه الأخيرة تقوم بشحن المبيعات وحدث المشكل.

ونشكر السيد الوزير؛ وشكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة: حقيقة، في بداية سؤالك تكلمت خاصة عن الإطارات التي نحولها للعمل في (SPC LONDON) لمدة ثلاث (3) سنوات فقط، لماذا ثلاث سنوات؟

أقول لك شيئا... لماذا القادة الأربع (4)؟ لأنه وبكل صراحة في سنة 1998 لما كنت في سوناطراك، لاحظنا أن كل الإطارات التي نرسلها إلى لندن يبقون هناك أكثر من أربع سنوات ويطلبون بطاقة الإقامة ولا يرجعون، نحن وضعنا مدة ثلاث (3) سنوات، لماذا؟ لكي تعود! حتى لا تقوم بطلب بطاقة الإقامة ولا ترجع وحتى لا تهرب! بكل صراحة وضعنا هذا القرار سنة 1998، وأنا كنت مسؤولا عنه آنذاك.

أما فيما يخص الإطارات المستخدمة في (SPC LONDON)، حقيقة أغلبية الإدارات المكلفة بالعقود، البيع والشراء، التمويل وكذا، كلهم إطارات جزائرية؛ أما الإطارات التي تشتغل في البواخر، كقائد السفينة وغيرها فهم أجانب فقط،

بكل صراحة إطار أجنبي أو قائد سفينة، مثلا، أقل تكلفة من... نعم أقل، حتى ولو ندفع له راتب 16000 أورو، لما نرسل أحدا ونتركه هناك لن يعود، لا يعود مثلما حصل في مدة (3) سنوات، لما تطلب منه الرجوع فيطلب هذا الأخير بطاقة إقامة، وهناك من يستخرج حتى جواز السفر.

السيد مصطفى جغدالي: القانون المجري، صفة خاصة..

السيد رئيس الجلسة: مصطفى! السيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير: شكرا لك.

السيد رئيس الجلسة: ننتقل إلى قطاع الصناعة، والكلمة للسيد فؤاد سبوتة، ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترم،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم جميعا.

سؤالي موجه لمعالي وزير الصناعة المحترم:

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 هجري الموافق 25 غشت عام 2016 ميلادي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي:

يعرف العقار الصناعي بولاية جيجل حالة من الفوضى منذ سنوات، ما أثر سلبا على سير النشاط الاقتصادي بالولاية وصفتها ولا أزال أصفها بمنطقة ظل بامتياز، إذ إن المناطق الصناعية تظل غير مجدية بالنظر إلى نسبة النشاط بها، على غرار منطقة النشاطات الصناعية بأولاد صالح التي تسير بنسبة 30 ٪ في حين تحتاج المنطقة الصناعية، بلارة بالميلية، إلى فتح تحقيق معمق من قبل مصالحكم حول الاستفادات المشبوهة بها، فبعد ما كانت موجهة لاستقطاب المؤسسات والشركات الصناعية الكبرى، تم توزيع جزء هام منها على شركات صغيرة ومقاولات لاتتوفر على الأهلية القانونية للاستثمار بها، وبعضها مختص في نشاط لا يتلاءم وطبيعة المنطقة الصناعية.

السيد الوزير، لقد تم إنشاء بعض المناطق الصناعية بالولاية بكل من بلدية أولاد رابح وأولاد يحيى، خدروش، ووجانة ومنطقة بني أحمد بلدية الأمير عبد القادر، لكن الكثير من المشاكل لا تزال تحول دون البدء في النشاط لغياب الطرقات، وإن وجدت فإنها تمر على وسط المدينة وهو أمر غير مقبول، بالإضافة إلى عدم وجود الظروف الملائمة لمزاولة النشاط من تهيئة داخلية وخارجية ووجودها في مناطق غير مجدية اقتصاديا.

السيد الوزير، إلى متى تبقى مناطق النشاطات الصناعية تعيش هذه الفوضى؟

ولماذا لا يتم التفكير في إنشاء مناطق صناعية جديدة، تماشيا والطلب المتزايد عليها من قبل المستثمرين؟

شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة للسيد وزير الصناعة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصناعة:

أيتها السيدات، أيها السادة، أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدة والسادة الزملاء الوزراء،

أيها الحضور من الإعلام والصحافة.

فيما يخص المناطق الصناعية لولاية جيجل، على غرار كل ولايات الوطن، فيما يخص المشاكل المسرودة من طرف السيد فؤاد سبوتة، يمكنني القول إنها نفس المشاكل المطروحة على المستوى الوطني، وإلى حد الآن ينص القانون على أن صلاحيات الولاة كاملة ومكتملة في منح العقار.

وزارة الصناعة، عبر مدير الصناعة والمناجم في كل ولايات الوطن، تقترح الملفات، ولكن القرار النهائي هو محدد بموجب مواد القانون 08 ـ 04 المؤرخ في 2008، الذي

نحن بصدد تعديل بعض مواده، لأنه لحد الآن فيه تضارب في الصلاحيات بين كل الهيئات المحلية والمركزية فيما يخص منح وتسيير ومتابعة استغلال العقار، الإشكال ليس في المنح، فذلك تحصيل حاصل، القانون إلى حد الآن ينص على أنه من صلاحيات الولاة؛ الإشكال يكمن في متابعة تسيير العقار وفي متابعة تهيئة المناطق الصناعية.

اليوم على مستوى ولاية جيجل، ما سرد من طرف مصالحي أنه يجمع كل المساحات المتوفرة، بما فيها ما وزع وما لم يوزع وصلنا الآن إلى ما يقارب أو يفوق 1250 هكتارا! وكما قلت من قبل لو كان العقار الصناعي وحده الذي يخلق العجلة الصناعية والاستثمارية في أي بلد من العالم، فالجزائر مازالت تتوفر على العقار بصفة عامة والعقار الصناعي بصفة خاصة، ولكن لما نتكلم عن المستثمرين ـ السيد فؤاد ـ وأنت تكلمت عن توافد المستثمرين المحتاجين للعقار ولكن في نفس الوقت نلاحظ في ولاية جيجل أو أي ولاية من ولايات الوطن، العقار غير مستغل، الإشكال أن توافد المستثمرين يأتي من ظنهم وبعد تأكدهم، في بعض الأحيان وهم على حق بأن العقار الصناعي العمومي هو باب الدخول إلى الاقتراض، باب الدخول إلى العمل والأشغال من دون جهد أو عناء يذكر، لديك عقار صناعي تحصل على عقد امتياز وتنازل وتأخذه للبنك، هكذا هي وتيرة استغلال العقار الصناعي وجميع موارد الدولة في السنوات الماضية، يعني ليس من الضروري التكرار بأن الحكومة الجديدة في 2020 بما فيها وزارة الصناعة لم تأت من الجنة، وكان مبدأ كل شيء يسير على ما يرام، وحتى الموارد المالية للجزائر كانت كافية، ولما جاءت هذه الحكومة أظن أن الإشكال كان واقعا، هناك آلاف الهكتارات من العقار الصناعي غير المستغل منذ التسعينيات، وبعضها منذ الثمانينيات، حصل أناس على عقود تنازل، الآن لديها عقود ملكية على عقارات غير مستغلة، نحن اقترحنا تعديلا، بعد مروره على مجلس الوزراء، للقانون 08 ـ 04، الذي يسمح للدولة بما يلي:

أولا، تستعيد عقاراتها من دون إشكالات كبيرة من الذين لم يستغلوه، هناك من لم يستغله منذ 30 سنة.

ثانيا، خلق هيئة موحدة للعقار الصناعي، لأن العقار الصناعي يختلف عن باقي العقارات، لديه خصوصيات لاتجدها في العقار السياحي ولا الموجه لنشاطات أخرى، وتلك الهيئة من المفروض أن تتابع منح العقار بطرق قانونية وشفافة، وخاصة تقنية حتى يدرس، لأنه في المستقبل سيكون هناك معيار لدراسة المشروع، من حيث الجدوى والجدية، هناك فرق بين هكتار يعطيك حجم أعمال 50 مليارا، وهكتار بحجم أعمال قدره واحد (01) مليار، فرق بين هكتار يعطي حجم أعمال قدره 50 مليارا في المضاربة بكل أنواعها أو في الاستيراد المقنع، وبين الهكتار الذي يُحقق ولو بأقل مبلغ صناعة حقيقية مدمجة جزائرية، ليس نفس الشيء، قمنا بوضع معيار (مقياس) ولكن المشروع مازال على مستوى الحكومة، لما يأتي إلى البرلمان بغرفتيه نجد حلولا موضوعية.

مرة أخرى، أقول لك إن ولاية جيجل زرتها، وعاينت بعض الاستثمارات الخاصة المتأثرة؛ ولاية جيجل تتوفر على العقار الصناعي، كتبت فيما يخص بعض المستثمرين الذين تحصلوا على.. أنا لا يمكنني التدخل، أولا لأننا لانملك صلاحيات التدخل في عمل الولاة، فيما يخص تحديد المستثمرين وتحديد الإستثمارات، وثانيا لا نملك المعلومات الكافية للفصل بين من لديه الحق ومن ليس لديه الحق، هناك لجنة مختصة على مستوى(CALPIREF) حددت الاستثمار وأعطت الاقتراح للوالي وبدوره يعطي العقار وأملاك الدولة (LES DOMAINES) يمنح عقد الامتياز، بعد ذلك يرون إن كان هذا يصلح أم لا؛ على كل حال لديه 24 شهرا لتجسيد مشروعه، بعد ذلك يتعين على السلطات النظر إن كان يصلح أم لا، وإن لم تكن عراقيل، لأنني لاحظت في بعض الولايات الإدارة تعرقل سنتين أو ثلاث سنوات ثم يقال طلبك مرفوض، أعد لنا العقار! وأنا لدي ملفات ووصلتني شكاوى جدية وحقيقية من طرف مستثمرين، هذا فيما يخص الجواب على السؤال وسأتكلم عن العقار مرة أخرى مع زميلك في نفس الموضوع؛ شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد فؤاد سبوتة هل يريد التعقيب؟

السيد فؤاد سبوتة: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ السيد الوزير، لما نتحدث عن التشخيص أنا أتفق معك، لكن لما نتحدث عن الحلول أنا أختلف معك، لما تقول

لي إن الآلاف من الهكتارات موجودة في جيجل موجهة للعقار الصناعي نعم! أنا أتفق معك! لما تقول إن الكثير من المستثمرين استفادوا، أنا أتفق معك! لكن في الواقع، هل كل هؤلاء الذين استفادوا من العقار الصناعي يزاولون نشاطهم الآن أم لا؟!

ثانيا، من الجيد التحدث عن هيئة مكلفة بتسيير هذه المناطق، بل ضروري جدا أن تكون هناك هيئة، لكن لحد الآن لم نر هذه الهيئة! في كل مرة يأتي وزير ويقول سننظم هذه المناطق الصناعية وسنحسن من أدائها، لكن الواقع هو هذا.

تحدثت عن مراجعة بعض النصوص، نعم! في قطاع الصناعة، والسيد الرئيس يؤكد عليها، ونحن نعول على قطاع الصناعة هذا، لكي يخلق لنا تلك الإضافة في الاقتصاد الجزائري، لأن الوضع صعب جدا، لكن لحد الآن قانون الاستثمار الذي تحدثت عنه لم نره، وهذه مشكلة كذلك!

لما قلت منذ قليل إن ولاية جيجل هي منطقة ظل بامتياز، أنا أعي جيدا ما أقول، ولما تحدثت عن قطاع الصناعة نعم الكثير من المؤسسات العمومية مغلقة إلى حد الساعة، وأنا وجهت لك مراسلة في هذا الخصوص. لما نطرح السؤال ـ السيد الوزير ـ حول ولاية ما، نحن نبحث عن جواب للمشكل الذي يعم كل ولايات الجمهورية نعم، هذا حال كل ولاية تقريبا، وأستثني ولايتين هما سطيف وبرج بوعريريج، لأنهما منطقتان صناعيتان بامتياز، بأتم معنى الكلمة، باقي الولايات ولا واحدة موجود فيها منطقة صناعية كما يجب؛ أحدثك عن المنطقة الصناعية بأولاد صالح، لا ماء ولا كهرباء ولا شيء! الكثير من المستثمرين حصلوا على أراضي منذ الثمانينيات والتسعينيات، لكن لحد الساعة لم ينطلق أي مشروع ولا إضافة قدمت في هذا المجال.

إذن، إعادة إيجاد هيئة لتسيير هذه المناطق، أعتقد أنها واحدة من الأولويات.

قانون الاستثمار ـ السيد الوزير ـ مهم جدا أن نبدأ به فكل المستثمرين ينتظرون هذا القانون.

حتى دفتر الشروط، السيد الوزير، الكثير من الصناعيين ينتظرون دفاتر الشروط، الخاصة بالصناعات الكهرومنزلية وغيرها، نحن ننتظر ونأمل أن يكون قطاع الصناعة واحدا من الروافد التي تغنينا عن مداخيل البترول وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة: والله أستغرب ـ السيد فؤاد ـ من الشطر الأخير من السؤال، لأن دفاتر الشروط بمجملها مطروحة في الجريدة الرسمية منذ بداية شهر نوفمبر، يعني المراسيم التنفيذية الحاملة لدفاتر الشروط الخاصة بالصناعة الكهرومنزلية والإلكترونية، والمناولة، وصناعة المعدات الصغيرة، حتى لاستيراد التجهيزات والسلاسل الصناعية المستعملة؛ وهي المراسيم التنفيذية 20-311/20-312/ 20-313؛ كيف يطرح أحد المتعاملين أو نواب الأمة، أو الشعب سؤالا عن مرسوم تنفيذي صدر منذ شهرين في الجريدة الرسمية؛ ونحن نتعامل به وخاصة أن تنصيب اللجان المختصة، المذكورة في هذه المراسيم كان بقرار وزاري؟!

السيد فؤاد سبوتة: ..معالي الوزير، المتعاملون..

السيد وزير الصناعة: ..أوضّح، لا تقل لي النصوص التطبيقية، لأن في الماضي كانت نصوص تطبيقية، ليس هناك قانون خارج قوانين المالية، لأن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 وقانون المالية لسنة 2021 يحددان الإعفاءات والإعانات الجبائية فيما يخص هذه القطاعات، أما تسيير هذه الشعب والأنشطة فهي بمراسيم تنفيذية؛ في الماضي كيف كانوا يتعاملون؟ كان هناك المرسوم 2000 ـ 74، الذي حدثت به كوارث في حقيقة الأمر، مدة 20 سنة لا إدماج ولاهم يحزنون، اليوم يوجد المرسوم 20 ـ 312، هذا هو النص التنظيمي الذي يجسد النص القانوني، فيما يخص هذه الشعبة.

أما بالرجوع إلى العقار، حقيقة يمكنك التحدث عن ولاية جيجل ولو أنني أعتبر أنك بالغت لما قلت إنها منطقة ظل، هناك مناطق ظل أكثر مأساة من ناحية العقار الصناعي، ولكن وزارة الصناعة لحد الآن، قبل استحداث الهيئة مرسومها جاهز والنصوص القانونية والتنظيمية كلها جاهزة، لأن هذه الحكومة لديها تقليد من الآن فصاعدا، النصوص التنظيمية تعد قبل صدور القانون، حتى لا نبقى

نعلق النصوص القانونية بنصوص تنفيذية وتنظيمية لا تأتي بعد سنوات، كما كان سائدا في الماضي، كل النصوص جاهزة، حتى المرسوم الوزاري هو في انتظار أن يطرح على الحكومة، مشروع تعديل قانون العقار، وكذا مشروع قانون الاستثمار، الذي هو جاهز بالكامل كذلك، ولكن يجب أن يطرح على الهيئات المعنية، بما فيه الحكومة و مجلس الوزراء؛ لما نطرحه يصل إلى البرلمان بغرفتيه.

جهزنا كل شيء منذ مدة معينة، نتوكل على الله ثم تقررون أنتم مدى صحة وجدية مشروع هذا القانون، فيما يخص التصويت عليه بنعم أو لا؛ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ نبقى مع نفس القطاع والكلمة للأستاذ محمد الطيب العسكري، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا للسيد رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل، رئيس الجلسة، نائب رئيس مجلس الأمة،

السيدة الفاضلة، والسادة الأفاضل، معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم.

يسعدني أن أطرح على معالي السيد وزير الصناعة سؤالا شفويا، وهذا نموذج آخر ويندرج في نفس السياق، كزميلي من جيجل، ويتعلق الأمر بالمنطقة الصناعية بعين الباردة، ولاية عنابة. لقد تم إنشاء منطقة صناعية في عين الصيد ببلدية عين الباردة بولاية عنابة، تتكون هذه المنطقة الصناعية من 140 قطعة أرض، تم توزيع 86 منها، تتراوح مساحة كل قطعة بين 3000 متر مربع وواحد (1) هكتار.

تم إنشاء هذه المنطقة الصناعية لاستقبال المشاريع الاستثمارية التي كانت من أولويات ولاية عنابة، لكن غالبية المستفيدين لم يشرعوا في تجسيد مشاريعهم لحد الآن.

وقد طالبت السيدة الوزيرة السابقة، خلال زيارتها للولاية في سبتمبر 2019، بإعطاء الأولوية لربط المنطقة بشبكتي الكهرباء والمياه مع الوفاء بالمواعيد النهائية للإنجاز، ولكن ـ وللأسف الشديد ـ لم يتم فعل أي شيء في هذا الشأن لحد الآن، هذا من جهة.

والمشكلة الأساسية، من جهة أخرى، التي أريد إثارتها تتمثل في أنه باستثناء المشروعين اللذين بدآ في الإنتاج، لم يشهد أي مشروع استثماري صناعي آخر النور حتى الآن، وبقيت القطع الأخرى حتى الآن دون تهيئة ولا تحضير ودون أي استغلال.

معالي الوزير،

كيف لجميع المستفيدين ـ تقريبا ـ من هذه المنطقة الصناعية الجديدة، لم يقوموا بتهيئة وتحضير قطع أراضيهم لاستقبال مشاريعهم الاستثمارية منذ عام 2015، ولا أحد يحرك ساكنا لمحاسبتهم؟

لماذا لم يتم لحد الآن ربط المنطقة الصناعية بشبكتي الكهرباء والمياه والوفاء بمواعيد الإنجاز؟

تقبلوا مني، سيدي معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للأستاذ محمد الطيب العسكري؛ الكلمة للسيد الوزير لتقديم الجواب، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصناعة: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ وجوابا على سؤالكم واستمرارا في سرد إشكالية العقار الصناعي والحلول المقترحة له.

فيما يخص هذه المنطقة الصناعية بولاية عنابة، عين الباردة، إلى حد الآن السلطات العمومية قبل 2017 صرفت عليها تقريبا 2 مليار دينار جزائري، لتكون مهيأة، ولكن لحد الآن تهيئتها معطلة؛ وفيما يخص مسؤولية الصناعة، كانت الوكالة الوطنية لتحديد وتسيير العقار وتسوية الأراضي العقارية هي المتكفلة بـ50 منطقة صناعية التي أقرتها الحكومة آنذاك في سنة 2015، ولكن في سنة 2017 قررت السلطات العمومية أن تتكفل وتذهب للولايات 44، 6 لـ (ANIREF)، ونحن وقفنا على حجم تعطل هذه المناطق الصناعية على المستوى الوطني، وخاصة حجم الكارثة المالية في المصاريف، 290 مليار دينار إلى حد الآن ما يعادل آنذاك 3 مليار دولار. ومن حق الناس أن يروا أن

3 مليار دولار، كتهيئة حقيقية لتلك المناطق، لا تتماشى معها، ونحن لا نتنصل من ترسبات الماضي، والتي حدثت في الماضي.

الحل اليوم، لما تكلمت عن هذه الهيئة، اقترحنا هيئة تسيير كديوان وطني لتسيير العقار الصناعي على وجه الخصوص الذي يتكفل بهذه المناطق الصناعية، مثل عين الباردة وحتى منطقة برحال بعنابة التي فيها بعض الاستثمارات الوهمية وأخرى كان عندها إشكال قانوني وقضائي؛ اليوم كل المناطق الصناعية يجب أن تتهيأ ولكن بأموال ومخططات، الدولة صرفت الأموال آنذاك ولم تتحقق النتيجة المرجوة، واليوم المتعاملون الاقتصاديون مدعوون إلى تجسيد المشاريع، ولكن أولا وقبل كل شيء، المساهمة بطريقة ما في تهيئة محيطهم، لأن كلمة "مستثمر" أصبحت تعني الجانب الاجتماعي، الاستثمارات حسب حجمها وحسب متطلبات العقار، غير ممكن أن يطلب شخص 30 هكتارا ويفكر بمنطق شخص يطلب شقة (F3) في السكن الاجتماعي، قال لا أملك! فإذا كنت لا تملك يا أخي، فإن عشرات الهكتارات الصناعية مخصصة للاستثمارات الجدية والإمكانيات المالية المعتبرة. هناك أكثر من 4 اجتماعات متعددة القطاعات على مستوى رئاسة الحكومة لإيجاد حلول مستعجلة لإشكال الربط بالمياه والكهرباء وبكل الشبكات، ولكن في بعض المناطق لا يمكنك القيام بهذه قبل التهيئة، والتهيئة ليست تابعة لوزارتنا بل لوزارة أخرى.

لما يكون هناك مخطط لإعادة التهيئة، فمن أين يأتي التمويل؟ نسبة معينة من المستثمر ونسبة معينة من الدولة، وبالتالي ربط هذه المناطق يكون أسهل. هناك أولويات، بعض الاستثمارات يمكننا وصفها بالأساسية، تحتاجها الدولة والبلاد، مثلا معالجة الحبوب في جيجل أو كذا، تلك الاستثمارات لحد الآن كل الأموال التي صرفت عليها ولكن لا يوجد لها أثر! هناك في الغرب الجزائري نفس الاستثمارات ليس لديه الغاز والكهرباء ومع ذلك لديه شبكة مركزية خاصة به.

هذا المخطط يجب أن يكون إجماليا، على مستوى الوزارة تدرس (ANIREF) حلولا جذرية وحلولا معقولة، فلا يمكن أن نعطي وعودا في لحظة! لا يمكننا أن نقول في نهاية هذه السنة 2021 كل المناطق ستكون جاهزة؛ إذا صرفت 3 مليار دولار ثم تصل إلى 30 ٪ من التجهيز، ولا يمكننا القول في سنة الأزمة الاقتصادية العالمية والصحية التي تمنع بعض النشاطات أن تتم في نهاية السنة 50 منطقة صناعية والتي قد اندرجت في مخطط الدولة دون دراسة موضوعية، آنذاك، تلك الـ 50 لم تكن دراسة جدوى أو دراسة موضوعية؛ هناك 48 ولاية، فلنتوكل على الله؛ هناك مشروع يسمح للخواص بإنشاء مناطق صناعية، والخواص لديهم عقود امتياز، قال هذه المنطقة الصناعية تمولها لي البنوك الجزائرية، أخذ عقد الامتياز وبعدها ألغيت تلك العمليات والعقود وهذه من ترسبات الماضي ومن السياسات التي يمكننا القول إنها ارتجالية؛ اليوم الحلول تدرس، لكن يجب أن تكون موضوعية وشفافة، وبعض الصبر، لا نقول صبر أيوب، يعني عشرات السنين، لا أظن أن أحدًا يمكنه أن يعد الناس إذا كان شعبويا في 6 أشهر نتخلص من ترسبات 40 سنة من هذا التسيير الكارثي! شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد الطيب العسكري هل يريد التعقيب؟

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ وشكرا لمعالي الوزير على المعلومات.

لقد قمتم بالتشخيص مرة ثانية، كما فعلتم مع زميلي عن ولاية جيجل، وننتظر منكم الحل الآن، في هذه الساعة.

أظن أن سؤالي يطرح إشكاليتين:

الإشكالية الأولى هي البطء في الإنجاز، وتفضلتم به، ولحد الآن الأمور متوقفة.

والشطر الثاني متعلق بالمستفيدين من قطع أراضي لإنجاز مشاريعهم، لم ينجزوا مشاريعهم منذ الاستفادة من الأراضي، أي منذ 2015، تكلمت فقط عن نموذج عين الصيد بعين الباردة، لكن هذا الأمر عام لكل المناطق الصناعية على مستوى الولايات.

مبلغ 2 مليار دينار هو مخصص للتهيئة الداخلية للمنطقة، ولكن الأشياء المهمة التي تتطلب مبلغا أكثر وهو الأهم، هو الربط بالكهرباء والغاز وهذا مكلف جدا، خاصة الربط بالكهرباء، حسب المختصين تقدر تكلفتها 1200 مليار سنتيم.

أريد أن أطرح أمرا غريبا جدا، معالج بالقوانين الحالية، يعني بطريقة قانونية، هناك بعض أصحاب المشاريع يتم استبدالهم بآخرين، لأن المشروع مسمى بالمؤسسة الاستثمارية وليس بالشخص، وقد يتم تغيير الشخص صاحب المشروع، والمشروع يبقى نفسه وبطريقة قانونية، وبطريقة غير مباشرة، هذا الاستبدال، أنتم تعلمون كيف يتم، بالبيع والشراء وأقولها بكل صراحة، ومن هنا أنا أطلب أن يكون تعديل قانوني لمنع استبدال أصحاب المشاريع واسترجاع المشاريع إلى الدولة الجزائرية أو السلطات المحلية، وهي المخول لها قانونا أن تعطيه إلى صاحب مشروع آخر ولا يتم استبدال المشروع بين شخص وآخر، وهذه موجودة ـ معالي الوزير ـ وأنا لا أتكلم في الهواء، هناك أمثلة معروفة.

أريد ـ كما قلت في البداية ـ وأنهي هنا، أن يكون رد فعل للدفع، قمنا بتشخيص الماضي ولكن من الآن فصاعدا يجب أن تكون نظرة أحسن، ونمضي من الحسن إلى الأحسن، لأن الفائدة من هذه المناطق الصناعية هي الانتعاش الاقتصادي على مستوى المنطقة، وشكرا، وفقكم الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للأستاذ محمد الطيب العسكري؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة: شكرا لك السيد العسكري؛ سأبدأ بما يخص الربط بالشبكة الطاقوية والمياه، تكلمت عن 1200 مليار ربما يكون أكثر.

قمنا بعدة اجتماعات، متعددة القطاعات، بين الطاقة والداخلية لإيجاد حل معقول لتمويل هذه الشبكات، وجدنا أولا أنه لابد من الرجوع للتشخيص، لأن دونه ليس هناك دواء، الإشكال كبير، وجدنا أن أغلب المناطق الصناعية ليست مدروسة لشعب معينة، وحتى الناس الذين كانوا يمنحون القطع الأرضية، ليس لديهم دراسة جدوى ويحضر الشخص ملفه قصد الاستثمار وهو في حد ذاته لا يملك دراسة طاقوية ولا يضع حتى الاحتياجات. تمنح صلاحيات على مستوى الولايات للولاة وهي قائمة منذ سنة 2017، وهم الذين يعطون الأرضية وكذا القرارات، ولكن بالتشاور مع (CALPIREF)، وزارتنا ليس لها دخل أكثر من الأمانة التقنية.

هذه الهيئة الجديدة لاسترجاع هذا العقار وستسيره بطريقة علمية وصناعية، ضمن مخطط بعث الصناعة، لما يكون العقار الصناعي تحت إشراف هيئة تسيره، وهاته الهيئة تدخل ضمن مخططات الدولة لبعث الشعب في بعض المناطق المتخصصة، بدراسات سوسيولوجية لمعرفة أوساط العمل المخصصة، وأيضا لمعرفة طبيعة عمل كل شخص وما يحبذه، في الماضي كانت تسير بطريقة عشوائية، اليوم تقول لي شبكة الربط وهناك أناس بحاجة إلى شبكة ربط بالغاز بـ 20 بوصة، يجب أن يمولوا، لم يرفضوا، البعض منهم قال أنا أمول وأدخل في تمويل مشترك مع سونلغاز، لأنه ليس هناك بلد في العالم يمول احتياجاتك الطاقوية من ميزانية الدولة أو من خارج المستثمر. في دراسة الجدوى، ضع شبكة الربط الطاقوية وضعها حتى في القروض البنكية، ضع كل الاحتياجات من غاز وماء وكذا، كما قلت قبل قليل للسيد فؤاد سبوتة، أصبحت حالات اجتماعية، قال عندي استثمار بقيمة 3000 مليار وأنت أحضر لي كل شيء، أنا لما أصل أقطع شريط التدشين فقط.

أما فيما يخص المشاريع غير المستغلة، فالولايات اليوم بصدد استرجاع كل العقارات غير المستغلة، تقريبا 3000 عقار على المستوى الوطني والعملية تسير بوتيرة دائمة.

التعديل الجديد الذي اقترحناه، فيما يخص تنازلات العقود الماضية، لأن هناك من لديه عقد ملكية، حيث يكون قابلا لإعادة النظر، فإذا لم يكن فلا نحقق.

إقترحت فيما يخص المشاريع وقلت هناك أناس ينشئون شركة ثم يبيعون أسهمهم الاجتماعية، أنا شخصيا أعطيك رأيي الشخصي في هذا الشأن، إذا كان المشروع قد تحقق ويسير ويوظف أناسا، شخصيا، لا أرى في هذا إشكالا، لأن الجزائر تحتاج إلى مشروع، لا يهمها أهو عند فلان أو فلان، الإشكال هو أنه يجب التنازل عن قطعة الأرض قبل تجسيد المشروع، هناك بلدان في العالم، الشركات بها مختصة في تجسيد المشاريع، يحسنون شراء المعدات، وعندما ينتهي يعجبك المشروع، نحن لا يمكننا وضع أحد إلى الأبد ونقول له أعطيناك قطعة أرض وتبقى هناك إلى يوم القيامة ولا يمكنك البيع لأننا نحن من أعطاك قطعة الأرض هاته؛ المشروع مجسد فليتوكل على الله ويعمل وإذا خسر فيه أو تعذر عليه المواصلة لأسباب موضوعية، يمكنه البيع، الخطأ هو أنه يبيع عقار الشعب أو ملكا للدولة ولم ينجز فيه

ولا شيء، حتى مؤسسة (ANDI) لما تعطيك مزايا أو فوائد فبعد مرور 5 سنوات يمكنك أن تبيع، ليس هناك بلد في العالم يمنعك من بيع رزقك وبعدما أصبح رزقك....

السيد محمد الطيب العسكري: ... أنا أتكلم عمّا قبل الإنجاز، معالي الوزير...

السيد وزير الصناعة: ... لا! قبل الإنجاز تلك مضاربة، من المفروض أن تحال على المحاكم، قبل الإنجاز فهذا تغليط للسلطات، أما بعد الإنجاز... أنت تكلمت عن مشروع، المشروع لما يُجسد...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما مع نفس القطاع والكلمة للسيد عبد الوهاب بن زعيم لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا للسيد رئيس الجلسة المحترم؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وطبقا للنظام الداخلي لمجلس الأمة.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي:

تنص المادة 110 من قانون المالية 2020 الذي صادق عليها البرلمان بغرفتيه والتي أصدرها السيد رئيس الجمهورية في الجريدة الرسمية لسنة 2020 على السماح باستيراد السيارات الأقل من 3 سنوات، تنفيذا لطلبات الشعب وتنفيذا لتوصيات البرلمان بغرفتيه، لكن للأسف، بعد مرور سنة كاملة في انتظار القوانين التطبيقية المنظمة لعمليات الاستيراد، لم نر أي تحرك لوزارتكم في هذا الصدد، بل لاحظنا تصريحات من سيادتكم بأن هذا القانون مجمد ومرة أخرى لم يعد في أجندة وزارتكم.

السيد الوزير،

نطالبكم بتفسير تصريحاتكم المتناقضة لقانون الاستيراد، الأقل من 03 سنوات، كما نطلب توضيحات رسمية حول إصدار القوانين والتعليمات المنظمة للعملية، كما نعلمكم أن السوق الوطنية تشهد ندرة في توفر السيارات وغلاء فاحشا كثيرا ومن شأن السماح باستيراد السيارات، الأقل من 3 سنوات، حسب ما ينص عليه القانون طبعا، القضاء على أزمة ندرتها عبر الوطن، ومن شأنه أيضا توفير ضرائب ومداخيل كبيرة للخزينة العمومية، من خلال جمركة هاته السيارات، ومن شأنه أيضا امتصاص العملة الصعبة في السوق السوداء، وذلك بإجبار المستوردين المعنيين بوضع هاته الأموال بالعملة الصعبة بالبنوك قبل تحويلها، وكما يسمح هذا القانون بتسهيل دخول العملة الصعبة من المهاجرين الراغبين في استيراد هاته السيارات.

السيد الوزير،

حينما يتوفر لبلادنا إنتاج وصناعة تصنع ببلادنا، حينها يمكن فقط النظر في هذا القانون من ناحية فعاليته، مع العلم أن تصنيع السيارات يتطلب سنين من العمل والاستثمار.

السيد الوزير،

من الضروري إصدار هاته القوانين في أقرب وقت ممكن تطبيقا للقانون، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ الكلمة للسيد وزير الصناعة لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصناعة: شكرا لك السيد عبد الوهاب، فيما يخص تفعيل المادة 110 من قانون المالية لسنة 2020، التي تسمح باستيراد المركبات التي تقل عن 3 سنوات من العمر، وردا على سؤالكم، يشرفني أن أنهي إلى علمكم بأنه تم سن المادة 110 من القانون رقم 19 ـ 14، المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن لقانون المالية لسنة 2020، بهدف السماح للمواطنين المقيمين باستيراد المركبات الجديدة، وكذلك المركبات المستعملة التي يقل عمرها عن 3 سنوات.

بعد أن أحال المشرع التطبيق الفعلي لهذه المادة إلى النصوص التنظيمية، ولم يتم تنفيذها إلى حد الآن، بالنظر إلى عوامل موضوعية وتقنية وقانونية ومالية، حالت دون إصدار هذه النصوص.

أولا، القانون في حد ذاته كان خاضعا لنص تنظيمي، يعني مرسوم وزاري مشترك، كان يضم وزارة التجارة ووزارة المالية ووزارة الشؤون الخارجية، وحتى وزارة الداخلية، هذه هي الوزارات المعنية، ونص المادة مازال واضحا، لأن هناك إشكالات، حيث كان يسمح للناس باقتناء مركبات من عند الممثلين الدبلوماسيين الأجانب في الجزائر، وأنا كنت آنذاك خارج الإطار، واستغربت لهذا البند، لأنه ليس هناك ممثلية أجنبية دبلوماسية التي تبيع لك السيارات الأقل من 3 سنوات، إلا إذا كان هدف هذه الممثلية في الجزائر هو المضاربة في السيارات، 5 سنوات على الأقل لتبيع السيارة من الموقف! المهم لما أصدر هذا النص كان تركيب السيارات مجمدا بطريقة ما، والقطع مجمدة في الموانئ لمدة سنة كاملة، رغم أن العملة الصعبة لاقتنائها كانت مجمدة. وفي نهاية سنة 2019 طرح السوق هذا الإشكال، بحيث لجأت الحكومة آنذاك إلى إمكانية الاستيراد لكن بنص تنظيمي، ونحن نعلم أن هناك الكثير من المواد القانونية منذ 20 سنة إلى يومنا هذا خاضعة لنصوص تنظيمية وبقيت على ذلك الحال، نحن لم نتعامل بهذا المنطق، أنه لا يصدر النص التنظيمي، لجأنا لدراسة النص التنظيمي ولم أتكفل به أنا بل أسندت هذه المهام إلى قطاعنا، لأن ملف السيارات والصناعات الميكانيكية بكل أنواعها أسندت إلى وزارة الصناعة، قيل ما دمتم تقومون بجميع الصناعات فتتكفلون بالتسويق أيضا، فرأينا أن هناك إمكانية في التجسيد.

لم نستطع وضع نص، ليس معناه أن القانون مجمد، ليس هناك من يمكنه تجميد قانون، لكن النص التطبيقي في حد ذاته.... الآن يمكننا طرح الأسئلة على كل المواطنين ونعطي الأجوبة التي نراها مقنعة ونرى من لديه أجوبة مقنعة.

أولا، فيما يخص اقتناء السيارات الأقل من 3 سنوات، تكلمت السيد عبد الوهاب وقلت إن الناس يذهبون للسوق الموازية لامتصاص الأموال واستعمالها عبر البنوك لشراء هذه السيارات، أولا، تنظيمات البنك في الجزائر لا تسمح بالاستيراد عن طريق تحويل العملة الصعبة من بنك لآخر، إذا لم تكن مختصا في التجارة يجب أن يكون لديك سجل تجاري، أصلا، يضع أحد هؤلاء أمواله من العملة الصعبة التي اشتراها من السوق الموازية والتي من المفروض أنها غير معترف بها في البنك، ماذا يفعل؟ يخرجها ويصدرها ماديا في جيبه عبر المطارات، لا يستطيع إجراء عملية التحويل لا يملك الصفة، يجب أن نعدل النصوص، فلا نعدلها على السيارات فقط!! نصوص بنك الجزائر نصوص عامة يجب أن تعدل كلها، أما إذا وضع هذا المواطن الأموال التي اشتراها من السوق الموازية في البنك، ثم يخرجها ويسافر ويأخذها معه ماديا أو يبعثها لشخص ما قصد اقتناء السيارة، التنظيمات الخاصة بالمطارات تمنع تجاوز الحد المرخص به لإخراج العملة الصعبة رغم التصريح بها وإلا ستواجه مخالفة قانونية، يجب أن نفهم والجميع هل نصرح للجمارك بأن هذا الشخص سيشتري سيارة ويسمح له بإخراج 20000 أو 30000 دولار، أو نسمح لجميع العمليات الأخرى بما فيها تلك المشبوهة؟ هذا من الناحية البنكية.

ثانيا، فيما يخص الجانب التقني للمركبات الأقل من 3 سنوات التي يزمع استيرادها من كل البلدان، وفي حقيقة الأمر السوق المعتادة الموردة لنا نعرفها كلنا، فعلى الأكثر نتعامل في هذه المرة مع إسبانيا وإيطاليا، حتى لا نبقى نتلاعب مع بعضنا البعض، كل السيارات التي دخلت في التسعينيات جاءت من جهة واحدة، وحتى هذا الضغط جاء تقريبا من جهة واحدة.

هذه السيارات الأقل من 3 سنوات هي سيارات EURO 7، مصنوعة للسوق الأوروبية، و EURO 7 غير مطابقة لوقودنا وأتحدى أيًا كان يقول لي اشتريت سيارة من الخارج وبقيت عنده 6 أشهر دون أن ينفق عليها 50 أو 60 مليون سنتيم، ليصلحها من مضخة الوقود إلى المدخنة، فهي غير مطابقة، فما علينا إلا مطابقتها لـ EURO 7 حتى يمكننا استيراد هذا النوع من المركبات.

ثالثا، هناك مغالطة، وأنا قلت مادامت الحكومة توافق على استيراد المواطن للسيارات الأقل من 3 سنوات، فتكمل فضلها عليه وتتركه يشتريها بالتسعيرة العادية وليس من السكوار؛ قمنا بدراسة حول السيارة الأقل من 3 سنوات في كل الأسواق الأوروبية فلم نجد أي واحدة أقل سعرا بـ 30٪ من الجديدة، يعني إذا اشتريت سيارة 10000 أورو بـ 7000 أورو فهذا جيد (دون الأعباء الأخرى)، فعندما تشتري سيارة 10000 أورو بـ 7000 أورو، هذا يعني أنه لديك هامش ربح بـ 30 ٪ في التسعيرة، وتذهب إلى السكوار وتجد الفارق يصل من 40٪ إلى 60٪ يعني

السيارة الأقل من 3 سنوات سعرها مرتفع مقارنة بالجديدة، الفرق في تسعيرة تحويل العملة، وهذا بغض النظر عن الاعتراف بالسوق الموازية التي من المفروض أن أي دولة في العالم لا تعترف بها ولا ترسل الزبائن إليها، فهناك خطأ في الحساب، ليس هناك سيارة تنقص من سعرها 3000 أورو فتذهب للسكوار بالدينار فتعيد لها 5000 أورو، فتجده بنفسك القديم أغلى من الجديد.

تكلمت، السيد عبد الوهاب، عن الخزينة العمومية، فيما يخص السيارات الجديدة هناك (TVA) وهي مدرجة في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 لبعض الأنواع من السيارات الفاخرة التي بلغت بها (TVA)، 250 مليون سنتيم فهذه السيارات الأقل من 3 سنوات معفاة من الرسوم (TVA) فهنا تخسر الخزينة العمومية في كل سيارة بطاقة استهلاك 2.5 لتر 250 مليون سنتيم، وهذه خسارة فادحة للخزينة العمومية، ومع ذلك لا يمكننا تحديد السنة الحقيقية للسيارة في الموانئ الجزائرية، وإن فعلنا فستحجزها الجمارك الجزائرية، ويصبح المستورد ضحية، وحتى نكون صرحاء عشنا هذه التجربة في التسعينيات وستتكرر بنفس الرؤوس التي تمارس الضغط اليوم.

أولئك الأشخاص الذين حجزت سياراتهم (ZH) والأقل من 3 سنوات إلى يومنا، أظن أنهم ضحايا من الجهتين، المسكين أراد شراء سيارة والعصابة أرسلت له سيارة أقل من (10) سنوات، ماذا نفعل نحن؟ نتركها تدخل؟ يضغطون علينا ونرضخ لهذه الجماعات أو نترك المواطن يستوردها ولما تصل عند جماركنا نحجزها له؟! لا تنجو أمواله ولا سيارته ولا نحن مع الضحايا الذين هم مواطنون جزائريون.

لو يقترح أي طرف علينا بمن فيهم نواب وأعضاء البرلمان، اقتراحا عمليا ويرد على كل ما سردناه من موانع موضوعية، فمرحبا، ولكن هذه الموانع ليست من اختراع وزارة الصناعة أو وزارة أخرى، بل هي موانع تقنية قانونية مالية، وبدورنا طرحناها على المسؤولين الذين اقتنعوا بها، أما بخصوص المادة 110 فهناك طرق أخرى تسمح باستيراد السيارات الجديدة، لم يتكلم أحد عن هذه السيارات الجديدة والعربات وكذا الشاحنات الخاصة، مرحبا بكل من أراد أن يستورد بصفة رسمية لأن في الفقرة الأولى من هذه المادة تنص على أنه من حق المواطنين الجزائريين أن يستوردوا السيارات، وكذا المؤسسات العمومية وهيئات الدولة عن طريق البنك دون اللجوء إلى السكوار، أظن أن هذا الشطر من المادة أجدى وأنفع وأقرب للتطبيق قانونيا وفعليا من الشطر الثاني الذي أصبح نقطة تثبيت، وأنا لم أفهم لماذا لم يعطنا أحد حلا لهذه الأخيرة، نحن أعطينا الموانع ومن لديه حلول واقتراحات لإسقاط هذه الموانع فمرحبا؛ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد الوهاب بن زعيم هل يريد التعقيب؟

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا للسيد الوزير.

السيد الوزير جعلتها صعبة جدا! أعطني يوما واحدا أعطيك قانونا كاملا يخص السيارات الأقل من 3 سنوات (تقني، مالي) هذا ليس مشكلا.

السيد الوزير، مهما كان رأيك صحيحا فهو ليس قانونا، والقانون فقط الذي يجب أن يسود ويطبق، رأيك لا يعني أنه الأصلح ـ السيد الوزير ـ والأفضل، هناك آراء وأفكار أخرى.

السيد الوزير، في ظل الأزمة المالية، تتكلمون عن الاستيراد بـ 2 مليار دولار للسيارات الجديدة، 2 مليار دولار نبني بها صناعات، نبني بها مصانع، نجلب بها مصانع مستعملة تحدث عنها رئيس الجمهورية.

السيد الوزير ـ إسمح لي ـ نفس الممارسات السابقة، اللجوء للحلول السهلة، لذلك الأفضل هو اللجوء لاستيراد السيارات وحتى لا أدخل في التفاصيل العملية ستسمح بإدخال العملة الصعبة من المواطنين والمهاجرين، تصل حتى 3 ملايير دولار، إذن، أيهما أفضل ـ السيد الوزير – أن أخرج من الخزينة العمومية العملة الصعبة 2 مليار دولار التي تحدثت عنها و مازالت تعطي الاعتمادات، حيث قلت البارحة في التلفاز "سنستمر في إعطاء الاعتمادات"، وهذا أمر لا يبشر بالخير ويستنزف السوق، فلنترك المواطن حرا يختار السيارة كما يريد وكما يحلو له وباللون الذي يعجبه ولم لا!

أنا لدي البديل، لدي القانون ـ السيد الوزير ـ الجاهز بخصوص السيارات الأقل من 3 سنوات، والسيد رئيس الجمهورية وافق عليه مرتين.

لما تقول لي (ZH) التسعينيات، أخالفك، السيد الوزير، لأن هناك مراقبة رفيعة وممتازة للسيارات في أوروبا، ولما تقول لي تنفق عليها 50 مليون سنتيم ـ إسمح لي ـ كسبت سيارة أقل من 3 سنوات وأخرى أقل من سنتين فبقيتا 20 سنة ولم يحصل لهما شيء، فهناك مراقبة رفيعة وممتازة في أوروبا، إذ يستحيل تزوير الوثائق والمحركات، لذلك يجب ترك الحرية للمواطن.

السيد الوزير، هناك تداخل بين وزارة الصناعة ووزارة التجارة، وصلاحيات وزارة التجارة، نحن عندما يتوفر لدينا الإنتاج نتحدث.

تكلمت كذلك عن المرسوم التنفيذي 20 ـ 227، السيد الوزير، الهدف منه هو صناعة السيارات وليس الاستيراد، وفق مراحل إلى أن نصل إلى سيارة جزائرية ولا ينص أبدا على التعتيم، ثم ماذا ستربح الحكومة والخزينة العمومية من عملية الاستيراد؟ لا شيء! بالعكس، نستنزف العملة الصعبة ونقتل الشركات المناولة ونقضي على المؤسسات الصغيرة العاملة في الميدان.

مادام هناك بيع وشراء، تبيعون وتشترون فالأفضل هو إعداد دفتر شروط جيد وتقني وإعلان مناقصة دولية وبيع هاته الرخص بالعملة الصعبة حتى للمتعاملين الأجانب، عوض إعطائها مجانا، ماذا ستربح منها أنت؟ لا شيء! لاتعطى بالمجان لأنها لا تعتبر خدمة عمومية، بل بيع وشراء ويجب أن تستفيد الدولة من هذه العملية، كما يمكن إضافة الشراء بالتقسيط في دفتر الشروط، في ظل الكساد العالمي، فتشتري السيارات بالتقسيط وتدخل السيارات كما تحب والعلامات التي تحب وليس لديك أي مشكلة ويبيعون لك حتى أقل من (2) و (3) سنوات....

السيد رئيس الجلسة، إسمح لي بدقيقة فقط!

السيد الوزير، تابعت تدخلكم، حيث قلتم هناك اعتمادات وهذا أمر لا يبشر بالخير...

هناك مرسوم صادر عن وزارة التجارة، والسيد وزير التجارة حاضر هنا، 19 ـ 12، ينص على أنه ممنوع أن تستورد السيارات، مع العلم أنني أرفض هذا الاستيراد جملة وتفصيلا.

السيد الوزير ـ حتى أختم ـ أنتم سلطة تنفيذية، تحملوا مسؤولية أعمالكم وقراراتكم، ونحن هيئة تشريعية، نراقب عمل الحكومة وهناك سلطة قضائية، يمكن أن تتدخل أيضا للحفاظ على احتياطي الصرف والحفاظ على مصالح الأمة، وهناك سلطة الضمير الوطني بأن ندافع جميعا عن مصالح الدولة والشعب وألا نخضع للجماعات المشبوهة، وألا نرضخ لابتزازاتهم، وأن نلتزم بالقانون، وألا نخفي أو نحمي أي عملية مشبوهة ولأي كان من الأسماء.

السيد الوزير، إسمح لي وأنا أحترمك كثيرا، نصيحتي لك: دعك من البيع والشراء والاستيراد، واهتم بالصناعة الوطنية، إهتم بالشركات الصناعية والتي هي مغلقة تعاني، سواء الشركات العامة والخاصة، الحجار يعاني، (ENIE) تعاني، (ENIEM) تعاني، كل يوم تغلق شركات وطنية وخاصة، هذا يناقض عملكم ـ السيد الوزير ـ كمسؤول أول عن قطاع الصناعة، شاهدتك يوم أمس وأنت تتكلم مدة ساعة وكأنك وزير التجارة وتتعامل باحتياطي الصرف.

السيد الوزير، دعني أوضح إذا أصررتم ـ وقد أكملت السيد رئيس الجلسة ـ على المساس باحتياطي الصرف وعدم تطبيق القانون سنضطر وبصفة رسمية وحسب ما يقتضيه الدستور اللجوء إلى استجواب الحكومة، ولدي ملف كامل حول هذه القضية، وهذا ما يمليه علينا ضميرنا وتمليه علينا مصلحة الشعب، وهذا الإجراء سيكون له تبعات دستورية نتمنى ألا نضطر لاتخاذها، ونتمنى ألاّ تأخذك العزة بالسلطة وأن تتراجع عن مهمة صرف احتياطي الصرف، وبالتالي ضرب الاقتصاد الوطني.

آخر تعليمة من السيد الوزير الأول قال "تقشفوا"، وأنت مساء ذلك اليوم تمنح 2 مليار دولار....

(تصفيق)..

السيد رئيس الجلسة: تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة: السيد عبد الوهاب، سأبدأ إجابتك من آخر ما قلت، فيما يخص كلامك المتعلق باستجواب الحكومة، فهذا حق دستوري وأطالبك بأن تحركه الآن وإن أردت غدا صباحا، أما فيما يخص الجماعات المشبوهة، فنحن نظن أن الذين يقفون وراء هذه الحملة الشعواء، لا يملكون أي حجة غير الكلام الزائد، واتهامات باطلة، هي الجماعات المشبوهة والمصالح المشبوهة، وتنطلق من مرسيليا نحو الجزائر تحت غطاء الوطنية الزائفة، وتتعامل بتعالي على أناس يدافعون عن الوطن حقيقة.

هناك أناس أجانب من الخارج يحاولون فرض ضغط لتمرير هذه المصالح المشبوهة، ولما لا ينجح عندي يخرج تلك الأمسية ليقيم حملة في كل الوسائل الإعلامية، يعني إذا هم لم ينجحوا هناك فلديهم عملاؤهم أو أولادهم هنا.

نحن نعمل بكل شفافية، لما تتكلم عن 4 اعتمادات لست أنا من أعطاها إياهم، هناك مرسومان تنفيذيان 20 ـ 227، و20 ـ 226، فالمرسوم 20ـ226 ينص على أنه كل واحد يمر على لجنة تحدد من هو المصنع الحقيقي والمصنع الوهمي، وليس المصنعون الذين أكلوا 12 مليار دولار، دون دفع سنتيم واحد للخزينة العمومية مع تضخيم الفواتير، بمن فيهم الأجانب، ولم يحدث جدل حولهم! ولا هذه الحملة الشعواء، هناك من يريد إعادة بعث هذا النشاط المشبوه!!

أما لما تتكلم عن 4 اعتمادات، فهؤلاء هم الأوائل، وأي ملف فهو لمواطنين جزائريين، ولمتعاملين جزائريين برؤوس أموال جزائرية 100٪، لأن عملية الاستيراد هذه ممنوعة على الأجانب الذين كانوا يستنزفون العملة الصعبة من هنا بلا حسيب ولا رقيب.

أي ملف يتماشى ودفتر الشروط، هناك لجنة متعددة الوزارات (التجارة والمالية) تعطي محضر إثبات يستوفي الشروط في هذا الشخص فيتم اعتماده في ذات الشهر أو السنة، أو السنة المقبلة، وحتى إن جاء وزير آخر، فالمرسوم لا يحدد المدة ولا الجماعة ولا عددًا معينًا (4 أو 6 أو 10 أو 20..) مرحبا بكل من يستوفي الشروط القانونية بكل شفافية، وأما الذين لا يستوفون الشروط القانونية فلا مرحبا ولا أهلا ولاسهلا بهم.

فيما يخص ما قلته عن استهلاك 2 مليار دولار، أقول لك، لما اسْتُهْلِكَتْ 12 مليار دولار دون استرجاع سنتيم واحد للخزينة العمومية فهذا ليس بإشكال!؟ كان الناس يصفقون على صناعات وهمية، أما اليوم 2 مليار دولار فهي تحمل 1 مليار دولار جباية للخزينة العمومية، وبمركبات جديدة وبشروط تقنية صارمة أصبحت 2 مليار دولار عزيزة علينا!!!

2 مليار دولار من السكوار وليست استيرادا للعملة الصعبة، 2 مليار دولار الخاصة بالسكوار هي مبالغة في الفوترة، أغلب أموال السكوار هي عائدات مشبوهة وأغلبها عائدات إجرامية والدولة الجزائرية ليست هنا لتمويل سوق خارجة عن القانون بالزبائن وبالأموال، وشكرا لكم.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: السيد رئيس الجلسة، إسمح لي دقيقة! دقيقة!

السيد الوزير مع احتراماتي، يجب ألا نوزع الاتهامات لأي كان، لا تتهم أحدا لا بالخيانة ولا تتهم أيًا كان بأنه ابن فرنسا، لا تتهم أحدا!

قدمنا لك سؤالا أجب عنه...

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ نمر الآن إلى قطاع التجارة والكلمة للسيد عبد القادر جديع ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة الموقر،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال التالي نصه:

تعتبر منطقة الساحل خصوصا والدول الإفريقية عموما سوقا واعدة للمنتوجات الجزائرية، وهي من مناطق التبادل التجاري الوثيق بين الجزائر وهذه الدول، بل يمكن اعتبارها واحدة من الخيارات الاقتصادية الناجعة التي ينبغي التوجه نحوها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، وتمكين الخزينة العمومية من عائدات ضخمة بالعملة الصعبة.

فما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتنظيم وتشجيع التجارة مع منطقة الساحل والعمق الإفريقي، خاصة من أجل تصدير العديد من المنتجات، على غرار الإسمنت، الآجر، الحديد والخضر، مع رفع الدعم عن المواد الغذائية الموجهة للتصدير، طبقا للقانون الذي صادق عليه أعضاء

البرلمان بغرفتيه وصدر في الجريدة الرسمية، لكنه بقي حبرا على ورق ولم يجسد في الواقع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الكلمة للسيد الوزير لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التجارة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

زملائي أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، وقبل كل شيء، أشكر السيد عبد القادر جديع، عضو مجلس الأمة، على اهتمامه وانشغاله بقطاع التجارة، في شقه المتعلق بترقية الصادرات نحو البلدان الإفريقية، خاصة إخواننا في دول الساحل، وتشجيع الأنشطة التجارية والتبادل التجاري على منطقة الساحل بصفة خاصة، وعلى سؤاله الوجيه المتعلق بالإجراءات التي يمكن اتخاذها من أجل تصدير مختلف المنتجات الجزائرية نحو هذه المنطقة.

إن التنويع الاقتصادي وترقية الصادرات خارج المحروقات يعتبران رافدين أساسيين من روافد التنمية الاقتصادية، التي تسعى الحكومة إلى الوصول إليها، بإشراك كل الأطراف الفاعلة، من وزارات، هيئات متخصصة ومتعاملين اقتصاديين، وانطلاقا من قناعة أن تعزيز العلاقات التجارية وتثمينها مع البلدان المجاورة له دور رئيسي في فك العزلة عن مناطق الظل، لاسيما الحدودية منها، وبالتالي المساهمة في خلق ديناميكية اقتصادية تعود بالفائدة المشتركة لمواطنينا ولجيراننا على حد سواء، فإننا نعمل في إطار تطبيق برنامج الحكومة على وضع أطر جديدة، عملية وفعالة لضمان التنمية المستدامة في هذه المناطق الحدودية.

لقد حرصت الجزائر منذ سنوات على تشجيع التجارة مع منطقة الساحل، خاصة من خلال المحافظة على نظام تجارة المقايضة، الذي يعتبر من أقدم أنواع التجارة البينية مع دول الجوار، والتي سمحت بالاستجابة إلى تطلعات الساكنة في تلك المنطقة، وخاصة وأنها لا تستلزم إجراءات إدارية معقدة لتحقيقها.

في هذا الشأن، أشير إلى أننا بادرنا خلال سنة 2020 إلى تحيين الإطار القانوني الذي يسّير هذا النوع من التجارة، من خلال القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 2 يوليو 2020، الذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة مع الدول المجاورة، وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر، بحيث تم توسيع قائمة السلع المتبادلة على ما كانت عليه من قبل.

فيما يخص عملية تسهيل عبور السلع الموجهة إلى البلدان المجاورة، فقد حرصنا، بمشاركة كل الهيئات المعنية، على وضع حيز التنفيذ آلية عملية تسمح بتصدير المنتجات الجزائرية عبر المعابر الحدودية الجنوبية، دون الإخلال بالبروتوكول الصحي لمواجهة وباء كورونا، كل المعابر على مستوى ولاية تندوف وكذا أدرار و تمنراست، والآن نعمل مع قطاعات وزارية كثيرة على فتح معابر ولاية إيليزي وواد سوف، إن شاء الله، بالإضافة إلى ذلك نعمل بصفة مستمرة على وضع كل الإجراءات التحفيزية اللازمة لترقية صادراتنا خارج المحروقات ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين، من أجل ولوج منتوجاتنا الوطنية إلى الأسواق الخارجية، لاسيما من خلال الصندوق الخاص بترقية الصادرات الذي يتكفل بتعويض جزء من تكاليف النقل.

في هذا الصدد، وقصد تسهيل عملية التصدير لمنتوجاتنا الجزائرية نحو دول إفريقية، عملنا على وضع آلية لشحن ونقل هذه المنتوجات، وهذا من خلال تكليف المجمع الوطني للنقل البري (Logitrans) بنقل السلع المصدرة مع تكفل الدولة بـ 50 ٪ من التكاليف المترتبة عن هذه العملية، بواسطة الصندوق الخاص بالصادرات، وأيضا حررنا كل متعامل اقتصادي وكل مؤسسة خاصة يمكن لها أن تنقل هذه السلع إلى دول الجوار، سواء في إطار ما يسمى بـ (PKO) أو يذهب مباشرة ويأخذ سلعته ولما يرجع يخضع لعملية الحجر لمدة معينة خاصة "بالكوفيد"، زيادة على تكثيف الإجراء التنظيمي الذي يضبط هذا النشاط التجاري، فإن الحكومة قد بادرت بتنظيم التظاهرات الاقتصادية في إطار المقايضة الحدودية، في مناطق الجنوب الكبير (أدرار، تمنراست، إليزي وتندوف)، حيث خولت

هذه المهمة إلى السادة ولاة الجمهورية المتخصصين إقليميا وهذا بالتشاور مع المتعاملين الاقتصاديين المعنيين.

إن الحكومة تعكف حاليا على الانتهاء من بلورة استراتيجية وطنية للتصدير، تحمل في طياتها رؤية واضحة وخريطة طريق عملياتية تشاركية، تهدف إلى الولوج إلى الأسواق العالمية، خاصة إفريقيا منها، لاسيما بعد مصادقة الجزائر على دخول منطقة التبادل الحر الجزائري القارية حيز التنفيذ في 1 جانفي 2021، وكان لكم الفضل أنكم صادقتم على هذا القانون الذي من خلاله ستدخل الجزائر إلى هذه المنطقة.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة زملائي أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

فيما يخص تأطير تصدير المواد المدعمة فإن وزارة التجارة قد وضعت الإجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة التي تسمح لها بالتحكم الأفضل في عملية تصدير كل من زيت المائدة والسكر، وكان لكم الشرف أنكم صادقتم على قانون المالية المتضمن هذا التأطير، وبالتالي في انتظار تحديد آليات تصدير هذه المواد التي ستصدر من دون دعم، سيتم اقتطاع كل ما أخذ في إطار دعم المواد الأولية.

إن الأشغال متواصلة لتأطير أفضل لعملية تصدير البضائع المنتجة من المواد المدعمة، لاسيما المواد الغذائية التحويلية وذلك بعد تحديد آليات عملياتية تسمح بالتمييز بين المنتوجات الموجهة إلى الاستهلاك الداخلي، والتي تستفيد من دعم الدولة، حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، من تلك الموجهة للتصدير غير المعنية بالدعم والخاضعة لمبدإ التنافسية الدولية.

تجدر الإشارة إلى أنه –حاليا– توجد آليات وتحفيزات جمركية في صالح المنتجين الجزائريين عند قيامهم بعملية استيراد المواد الأولية، التي تدخل في إنتاج المنتوجات الغذائية الموجهة إلى التصدير، ما يسمح برفع تنافسية المنتوج الوطني في الأسواق الخارجية.

السيد العضو المحترم، وزارة التجارة مع إخوانها في القطاعات الوزارية المشتركة، تشتغل دون هوادة من أجل الولوج إلى المنطقة الإفريقية، وتطبيق ما تم تسطيره من طرف السيد رئيس الجمهورية، وهو تحقيق صادرات لا تقل عن 5 مليار دولار، وإن شاء الله سنصل إلى هذا الرقم وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادرجديع هل يريد التعقيب؟

السيد عبد القادر جديع: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ معالي الوزير، الحدود مغلقة، لدينا (TROC) فقط ونحن لا نستفيد منها، إلا في التمر الذي هو بكثرة عندنا في تقرت وفي ورقلة، حتى هذا الأخير لا يخرج للبلدان المجاورة، معبر واحد حيز الخدمة فقط وهو معبر تندوف، حتى هذا لا يعمل بنسبة 100 ٪، بل 10 ٪، كذلك معبر الطالب العربي منذ مدة جعلتموه تجاريا، لا يعمل، هذا حرام! هناك من يتلف الخضار، الطماطم ترمى، والبطاطا، هذا ما رأيناه عند بائعي الخضر بالجنوب، لماذا تأتينا الخضار من المغرب إلى تمنراست؟ أردت فهم هذا! تجتاز الصحراء الغربية ومن ثمة إلى موريتانيا ثم إلى مالي أو النيجر ثم تدخل إلى تمنراست! خضار المغرب هذه، أما خضار الجزائر فترمى في الرمال!!

نحن نأمل إعادة فتح المناطق الحدودية، برج باجي مختار لم يفتح أبدا! تنزاواتين كذلك! عين قزام تمر شاحنتان في الشهر فقط (TROC) مشكلتنا في التجارة هي التصدير، ويقول لك ننشئ بنكا، لا تستهزئوا بنا!!! تنشئ لي بنكا في مالي أو النيجر؟ لم ننحدر من الجبل!!! نحن أبناء الجنوب ونفهم! أنشئ لي منطقة تبادل السلع في ال(PKO) الذي يعطيني أموالي بالعملة الصعبة وأعطيه سلعته، والجمارك تعطيني وثائق آخذها للبنك الجزائري، بهذا نحل الاقتصاد وليس مجرد كلام ونصادق على القوانين وتبقى حبرا على ورق، هكذا لن نمضي بعيدا بل نبقى نراوح مكاننا، لا تطوير في الفلاحة ولا في الصناعة، أصحاب التمور يبيعون في واحاتهم، نحن نأمل أن تفتح الحدود ولا تبقى مغلقة؛ في إحدى المرات سألت فقيل لي إنها منطقة خطيرة، ولما سألت وزير الداخلية قال لي "لا" كيف هذا؟ أتستهزئون بنا؟ يأتون ويقولون لنا "منطقة خطيرة" فنقول لهم أعطونا، نحن نسكن في مناطق فيها الإرهاب، وكما قلتم هي منطقة خطيرة، ومنطقة حمراء كما يشار إليها ولحد الآن هي تمتد من بسكرة إلى تندوف وتمنراست، ونحن كأعضاء مجلس

الأمة لما نطالب بالإصلاح، يقال لنا ليست منطقة خطيرة، لم نفهم شيئا إلا النفاق!!!

مع كل احترامي لكم، لم نفهم هذه السلطة التنفيذية، منذ سنتين وأنا هنا أراوح مكاني، نفعل ونفعل ولم أفعل شيئا، يعني لست أمثل الشعب، بل أمثل الرمل!! حبذا لو تقولون لنا نعمل أم لا! أو قولوا لنا إذهبوا! نذهب لديارنا أحسن، نأتي إلى هنا ونمكث أسبوعا أو أسبوعين ولما نعود لديارنا نجد الناس تنتظرنا! يروننا كأننا نحن السلطة التنفيذية، ومع كل احترامي لك السيد الوزير، السلطة التنفيذية طاغية علينا وكأننا لا شيء!

يجب أن نفعّل.... كذلك السيد الوزير، نقطة أخرى غير هذه، استيراد السيارات والآلات هذه من صلاحيات وزارة التجارة وليس وزارة الصناعة، ما دخل الصناعة في التجارة؟ هذا تداخل في المصالح؛ لدينا هنا شركات تقوم بالنقل المزدوج، بماذا سيجلب، لا توجد الشاحنات أريد أن أفهم!...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جديع؛ الكلمة للسيد الوزير، تفضل السيد الوزير.

السيد عبد القادر جديع: عفوا السيد رئيس الجلسة، لدي كلمة أكملها... يا معالي الوزير أريد أن أفهم، كيف نجلب شاحنة أو سيارة من الخارج، أعطيك على سبيل المثال: شاحنة نستوردها من الخارج تكلفتها 900 مليون سنتيم ولما أشتريها من عند الوكيل المعتمد هنا بكم سعرها؟ 1.8000000.000 سنتيم...

السيد رئيس الجلسة: السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير التجارة: شكرا للسيد العضو المحترم؛ أؤكد لك أمرا، فيما يتعلق بالحدود، كما قلت من قبل، سواء الحدود مع الجارة موريتانيا أو الحدود مع الإخوة والجارتين مالي والنيجر، هذه الحدود غير مغلقة، وأؤكد ذلك لأننا اشتغلنا كثيرا حولها مع القطاعات المعنية وتم الاتفاق – والحمد لله – على فتح هذه الحدود والمعابر التجارية، لكنها مؤطرة ومنظمة تحت سلطة السادة الولاة.

معبر تندوف مفتوح 24/24 سا، ومعبر أدرار ومعابر تمنراست مفتوحة تحت سلطة السادة الولاة، هناك أيام مخصصة لتجارة (TROC)، وأخرى للتجارة العادية، والحمد لله في سنة 2020 عدد الشاحنات التي مرت، سواء من تمنراست أو أدرار ومن تندوف يتزايد يوما بعد يوم وهذا يفرحنا ويعطينا أمل الوصول إلى اختراق المنطقة الإفريقية العزيزة علينا، إن شاء الله. فيما يتعلق بمعبري إيليزي وواد سوف اللذين تكلمت عنهما، أبشرك بأن هناك لجانا تشتغل على مستوى وزارة التجارة بحضور جميع القطاعات الوزارية المعنية؛ وفي الأيام القليلة القادمة سنقوم ـ إن شاء الله ـ كما هو الحال في الولايات الأخرى، بالتصدير عن طريق ما يسمى بالـ (PKO) من إليزي نحو النيجر أو ليبيا، أو من واد سوف نحو ليبيا، نحن نشتغل عليه، وأقول لك نحن في آخر الروتوشات وأنت تدرك جيدا بأن المناطق الحدودية هي مناطق حساسة من الناحية الأمنية، وذلك حرصا من الحكومة والوزارات المعنية على أمن وسلامة مواطنيها وكذا أمن وسلامة التجارة والسائقين والشاحنات حتى تذهب وتعود في سلام.

نحن لنا سقف الوصول إلى الصادرات خارج المحروقات 5 مليار دولار، لنا منطقة قلناها وجاءت في خطاب السيد الوزير الأول أن منطقة إفريقيا هي منطقة استراتيجية بالنسبة للجزائر، وبالتالي هناك مشروع نقوم حاليا بدراسته على مستوى مختلف الوزارات حول المناطق الحرة الحدودية – إن شاء الله – والذي بعد المصادقة عليه من طرف الحكومة وإتمام الإجراءات سيصل إلى البرلمان، يخص الولايات الحدودية الجنوبية التي ستكون مناطق تجارية محضة، والتي من خلالها نتمنى، إن شاء الله، أن تتغير كل الأمور، لأن هذه الولايات والولايات الأخرى عزيزة علينا، وهي ولايات تجارية بامتياز، ونحن نعرف بأن التجارة في هذه المناطق شيء مهم جدا وحتى المقايضة أيضا اشتغلنا عليها ومازالنا نشتغل عليها، أكيد، هناك بعض الصعوبات لأن التطبيق أعطيناه للسادة الولاة حتى لايكون القرار مركزيا، هناك بعض الصعوبات والتحديات... أكيد بتظافر جهودنا، أنتم جزء لا يتجزء من سياستنا، لايمكن للحكومة أن تشتغل دون برلمان، وبالتالي قلتها وأعيدها نحن في خندق واحد من أجل هذه الجزائر الجديدة ومن أجل تحقيق أهداف الشعب المرجوة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما مع نفس القطاع والكلمة للسيد محمد بن طبة ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إسمحوا لي، معالي الوزير، أن أطرح عليكم السؤال الشفوي الآتي نصه: إن وضعية الفلاحين منتجي التمور صعبة جدا نظرا لتوقف التصدير إلى الخارج، خاصة في الوديان المشهورة بإنتاج التمور، كوادي ريغ ووادي مية ووادي ميزاب والزيبان والساورة، وغيرها من المناطق.

فالخريف كان موعدا مع الفرح بالنسبة للفلاح، أما العام الماضي وهذا العام بالذات فهو موعد للهم والغم أمام تكدس التمور وتهاوي الأسعار، مما جعل الفلاحين يعيشون في دوامة لا تنتهي، ولا يدرون إذا كانت الدولة ستجد لهم مخرجا من هذا الضيق وفتح أبواب التصدير حتى تعود الأسعار إلى مستوى مقبول، يحفظ لهم دخلهم المعقول، ويوفر لهم الاستقرار ودوام العمل في هذا المجال الحيوي الذي ترجو الجزائر الجديدة الكثير من ورائه.

تقبلوا – السيد الوزير – فائق التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ الكلمة للسيد وزير التجارة للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التجارة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني، باسمي وباسم قطاع التجارة وأصالة عن نفسي، أن أشكر السيد العضو، محمد بن طبة، على اهتمامه بقطاع التجارة، لاسيما فيما يتعلق بجانب هام من الملفات التي تحظى بعناية خاصة في برنامج الحكومة، في الشق المتعلق بالإنعاش الاقتصادي والمتمثل في تعزيز سبل تصدير المنتوجات الفلاحية، المتمثلة في التمور نحو الخارج.

سيدي العضو، أقول لك لم يغلق باب تصدير التمور ولا يوما رغم القرار السيادي الذي اتخذ أثناء الجائحة بمنع تصدير بعض المنتجات، التمور تم استثناؤها، حيث تمت عملية التصدير منذ جانفي إلى ديسمبر، الوقت الحالي.

إن ترقية الصادرات خارج المحروقات تعتبر من المهام الأساسية لوزارة التجارة التي تحظى بالأولوية القصوى على كل المستويات، بما فيها السياسة العامة للحكومة التي تهدف إلى إيجاد بدائل جديدة لتعزيز مداخيلنا بالعملة الصعبة وتنويع الصادرات، والتخلي تدريجيا عن التبعية للمحروقات. وفي هذا الشأن، فإن المهام المنوطة بقطاع التجارة، في إطار تجسيد ورقة الطريق التي اعتمدتها السلطات العمومية للتكفل بإشكالية تأطير وتنظيم عملية التسويق للمنتوجات الفلاحية، سعت دائرتنا الوزارية خلال سنة 2020 وفي ظل الظروف الصحية الخاصة جدا، التي عرفتها بلادنا، خاصة خلال تفشي جائحة كورونا، إلى وضع وتجسيد خارطة الطريق لترقية الصادرات خارج المحروقات والوقوف إلى جانب الفلاحين، خاصة في موسم جني التمور لهذه السنة التي عرفت منتوجا معتبرا ولله الحمد، حيث وضعت، بالتنسيق مع المصالح المعنية، الآلية للتصدير عبر الحدود البرية من خلال (PKO)، في كل من ولاية تمنراست، تندوف وأدرار، أما ولاية إليزي فتبقى المبادرة قيد الإنجاز لتسهيل تصدير التمور نحو دولة ليبيا مستقبلا، إن شاء الله، وذلك باحترام البروتوكول الصحي المعمول به، للعلم فإن سنة 2020 ـ السيد العضو ـ عرفت ارتفاعا في تصدير التمورخلال السداسي الأول بنسبة 9.6٪، حيث تم تصدير ما قيمته 26 مليون دولار، رغم الجائحة، مقارنة بتصدير ما قيمته 24 مليون دولار في نفس الفترة من سنة 2019، وأبشرك أن ما تم تصديره من التمور في هذه السنة نهاية ديسمبر 2020 أكبر مما تم تصديره في سنة 2019.

كما أننا عقدنا على مستوى مقر الوزارة عدة اجتماعات مع الفاعلين في عملية الإنتاج والتصدير لمادة التمور

أو مايسمى بشعبة التمور، 5 لقاءات على الأقل وأنا تنقلت شخصيا إلى ولاية بسكرة وكذلك ورقلة وتكلمت معهم، حيث اتخذت وزارة التجارة مبادرة، بإنشاء سوقين، سوق الجملة للتمور على مستوى ولاية ورقلة، وأخرى على مستوى بسكرة، وهذا يندرج ضمن المنظومة التجارية الجديدة، من أجل تشجيع وتأطير عملية تسويق المنتوج وطنيا، فهي مبادرة، ونحن نعمل على إنشاء سوق ثالثة إن شاء الله، على مستوى الولايات إما الوسطى أو الغربية للجزائر لشعبة التمور، وهكذا يتم التنظيم، لأنه إلى يومنا الحالي، وللأسف الشديد، لا يوجد سوق منظم للتمور؛ وبالتالي من أجل تأطير وتخليص الفلاحين من المشكل وهؤلاء إخواننا، حفظهم الله، ستُؤطر أسواق الجملة 2 أو 3 أو 4 عبر القطر الوطني وتكون رافدة لعملية التصدير.

كما أننا عقدنا على مستوى مقر الوزارة ـ كما أشرت سالفا ـ اجتماعات مع الفاعلين في عملية الإنتاج والتصدير لمادة التمور، قصد تذليل العقبات لترقية الصادرات، والتخفيف من العراقيل، حتى اللوجستيكية منها، بالإضافة إلى الخرجات الميدانية التي قمنا بها للولايات الحدودية، وتلك المعنية بإنتاج التمور.

كما أخبر أخي الكريم بأن إعادة إحياء (TROC) واردة فكل التمور مسموح بها في عملية (TROC)، بما فيها دقلة نور البيضاء أما دقلة نور الأخرى فهي علامة تجارية بامتياز للدولة الجزائرية وبالتالي فهي شكل من أشكال العملة الصعبة أما 200 نوع من التمور الأخرى زائد دقلة نور البيضاء اليابسة، فهي مسموح بها في عملية (TROC) أو التصدير.

أما بخصوص دعم عمليات التصدير، فإن وزارة التجارة عاكفة على مرافقة المتعاملين الاقتصاديين للولوج إلى الأسواق الخارجية بما فيها الإفريقية، من خلال المصادقة على انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية (ZLECAF)، وكذلك التدابير والإجراءات الملموسة لدعم وترقية الصادرات، أهمها تسوية الوضعيات العالقة منذ 2016، بمقدار أكثر من 8200 فاتورة، كانت مجمدة ولما جئنا في سنة 2020 عوضناهم، حيث وجدنا أكثر من 8000 فاتورة خاصة بمصدرين لسنة 2016 و 2017 و 2018 و2019، كلها مجمدة، قمنا بتسويتها وكلفتنا 2.5 مليار دينار جزائري، في الوقت الحالي ولا شيء قيد الإنتظار، بالعكس نحن مع آخر لمسات نهاية دفع المستحقات لسنة 2020، هذا المجهود الجبار والكبير الذي قامت به الحكومة في 6 أشهر تقريبا وقد عوضت 5 سنوات تأخر، 4 سنوات زائد سنة 2020، لمصدري التمور خاصة، بالإضافة إلى مراجعة الإطار التنظيمي للصندوق الخاص بتعويض مصاريف النقل وهو ما سيحفز المصدرين على تعزيز صادراتهم لتجسيد تعليمات السيد رئيس الجمهورية وتحقيق مبلغ 5 ملايير دولار في التصدير.

نحن اعتبرنا شعبة التمور، لأننا قسمنا الشعب التي يمكن تصديرها، قلت: اعتبرنا شعبة التمور هي الشعبة الثانية القوية، حسب الإمكانيات، لرفع هذا التصدير إلى مبالغ محترمة وقوية، وبالتالي نجسد ما سطره السيد رئيس الجمهورية وهو الوصول إلى 5 ملايير دولار حجم التصدير في سنة 2021.

وفي الختام، يجدر التأكيد على أن مصالح وزارة التجارة، في حدود صلاحياتها القانونية ومهامها القطاعية المنوطة بها، لا تدخر أي جهد في سبيل المساهمة الفعالة في إيجاد سبل تسويق وتصدير المنتجات الوطنية بشتى أنواعها: الفلاحية، الصناعية والخدماتية وذلك بالتنسيق الدائم مع كل الشركاء والفاعلين الميدانيين وبالتعاون مع القطاعات والمصالح الوزارية المعنية الأخرى، شكرا السيد العضو، وشكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد بن طبة هل يريد التعقيب؟ تفضل مشكورا.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم.

بداية، أشكر السيد الوزير على إجابته، وأقول إن السؤال نفسه كان منذ 4 أشهر؛ وبالتالي بعض المعطيات في السوق قد تغيرت، ولكن دعني أقول لك بأنني إبن المنطقة وأنا أنتمي إلى واد ريغ والمقولة السائدة الآن "إن التمور لا تخرج" وبالتالي أعطيك الأسعار: تمور الدقلة البيضاء بدأت تباع في موسم سبتمبر بسعر 10000 دج، 11000 دج، 12000 دج للقنطار بدأت بـ 3500 دج وارتفعت إلى 7000 دج والآن لا تتجاوزه، ربما أحسن أنواع الدقلة البيضاء وصلت 8000 دج. أما التمور اليابسة (دقلة نور اليابسة) التي نسميها "الصيفي"، وصل سعرها 4500 دج و5000

دج للقنطار الواحد، يعني هذا واقع، والمشكل في أن التمور لا تخرج، هناك خلل في السوق، العام الماضي تكدست التمور، كان قديما الرجل في واد ريغ، لماذا قلت واد ريغ؟ لأنه أكبر إنتاج للتمور في الجزائر هو واد ريغ، يعني من حيث الكمية، سكان واد ريغ الذي لم يخسر، على الأقل، خسر الثلث، وأقول لك بعض الفلاحين الصغار وخاصة هؤلاء الذين في الغالب تمورهم هي دقلة نور اليابسة، هناك من يقول: "يارب خرج العام كفاف لا ليا ولا عليا"، وبالتالي هناك خلل! خاصة التجار الموجودون في السوق يفعلون ما يريدون في غياب الرقابة، فعلا هؤلاء التجار لو ينتعش السوق مرة أخرى، رغم أن السوق انتعش قليلا هذا العام لكن يبقى بعيدا جدا عن.. ونعرف واد ريغ، حتى أختم ولا أطيل، كان صاحب النخلة يحاورها، معتمدا عليها سابقا، أما الآن فلا، فتقول له:"

كرمي في الصبح يكون غيوان
وفي الضحى أهديك بسري
وفي الظهر رطب طيب
والتمر يحشى بعد عصر
فيقول لها:
إيه يا حربوشة الشيح
التي أودعت عمري

هذه هي علاقة رجل واد ريغ بالنخلة، أما اليوم فعنده التمر ويقول "أنا جوعان" على عكس مقولة النبي صلى الله عليه وسلم "بيت لا تمر فيه جياع أهله"، أين الخلل؟ الخلل ربما لا أدري، التمور لا تخرج! قلنا لا تخرج، ولكن هناك خلل آخر نأمل لو تكشف عنه وزارة التجارة، ونأمل أن يكون سوق للتمور في واد ريغ وعلى الأقل في مقر عاصمة واد ريغ التي هي تقرت التي تجمع العديد من التجار، وكنت على علم بالزيارة التي قمتم بها، فنحن نشكركم على هذه المجهودات، ولكن نتمنى أن تتواصل وتكون أكثر، وبارك الله فيكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للأستاذ محمد بن طبة؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير.

السيد وزير التجارة: شكرا للسيد العضو المحترم؛ أنا أقول لك، كما أشرت سالفا، شغلنا الشاغل، في إطار الصلاحيات المنوطة بوزارة التجارة هو أن نرفع حجم التصدير إلى أقصى درجة ممكنة، لذلك لما قمت بزيارة لإخواننا ببسكرة وورقلة، وكان من المفروض أن أزور واد سوف كذلك، لكن لم يحصل ذلك لأسباب ما وسآتي، إن شاء الله، طلبت من مسؤولي شعبة التمور وحتى لما التقينا في الوزارة أن يتصلوا بإخوانهم في أدرار وتمنراست وكذا إليزي وتندوف، لأن (TROC) أو المقايضة ونحن نعرف أن الرقم واحد (1) للمقايضة هي التمور، وحجم التمور الموجودة في هذه الولاية أكيد لا يكفي للمقايضة، وبالتالي مسموح بالمقايضة أن تأخذ تمور واد سوف، بسكرة، ورقلة، الأغواط، غرداية، البيض، وبشار، قلت طلبنا من السادة الولاة على الأقل التنسيق بين هذه الولايات الأربع للتصدير، عن طريق (TROC)، أكيد الإخوان تكلموا عن قضية (TROC)، نحن شجعنا (TROC) بأمر من السيد الرئيس وأصدرنا قرارا وزاريا مشتركا في هذا الشأن، وزرنا الولايات الأربع لدعم هذه العمليات؛ وبالتالي فجزء كبير من هذه المادة يمكن تصديره عن طريق (TROC)، نحن نشتغل، كما قلت للسيد العضو، الآن إن شاء الله على مستوى وزارة التجارة وبالتنسيق مع جميع القطاعات الوزارية الأخرى لإعادة فتح معبر طالب العربي وإليزي لخروج كميات كبيرة من التمور من هذه المناطق إلى مناطق الجوار، دائما في إطار (PKO)، يعني اتخذنا الأمر في إطار صلاحيتنا في ذلك.

لما تكلمنا عن تأطير سوق التمر، لأن مع الأسف الشديد نحن في الجزائر لا نعرف إلا سوق الجملة للخضر والفواكه، قلنا لا! الآن يجب أن تكون لدينا أسواق أخرى متخصصة في الجملة.

تكلمنا عن بسكرة وورقلة وأردنا أن تكون، إن شاء الله واد سوف منطقة حرة، على الأقل توزع هذه المشاريع لكي تمس كل القطر الوطني، عندما تكون هناك منطقة حرة، إن شاء الله، في واد سوف ويكون سوق التمر بالجملة في ورقلة وبسكرة، سيكون التنسيق والتعاون وهذا هو هدفنا، وهو البحث عن الآليات لربط كل هذه الولايات بنظرة استشرافية بعيدة لتصبح واد سوف هي نقطة انطلاقنا نحو إخواننا في تونس، وليبيا، وتشاد، يعني بالنسبة لنا واد سوف هي منارتنا وبوابتنا نحو إفريقيا الوسطى وإفريقيا الشرقية.

تأكد بأن عمل الحكومة، وأنت تعرف جيدا أنه صعب جدا مع هذه الجائحة، لكن حاولنا التحرك والحمد لله بدأت الأمور تتحرك، لكن لابد على المهنيين في هذه المنطقة من التنسيق مع زملائهم في الولايات الأربع المعنية بـ (TROC)، كذلك يجب على الولاة التنسيق مع زملائهم الولاة للوصول إلى المبتغى ولا تبقى حبة من دقلة نور.

نصدر التمر الآن نحو (64) دولة تقريبا، لكن هذا قليل ونأمل الوصول لأكثر من هذا، نحن أملنا، وفق برنامج الوزارة أن نصل بهذه الشعبة إلى (500) مليون دولار كصادرات، أكيد هو رقم صعب، لكن أعتقد بأن الحلم مشروع وبإرادة الجميع ونضع اليد في اليد كحكومة، وكأعضاء ومع إخواننا الفلاحين في هذه المنطقة أعتقد أن الشعب الجزائري شعب تحديات وسيصل إلى ذلك، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل إلى قطاع الاتصال والكلمة للسيد محمد سالمي ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد سالمي: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.
بالمناسبة أترحم على روح الأب والزميل، المجاهد موسى شرشالي، المدعو مصطفى، رحمة الله عليه.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، وبما أن انشغالنا يخص قطاع الاتصال، يشرفني أن أتقدم إلى السيد وزير الاتصال بالسؤال الشفوي التالي نصه:

يشتكي ساكنة مناطق الظل، التي يحث عليها السيد رئيس الجمهورية، شفاه الله وأعاده سالما غانما معافى لخدمة هذا الوطن العزيز، أقول، يحث على ضرورة الالتفاف بها والعناية بسكانها وإلحاقها بركب الحضارة.

السيد الوزير،

إن نقل الإعلام يكفله الدستور لكل المواطنين، لجعلهم على صلة وثقة بكل مجريات الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوطن.

السيد الوزير،

إن شساعة الرقعة الجغرافية لبلدنا العزيز، الجزائر، واختلاف تضاريسه وتباعد التجمعات السكانية عن بعضها، خاصة في جنوبنا الكبير، عوامل أدت إلى عدم وصول البث التلفزيوني إلى جميع مناطق الجنوب، ما يحول دون تمكن سكانه وبالأخص البدو الرحل والمسافرين عبر الطرقات، من مشاهدة البرامج التلفزيونية والعلم بالحدث ومتابعته في حينه، ونظرا للأهمية القصوى لبعض الأحداث التي يبثها التلفزيون الجزائري كالجلسات التي يعقدها البرلمان والتي تناقش قوانين تخص المواطن، كقانون المالية، ومخطط عمل الحكومة، والأسئلة الشفوية التي تطرح على الوزراء حول انشغالات المواطنين، والتي من حق المواطن أن يعلمها كغيره.

1ـ هل هناك إمكانية بث هكذا برنامج عبر أثير الإذاعة، حتى يتسنى لهاته الفئة متابعة الحدث في آنه؟

2ـ متى ترى النور القناة والإذاعة البرلمانية اللتان كثر الحديث عنهما، كما هو معمول به في دول الجوار، كموريتانيا الشقيقة، على سبيل المثال؟

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد سالمي؛ الكلمة للسيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة:
بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية أن أتوجه إلى السيد محمد سالمي، عضو مجلس الأمة، بالشكر الجزيل على اهتمامه بحق سكان الجنوب، على غرار باقي المواطنين في المعلومة وفي التغطية الإذاعية والتلفزيونية اللازمة لمختلف الأحداث والأنشطة.

ومن خلال ردي على سؤالكم، أود التذكير بعنصرين أساسيين هما:

1ـ إن الحق في الإعلام والاتصال يشكل إحدى أولويات برنامج الحكومة الذي يسعى قطاع الاتصال، خاصة من خلال ورشات إصلاح واسعة، مفتوحة وتشاركية إلى تكريسه وترقيته، لاسيما محليا وفي مناطق الظل بصفة خاصة.

2ـ إن البنية التحتية للمؤسسة العمومية للبث الإذاعي والتلفزيوني (TDA) تتكون من 168 موقع بث، موزع على ثماني ولايات في منطقة الجنوب وهي: أدرار، بشار، غرداية، إليزي، ورقلة، تمنراست، الوادي وتندوف.

وتستعمل هذه المواقع لبث مختلف برامج القنوات التلفزيونية للمؤسسات العمومية للتلفزيون والإذاعة، عبر البث التماثلي (ANALOGIQUE) وكذا باقة التلفزيون الرقمي الأرضي (TNT)، إلى جانب شبكة المحطات الجوارية الموجودة على مستوى كل الولايات المذكورة.

وتتم هذه العملية، من خلال البرامج التلفزيونية، البرامج الإذاعية والمحطات الجوارية:

أولا: بالنسبة للبرامج التلفزيونية، يتم بثها عبر محطات أرضية وكذا انطلاقا من الساتل أو القمر الصناعي.

بالنسبة للبث الأرضي:

تسمح هذه التقنية ببث تماثلي للقناة الوطنية الأرضية لمؤسسة التلفزيون العمومي، وبالبث الرقمي الأرضي الذي يشمل 6 قنوات تلفزيونية معيارية الوضوح وهي: القناة الوطنية الأرضية، كنال ألجيري، القناة الثالثة، القناة الأمازيغية، قناة القرآن الكريم والقناة السادسة، إضافة إلى قناتي الذاكرة والمعرفة.

وبفضل الاستثمارات الهامة التي رصدتها السلطات العمومية من أجل تحسين التغطية التلفزيونية بجنوب البلاد، ارتفعت نسبة التغطية السكانية لولايات الجنوب بالتلفزيون التماثلي والرقمي بشكل مضاعف، إذ وعلى سبيل المثال، قفزت نسبة التغطية الرقمية بولاية ورقلة من 16٪ سنة 2013 إلى 90 ٪ سنة 2020، فيما تقدر نسبة التغطية التماثلية بـ 93 ٪.

بالنسبة للبث عبر الساتل أو القمر الصناعي:

فيرجع الفضل إلى «ألكوم سات 1» القمر الصناعي الجزائري، وقدراته تمكن اليوم من بث 6 برامج تلفزيونية و57 برنامجا إذاعيا مع تغطية شاملة لولايات الجنوب.

ويتيح ذات «الساتل» بث برامج المؤسسة العمومية للتلفزيون بشكل معياري الوضوح (SD) وبجودة عالية (HD) تمكن سكان الجنوب من استقبال كافة برامج المؤسسة.

ثانيا: أما بخصوص البرامج الإذاعية للقنوات الوطنية الست وكذا الإذاعات الجوارية لكل ولاية، فإنها تتم أرضيا من خلال:

1ـ بث بتعديل الترددات (FM).

2ـ بث بتعديل السعة (AM) أو الموجات المتوسطة.

فبالنسبة للبث بتعديل الترددات (FM)يتم بواسطة شبكة أجهزة إرسال موزعة على ولايات الجنوب الثماني.

وقد استفادت ولايات الجنوب من 48 محطة إذاعية، مما سمح بتقليص نسبة كبيرة من مناطق الظل ورفع عدد البرامج الإذاعية "FM" المسموعة إلى 4 برامج عبر كل منطقة، بل قد تصل إلى 6 برامج كاملة في بعض المناطق بدلا من برنامج واحد أو اثنين كما كان الحال سابقا.

وبفضل دعم الدولة واستثماراتها المعتبرة تشرف المؤسسة العمومية للبث الإذاعي والتلفزي على إنجاز مشروع يرمي إلى تعميم التوسع إلى 6 برامج للبث بتعديل الترددات في كل منطقة.

أما البث بتعديل السعة (الموجات المتوسطة)، فيتم بواسطة أجهزة إرسال على الموجات المتوسطة والطويلة.

وسعيا إلى تحسين التغطية الإذاعية اعتمدت السلطات العمومية برامج عامة ترمي إلى إنجاز محطات بث على الموجات المتوسطة، لاسيما في ولايات بشار، تندوف، تمنراست، غرداية، وإليزي.

إن هذا المشروع الذي سيعزز عمل المحطات التي تبث حاليا على الموجات المتوسطة، يهدف إلى إنجاز محطات ومراكز إضافية وتجديد تلك الموجودة إلى جانب اقتناء التجهيزات والعتاد الضروري لذلك.

كما ستسمح هذه العملية برفع نسبة التغطية السكانية بتعديل السعة لتصل على سبيل المثال، إلى 92٪ في ولاية

تندوف و 70٪ في ولاية غرداية، بعد إنجاز المحطة الجديدة على الموجات المتوسطة في بلدية متليلي.

زيادة على ذلك، فإن إعادة تشغيل المحطتين العاملتين على الموجات الطويلة في كل من ولايتي بشار وورقلة سيرفع نسبة تغطية برامج القناة الأولى بتعديل السعة لتصبح على سبيل المثال 95 ٪ بالنسبة لسكان كل من ولايات غرداية، ورقلة وبشار، و 64 ٪ لسكان ولاية أدرار.

ثالثا وأخيرا، وبالنسبة للمحطات الجوارية، فإن انتشار شبكة الإذاعات الجوارية عبر ولايات الوطن، بما فيها ولايات الجنوب، ساهم في ارتفاع نسبة التغطية السكانية للولايات المذكورة، إذ انتقلت في ولاية الوادي مثلا، نسبة البث بتعديل الترددات، من 22٪ سنة 2009 إلى 95٪ سنة 2020.

ويبلغ عدد المحطات الإذاعية التي تبث حاليا على الموجات المتوسطة في ولايات الجنوب 16 محطة، ستعزز بإنجاز محطات جديدة عن قريب.

إضافة إلى انتشار المحطات الجهوية في جنوب الوطن، تجدر الإشارة إلى أن كل القنوات الإذاعية العمومية متوفرة على دعائم الأقمار الصناعية.

أشكركم على كرم الإصغاء، متمنيا للجميع كل التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد سالمي هل يريد التعقيب؟

السيد محمد سالمي: بسم الله، شكرا للسيد رئيس الجلسة، والشكر موصول للسيد معالي الوزير.

لم أسمع إجابة عن السؤال المطروح، معالي الوزير، هل سببه هو طول المدة التي طرح فيها السؤال؟ أنا سجلت السؤال، معالي الوزير، فيما يخص التغطية الإذاعية، هناك مواطنون في الجنوب لاتصلهم التغطية التلفزيونية، وآخرون في الطرقات يوم كان يعرض قانون المالية أو مخطط عمل الحكومة وهذه قوانين تهم المواطنين، نريد أن يكون المواطن على دراية في الوقت المناسب ويحصل على المعلومة، هذا هو سؤالي! رحت تتكلم عن المحطات، الجنوب، كأنك لم تفهم السؤال! انتظرت منك الإجابة بوعود فيما يخص القناة البرلمانية والإذاعية، متى ترى النور!؟ دول إفريقية أضعف منا تقدمت في هذه المحطات؛ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي للحكومة: أريد التأكيد على أن ولايات الجنوب (8) المعنية بالأمر تستفيد من عناية خاصة، من حيث البث التلفزيوني والإذاعي، والإذاعات الجوارية التي عددها (16) وقد تكلمنا عنها، نضيف لها (7) إذاعات جوارية عن قريب، نظرا لوضعها الجغرافي لأهميتها من الجانب الأمني، فهي ولاية جوارية في منطقة حساسة جدا من الناحية الأمنية والسيادية أيضا؛ إذن، الأولوية فيما يخص جهود الوزارة موجهة نحو هذه الولايات الثماني، وقد سهلنا العملية مؤخرا بتعميم عملية الرقمنة لقطاع الاتصال ـ كما تعلمون ـ نظرا للالتزامات التي تربط الجزائر بالاتحاد الدولي للاتصالات اللاسلكية، إذن نحن في اتجاه أظنه جد إيجابي يأخذ بعين الاعتبار وبصفة خاصة ومقربة اهتمامات ولايات الجنوب الثماني.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نمر إلى قطاع الأشغال العمومية، والكلمة للسيد أحمد بوزيان لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الأشغال العمومية المحترم،

سيدتي وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

دون الرجوع إلى الحيثيات أمر مباشرة إلى السؤال، وسؤالي موجه إلى السيد وزير الأشغال العمومية، يتمحور نصه كالآتي:

برغم الجهود التي تبذلها الدولة في ربط مناطق الوطن ببعضها في مجال التنمية، فإن عصب التنمية المعول عليه يكمن في شبكة الطرقات والسكة الحديدية، إلا أن

شساعة مساحة الجزائر يصعب تغطيتها في المدى القريب المنظور، غير أنه ومن باب ما لا يدرك كله لا يترك جزؤه، فإن مناطق كل مساحتها واقعة في الظل، ومنها ولاية تيارت التي تتقاطع بها ست طرق وطنية، كلها بعيدة عن الطريق السيار، برغم إلحاحنا الدائم والأسئلة الشفوية التي تقدمنا بها إلى السادة وزراء القطاع السابقين، وبرغم الوعود الكثيرة والمتعددة لربط هذه الولاية بالطريق السيار عبر طريق مزدوج، غير أنها ذهبت كلها أدراج الرياح، مع أن طبوغرافية هذه الولاية من الجهة الجنوبية لاتكلف خزينة الدولة كثيرا، باعتبارها أرضا مستوية خالية من التضاريس الصعبة كالجبال والتلال، وأخص بالذكر الطريق الوطني رقم (40) الذي يربط ولاية تيارت ببوغزول مرورا بولاية الجلفة، هذا الإنجاز، إن تحقق وجوده، سيخفف الكثير من العنت والمعاناة على ساكنة هذه الولاية، كما يعود بالنفع على ولايات أخرى.

السيد الوزير،

هل يأتي اليوم الذي تختفي فيه هذه المعاناة وهذا العنت، في ظل الجمهورية الجديدة التي حلمنا بها ويصبح الحلم واقعا ملموسا، منطلقين من عدم شكنا في ذلك أبدا؟

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية، وزير النقل بالنيابة لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية، وزير النقل بالنيابة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر عضو مجلس الأمة المحترم، السيد أحمد بوزيان، على طرح انشغاله، المتعلق بربط ولاية تيارت بالطريق السيار شرق ـ غرب، وفي هذا الصدد يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

إن البرنامج الخاص بشبكة الطرق يهدف إلى تطوير المنشآت القاعدية بمشاريع جديدة، تهدف أساسا إلى الزيادة في سعة شبكة الطرق، مع صيانتها والمحافظة عليها، للحد من الاختناق المروري وتسهيل حركة المرور، بحيث سيسمح هذا البرنامج بـ:

1ـ المساهمة في وضع تهيئة إقليمية وطنية متوازنة اجتماعيا واقتصاديا، تحقق الاستقرار والأمن والازدهار للمنطقة.

2ـ تحسين ظروف حركة المرور وأمن الطرقات.

3ـ فك العزلة وتثبيت استقرار ساكنة الأرياف في محيط أكثر جاذبية ومناسبة للاستثمار الخلاق للثروة وفرص العمل.

4ـ إستجابة للطلب المتزايد لنقل البضائع والأشخاص وتحسين ظروف التنقل.

5ـ المساهمة في تقليص نسبة حوادث المرور مع إزالة النقاط السوداء.

وقد تم في إطار المخطط الوطني التوجيهي للطرق برمجة:

1ـ إنجاز طريق سيار رابط بين تيارت وحدود ولاية غليزان على مسافة (50) كلم، حيث إن الدراسة منتهية.

2ـ الطريق السيار الرابط بين خميس مليانة وتيسمسيلت وتيارت على مسافة (160) كلم، حيث إن الدراسة جارية حاليا أيضا.

3ـ الطريق السيار الرابط بين تنس وتيسمسيلت وتيارت على مسافة (220) كلم، حيث إن الدراسة جارية حاليا.

في انتظار تجسيد هذه المشاريع وبغية فك العزلة عن الولاية وجعلها قطبا جالبا للاستثمارات، فإن النظرة الاستشرافية للقطاع فيما يخص تطوير شبكة الطرق على المدى القريب، ترتكز أساسا على ازدواجية محاور الطرق الهيكلية الموجودة على مستوى الولاية، على غرار:

1ـ إنجاز ازدواجية الطريق الوطني رقم 23 في قسمه الشمالي، الرابط بين تيارت وحدود ولاية غليزان على مسافة (40) كلم.

2ـ إنجاز ازدواجية الطريق الوطني رقم 40، الرابط بين تيارت وحدود ولاية الجلفة على مسافة (64) كلم، وهذا الطريق يعبر إلى المسيلة.

تجدر الإشارة إلى أن ازدواجية الطرق هي من الآليات

التي يلجأ إليها القطاع، بغرض إعطاء حركية أنجع للتنقل، وفي هذا الصدد، يتم تصنيف الطرق حسب عدد المركبات التي تعبرها يوميا، مع الأخذ بعين الاعتبار مقاييس الأمن والسلامة المرورية، وتقترح سنويا بعض المحاور الهيكلية ويتم التسجيل تدريجيا، حسب الأولويات والإمكانيات المالية المتوفرة.

أرجو أنكم قد وجدتم، فيما عرضناه عليكم، إجابة وافية على انشغالكم، أشكركم مرة أخرى على اهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد أحمد بوزيان هل يريد التعقيب؟

السيد أحمد بوزيان: أشكركم، سيدي الوزير، على عناصر الإجابة.

أظن بأن سؤالي كان محددا ودقيقا، ولم أشأ التطرق إلى المشاكل الجمة التي يتخبط فيها قطاع الأشغال العمومية على مستوى الولاية، كتدهور حالة الطرقات وشح الموارد المالية وتوقف مشروع السكة الحديدية خط غليزان ـ تيارت ـ تيسمسيلت، لذا لا أخفيكم سرا ـ سيدي الوزير ـ ولا أبوح بمحظور، إن قلت إني كنت أنتظر هذه الإجابة، لا لشيء إلا لأنني من كثرة ما طرحت من أسئلة ألحها عليّ المواطنون، كنت أتلقى ردودا من السادة الوزراء نمطية، تكاد تكون تقريرية، أو بالمعنى الأدق تكررت حتى تقررت، لا تحدد ولا تؤشر على نوعية السؤال وإنما هي صالحة لكل سؤال، وإلا ما كان حضورنا لهذه الجلسات إلا تحصيل حاصل، ولا أدل على ذلك من كثرة الوعود التي تلقيناها على امتداد 6 سنوات، بأن تربط تيارت بإحدى المنافذ للطريق السيار، سواء الشرقية أو الغربية، ونحن نرى بأن الأقل تكلفة هو منفذ بوغزول على مسافة (64) كلم التي تكلمت عنها، وسنبقى نلح على هذا المطلب إلى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا، فما ضاع حق وراءه طالب؛ وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الأشغال العمومية، وزير النقل بالنيابة: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ أشكر السيد أحمد بوزيان.

السيد أحمد بوزيان: .. أعطني جوابا مقنعا ـ السيد الوزير ـ كل ساكنة تيارت تنتظرني...

السيد وزير الأشغال العمومية، وزير النقل بالنيابة: حقيقة المقطع ما بين تيارت وبوغزول من الأولويات والإمكانيات المالية اليوم لاتسمح لذلك، وأنا أعتبر أول شطر ازدواجية الطرق (تيارت ـ بوغزول) حتى يربط بالطريق الوطني رقم (1) الذي فتحناه مؤخرا من الشفة إلى البرواقية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما مع نفس القطاع والكلمة للسيد الطاهر غزيل ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة،
السادة الوزراء،
السيدة الوزيرة المحترمة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي الوزير المحترم،

لا يخفى على سيادتكم المعاناة التي يلاقيها سكان ولاية غرداية والمنيعة وولايات الجنوب الكبير، أثناء التنقل بين الولايات المجاورة لها، بحكم موقعها الجغرافي المتميز وخصوصيتها وهنا أتساءل عن مصير:

ـ الطريق الوطني رقم (01) غرداية ـ المنيعة الذي يسمى بطريق الموت، هذا الطريق له ضحايا من أغلبية سكان الولايتين، إما هالك أو مصاب؛ وهنا يبقى السؤال مطروحا متى تتحرك الجهات المعنية التابعة لوزارتكم، لإنجاز الطريق المزدوج الذي يكون متنفسا لسكان الجنوب وولاية غرداية والمنيعة؟ وكل سكان ولايات الجنوب.

ـ الطريق الوطني زلفانة ـ غرداية الذي يربط بين ولاية

ورقلة وغرداية، والله كنا نرى الضحايا في الأفلام، فأصبحنا نجد سيارات متفحمة، كل الوطن يعاني من هذا الطريق الرابط بين ولايتي غرداية والمنيعة وسميناه "طريق الموت".

– الطريق الوطني القرارة ـ بريان، وهنا أتقدم بالشكر إلى معاليكم سيدي الوزير.

ـ الطريق الوطني متليلي ـ المنصورة (طريق اللواي).

ـ الطريق الجديد القديم المنيعة ـ ورقلة.

ـ الطريق الاجتنابي من شطره الأول (14) كلم ونحن نعلم ما تمر به الدولة، فنأمل في إنجاز هذا الشطر فقط الذي يفك العزلة عن سكان متليلي، (14) كلم فقط ولم نطلب شيئا آخر!

ـ الطريق الجديد ضاية بن ضحوة ـ متليلي.

سيدي الوزير، هاتان الدائرتان لو أردنا الذهاب من ضاية بن ضحوة إلى متليلي، نقطع مسافة (70) كلم، ولو ننجز هذا الطريق فنقطع مسافة (19) كلم.

أرجو منكم، أرجو منكم إنجاز هذا الطريق الجديد، لو ينجز على مراحل ليربط بين الدائرتين وبين السكان.

بارك الله فيكم وأنتم على رأس الوزارة ـ معالي الوزير ـ ونكّن لكم كل الاحترام، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطاهر غزيل، وكنتم من أبنائها، الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية، وزير النقل بالنيابة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدة الوزيرة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر عضو مجلس الأمة المحترم، السيد الطاهر غزيل، على طرح انشغاله المتعلق بحالة وضعية طرق ولاية غرداية، وفي هذا الصدد يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

1ـ فيما يخص الطريق الوطني رقم 1 بين غرداية والمنيعة:

في إطار مشروع تحويل الطريق الوطني رقم 1 إلى طريق سيار شمال ـ جنوب، برمجت ازدواجية هذا الشطر ابتداء من الشفة إلى غاية المنيعة على مسافة 848 كلم، منها 366 كلم بإقليم ولاية غرداية.

سجلت دراسة ازدواجية هذا الطريق سنة 2014، في إطار الصندوق الوطني الخاص بتنمية الجنوب بغلاف مالي قدره 260 مليون دج، وتم التأشير على الصفقة إلى أن توقفت بسبب التجميد سنة 2015. وبعد رفع التجميد مؤخرا عن المشاريع المسجلة في إطار صندوق تنمية المناطق الجنوبية، تم الانطلاق في الدراسة ومن المتوقع الانتهاء منها نهاية هذه السنة 2021، وبعدها ستتم برمجة إنجاز مشروع هذا الطريق الذي يمتد من الشفة إلى المنيعة على مسافة 500 كلم مزدوج الآن، وبقي 366 كلم.

2ـ فيما يخص الطريق الوطني رقم 49:

إن هذا الطريق الذي يربط الطريق الوطني رقم 1 بحاسي مسعود، مرورا بزلفانة، ولاية غرداية، وكذا ورقلة على مسافة 234 كلم مزدوج الآن، باستثناء شطر ولاية غرداية على مسافة 70 كلم، الذي تفضلتم به، وبما أنه يعرف حركة مرورية كثيفة فقد تم التكفل بدراسة ازدواجيته بغلاف مالي قدره 20 مليون دينار، وسيتم التكفل بإنجازه مستقبلا إن شاء الله.

3ـ فيما يخص الطريق الرابط بين بريان والقرارة:

يتعلق الأمر بالطريق الولائي رقم 33 الذي يربط الطريق الوطني رقم 1 بالطريق الوطني رقم 3، بين ولايتي ورقلة وغرداية، ويبلغ طوله في إقليم ولاية غرداية 120 كلم، يعود تاريخ إنجازه إلى سنة 1986، ونظرا لعدم تحمله للتطور السريع والكثيف لحركة المرور وزيادة أهميته الاقتصادية، وعدم مطابقة خصائصه الهندسية مع هذا الطور، تم إنجاز دراسة في إطار ميزانية الولاية الحديثة وإعادة تأهيله، وقد تم أيضا التكفل بمقاطع منه على امتداد 83 كلم وهي كالتالي:

ـ مقطع بطول 26 كلم انتهت به الأشغال.

ـ مقطع بطول 10 كلم انتهت به الأشغال أيضا سنة 2014.

ـ مقطع بطول 30 كلم تم التكفل به في إطار الصندوق الوطني للطرق والطرق السيار، وقد بلغت نسبة الإنجاز به 57 ٪.

ـ ومقطع بطول 16 كلم مسجل في إطار برنامج صيانة الطرق الولائية لسنة 2020، والأشغال على وشك الانطلاق. والأمر بانطلاق الأشغال مؤرخ بتاريخ 16 ديسمبر 2020.

ـ ومقطع آخر مبرمج في إطار صيانة الطرق الولائية لهذه السنة 2021، وسيتم التكفل بباقي المقاطع من هذا الطريق الهام في مختلف البرامج المستقبلية.

للإشارة، فإن إجراءات تصنيف هذا الطريق كطريق وطني جارية من طرف الهيئات المختصة.

4ـ شطر الطريق الوطني رقم 7 بين متليلي والمنصورة: يمثل هذا الطريق الذي يبلغ طوله 25 كلم شطرا من الطريق الوطني رقم 107، الرابط بين ولايتي غرداية والبيض، أنجز بين سنوات 1989 و 1991، في إطار البرنامج المحلي للتنمية، تم تصنيفه كطريق بلدي وهو يعبر مناطق وتضاريس صعبة، تتميز بكثرة المنعرجات، وقد عرف مؤخرا تطورا لحركة المرور، لذا تم ضمه إلى الطريق الوطني الرابط بين متليلي وبريزينا بولاية البيض، البالغة مسافته 146 كلم، ومن ثمة صنف كطريق وطني رقم 107، وقد تم طلب تسجيل إعادة تأهيل هذا الشطر الذي بلغ طوله 25 كلم في السنوات الفارطة، وسيتم التكفل به فور تحسن الظروف المالية للبلاد.

5ـ فيما يخص الطريق الجديد المنيعة ـ ورقلة: يربط هذا الطريق المنيعة بولاية ورقلة على مسافة 270 كلم منها 125 كلم متواجدة بإقليم ولاية غرداية، تم إنجازه عبر مراحل، آخرها شطر سلم في سنة 2020 (السنة الماضية)، يتم حاليا إنجاز التغطية بالملبس، وقد تم الانتهاء من تغطية 73 كلم والأشغال جارية حاليا بمقطع ثاني بطول 60 كلم، ومقاطع أخرى على مسافة 2.5 كلم في طور منح الصفقة، وما تبقى من الطريق فهو في حالة جيدة.

أرجو أنكم قد وجدتم، فيما عرضناه عليكم، إجابة وافية على انشغالكم، وأشكركم مرة أخرى على طرح هذه الأسئلة والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد الطاهر غزيل هل يريد التعقيب؟ تفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الوزير المحترم، بارك الله فيك على الإجابات وهذا ما نظنه فيك، كل هذه التركة وجدتها وهي قديمة وليست جديدة والحمد لله.

لدي انشغال وآمل أن تسجله السيد الوزير:

ـ الطريق الاجتنابي متليلي الخاص بالوزن الثقيل بمسافة 14 كلم.

ـ جزء من الطريق ضاية بن ضحوة ـ متليلي بمسافة 10 كلم.

ـ جزء من طريق متليلي ـ حي القمقومة ـ ضاية بن ضحوة بمسافة 10 كلم.

ـ طريق سبسب ـ بريزينا بمسافة 10 كلم.

ـ طريق شعبة سيدي الشيخ ـ سبسب بمسافة 3 كلم.

كل هذه الطرق، أتمنى أن تكون قد سجلتها، بطاقاتها التقنية هي لدى وزارتكم، ومسلمة إليكم؛ هذه طلبات المجتمع المدني والسلطات المحلية هناك بولاية غرداية.

لكن، سيدي، نحن أدرى بالأزمة المالية، ومع ذلك تفاجأنا بطريق متليلي الذي هو في بداية المدينة بمسافة 5 كلم هو طريق لا نقول عنه جيد، لكنه يصلح لـ 10 سنوات أخرى، ستنطلق الأشغال به خلال أسبوع أو أسبوعين، وكل هذه البطاقات التقنية التي نراها لم تذكر بتاتا ومع ذلك أنجزوا طريقا بمسافة 5 كلم الذي هو صالح للسير لمدة 10 سنوات! لماذا لم يذهبوا لطريق سيدي الشيخ بمسافة 3 كلم؟

معالي الوزير، أقول لك أمرا وأنت أعلم بما حدث لي في تمنراست، قبل أن أكون عضوا، لما صورت طريق 30 كلم وقلت هذا الطريق لم ينجز والله هذا منكر! نفيت بسببه من تمنراست آنذاك، وأنتم تعلمون بالحادثة معالي الوزير، الآن أقطن في بلدية الشعانبة، لو قلت إن هذا الطريق كذا وكذا، فتتم إزالته وبالتالي هم خائفون، لأنه مشروع قطاعي، معناه لو لم ينجز هذا الطريق لانتهى أمره ولغُيّر إلى طريق آخر، نأمل ألا يزال هذا الطريق ويدرج ضمن هذه الطرق لأننا نحتاجها، والبطاقات التقنية بحوزتكم، وبارك الله فيك معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطاهر غزيل؛ الكلمة مجددا إلى السيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية، ووزير النقل بالنيابة: بارك الله فيك السيد العضو؛ فيما يخص طريق متليلي بمسافة 5 كلم، أعدك أنني سأرسل أحدا من الوزارة، حتى يتحقق من هذا الموضوع، لأنه ربما تكون الأولوية لطريق

آخر عوض هذا.

ثانيا، يجب أن تعطينا الولاية رزنامة وقائمة حسب الأولويات، لأنك طرحت علي عدة مشاريع ولديكم الحق في هذا، لكن، كما قلت، حسب الإمكانيات، قيل ها هي الأولويات ونحن ننجزها، هذا نفس الجواب أعطيه لكل الولايات.

السيد الطاهر غزيل: المركزية هي سبب المشاكل..

السيد الوزير: إن شاء الله.. أشكرك سيدي..

السيد الطاهر غزيل: معالي الوزير، أضيف شيئا فقط بما أنك الآن مكلف بتولي وزارة النقل، أعلمكم بأن محطة النقل بغرداية مغلقة منذ عام ونصف، وهم ينتظرون أمرا من الوزارة للإعلان عن مناقصة....

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ شكرا للسيد الطاهر غزيل؛ وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلستنا، وهذا بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة والأجوبة عليها، أشكر الزملاء الذين عبّروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، الشكر موصول أيضا إلى السادة أعضاء الحكومة، والذين قدموا الإجابات عن الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة، شكرا للجميع؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة السابعة زوالا

محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 22 جمادى الثانية 1442
الموافق 4 فيفري 2021

الرئاسة: السيد صالح قوجيل؛ رئيس مجلس الأمة بالنيابة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الموارد المائية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشرة صباحا

السيد الرئيس بالنيابة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أولا أرحب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة كما أرحب بالطاقم المرافق لأعضاء الحكومة، وأرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، كما أرحب أيضا بالأخوات والإخوة أسرة الصحافة.

يقتضي جدول أعمالنا اليوم طرح أسئلة شفوية، وقبل الشروع مباشرة في أعمالنا نقف وقفة ترحم على روح أخينا وصديقنا ورفيقنا المرحوم موسى شرشالي، عضو مجلس الأمة، كما نترحم أيضا على أخينا المرحوم سمير قاسيمي، والمرحوم عبد اللطيف بن سيدي عيسى إطار بمجلس الأمة.

(الوقوف دقيقة صمت وقراءة سورة الفاتحة، ترحما على أرواح السادة الأعضاء وكذا الإطار بمجلس الأمة)

طبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16-12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع مباشرة بأول قطاع وهو قطاع الداخلية والجماعات المحلية مع أول سؤال يتقدم به السيد أحمد بوزيان فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة الموقر،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة المحترمون ومرافقيهم،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

دون الرجوع إلى الحيثيات أمر مباشرة إلى السؤال، وسؤالي الشفوي موجه إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المحترم ويتمحور نصه كالآتي:

من المحاسن الكثيرة التي حافظت عليها الدولة الجزائرية الحديثة وفاء للشعب والتزاما بمبادئ أول نوفمبر مجانية الطب والتعليم.

فعلى سبيل المثال قطاع التعليم الذي يغطي مساحة كبيرة جدا على المستويين الجغرافي والبشري، وخاصة منه الطور الابتدائي الذي يمتد إلى الجبال النائية والمداشر القاسية، وهو ما يستهلك ميزانية كبيرة شق منها تغطيه البلديات وعلى وجه الخصوص المطاعم المدرسية والتدفئة التي تستهلك مادتها من "المازوت" وهو ما كلف الدولة أموالا باهظة يصعب مراقبتها، لكن مبادرة جميلة قامت بها سلطات ولاية تيارت، لفتت انتباهي ونبهتني إلى أمر خطير فأردت أن أنقلها وأشيد بها، وتمثلت هذه المبادرة في أن هذه السلطات استبدلت - بخصوص التدفئة - مادة المازوت بخزانات غاز البروبان مما قلص النفقات إلى الثلث، الأمر

الذي دفعني إلى اكتشاف الفارق الكبير مما كان ينفق وما صار إليه الإنفاق.

السيد الوزير المحترم،

لم لا تعمم المبادرة بأمر ملزم يخفف عن الدولة أعباء هذا الإنفاق خاصة وأن راهن الأزمة يلح على سياسة التقشف؟

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ بوزيان؛ الكلمة الآن للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أود في البداية أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والامتنان إلى السيد عضو مجلس الأمة المحترم "السيد أحمد بوزيان" لقاء الاهتمام الذي يوليه لقطاعنا الوزاري، ونظير مشاركته حرصنا على توفير الظروف المناسبة لتمدرس أبنائنا الأعزاء، والذي عبر من خلال سؤاله الشفوي عن أمله في تعميم مبادرة استبدال التدفئة عن طريق مادة المازوت بخزانات البروبان في المدارس الابتدائية بغية تخفيف أعباء الدولة المخصصة لاقتناء مادة المازوت.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية اتخذت عدة إجراءات من أجل تحسين ظروف تمدرس التلاميذ، لاسيما تلك المتعلقة بإنجاز وصيانة المدارس الابتدائية، وتوفير التدفئة والنقل المدرسي وتقديم وجبات ساخنة تستوفي معايير التغذية وكذا فتح المكتبات البلدية لفائدة التلاميذ ودور الحضانة لاستقبال الطفولة.

وفي هذا الشأن، خصصت الدولة في السنة الحالية مبلغا ماليا يقدر بـ 26 مليار دج، موجها للتكفل بالتغذية المدرسية، بالإضافة إلى مساهمات الميزانيات المحلية بـ 3.3 مليار دج ما يسمح بإطعام أكثر من 3,9 مليون تلميذ أي (77٪ من مجموع التلاميذ)، وتم إسداء التعليمات اللازمة إلى السلطات المحلية تتضمن ضرورة فتح كل المطاعم المدرسية وتقديم وجبات ساخنة للتلاميذ، حيث بينت متابعة تطبيق هذه التعليمات تحقيق نتائج إيجابية إذ تم وضع حيز الخدمة لـ 15209 مطعم مدرسي من مجموع 15632 مطعم أي بنسبة 97٪ من المطاعم المدرسية على المستوى الوطني.

وبالنظر إلى أهمية الحظيرة الوطنية للهياكل المدرسية التي تضم 19807 مدرسة ابتدائية، قامت مصالحي بتدعيم المورد البشري المؤهل للبلديات بموجب عقود الإدماج المهني لضمان السير الحسن للمدارس الابتدائية والمطاعم المدرسية، حيث تم إحصاء أكثر من 11000 عون بالنسبة للمطاعم و50000 عون بالنسبة للمدارس، وأكثر من 6563 سائق لحافلات النقل المدرسي.

ومن أجل ضمان التوفير الدائم والمنتظم للتدفئة المدرسية، استفادت عدة ولايات من إعانات مالية لإنجاز التدفئة المركزية، والتدفئة بغاز البروبان في المدارس غير المربوطة بغاز المدينة خاصة تلك الواقعة بالمناطق الريفية والجبلية والمعزولة، في خطوة للقضاء والحد من استعمال المدفئات ذات المواد الحارقة، لاسيما المازوت الذي ينبعث منه غازات ملوثة وسامة، حيث تم في هذا الشأن تخصيص مبلغ مالي قدره: 2.6 مليار دج.

كما تم في إطار إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بعنوان سنة 2020، التكفل بالاحتياجات المعبر عنها لبعض الولايات وذلك بتخصيص مبلغ قدره 234 مليون دج، لتمويل عمليات التزويد بغاز البروبان.

وقد تم وضع حيز الخدمة 1348 خلية متابعة على مستوى البلديات لمتابعة عمليات الصيانة والتدخل لتشغيل وتوفير التدفئة بشكل منتظم بالمدارس الابتدائية خلال فصل الشتاء، وقد بلغ عدد المدارس المزودة بالتدفئة على المستوى الوطني 19742 مدرسة (نسبة التجهيز بالتدفئة: تقارب 99٪) مفصلة كما يلي:

1 – التدفئة بالغاز الطبيعي: 8292 مدرسة.

2 – التدفئة بالبروبان: 2223 مدرسة.

3 – التدفئة الكهربائية: 1719 مدرسة.

4 – استبدال 4835 جهاز بالغاز و694 جهاز كهربائي.

5 – استبدال 2335 جهاز يعمل بالمازوت.

6 – تدفئة مركزية بـ 4866 مدرسة.
7 – تدفئة بالمازوت 2642.
8 – إصلاح 4257 جهاز تدفئة مركزية.

كما تم تدعيم 74 مدرسة بالطاقة الشمسية ليصبح العدد الإجمالي للمدارس المزودة بالطاقة الشمسية: 422 مدرسة على المستوى الوطني.

في ذات السياق، يجدر التنويه أن دائرتنا الوزارية تتبع استراتيجية محكمة للانتقال الطاقوي على المستوى المحلي في مجال مواجهة التبذير والاستهلاك المفرط للطاقة، وذلك باستعمال الطاقات المتجددة وتقليص استهلاك الطاقة والانبعاثات الغازية السامة المسببة للاحتباس الحراري، وتم وضع برنامج عمل من أجل استبدال مصابيح الزئبق بمصابيح اقتصادية ذات نجاعة (مصابيح LED) التي تسمح إلى حد كبير بتقليص استهلاك الطاقة على مستوى المدارسة والمباني الإدارية.

في الأخير، أؤكد لكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أن مصالحنا لا تدخر أي جهد من شأنه توفير الظروف المناسبة للمتمدرسين، بما يسمح بالرفع من تحصيلهم العلمي وتوفير كل الاحتياجات المرتبطة بالسير الحسن لهذه المرافق، مع الحرص على اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها تخفيف أعباء الدولة المخصصة لهذه المرافق العمومية لا سيما المازوت والكهرباء وتعويضها بغاز البروبان والطاقات المتجددة.

أذكر أن تعليمات السيد رئيس الجمهورية فيما يخص التمدرس وفيما يخص المدارس الابتدائية كانت واضحة في بداية سنة 2020 وعملنا لتنفيذها ميدانيا، وهذه هي الحصيلة لهذه السنة.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن مرة أخرى للسيد أحمد بوزيان إن أراد التعقيب على ما جاء في رد السيد الوزير.

السيد أحمد بوزيان: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

أشكركم سيدي الوزير على هذه الإجابة الشافية والكافية، ونحن لانشك أبدا في المجهودات المضنية التي تبذلها الدولة ودائرتكم الوزارية على وجه التحديد. يقال لا تحرق النار إلا رجل واطيها، أنا ابن بادية ترعرعت بين أحضانها، وأعرف حجم معاناة أهلها خصوصا في فصل الشتاء والأمطار، عندما تتقلص الخدمات والحاجيات والأحلام، وأعرف معاناة المعلم والتلميذ على حد سواء بدءا من مشكل النقل الذي يكون مشيا على الأقدام لمسافات طويلة وفي أحسن الأحوال يكون التنقل على الحيوانات عدا المداشر المحظوظة الواقعة بمحاذاة الطرق المعبدة والتي تتوفر على النقل المدرسي بالإضافة إلى مجالات الحياة الأخرى، غير أن الاستثناء أحيانا – سيدي الوزير – هو القاعدة ويجب أن يعمم، أعني تعميم هذه التجربة الرائدة التي أثبتت نتائجها المحمودة في كل مناطق الظل وفي كل الولايات. وبما أنني أنتمي إلى هذه الولاية العريقة، ولاية تيارت، فإني أحمل همها وحامل الهم مهموم، وبما أنكم وزير الداخلية والجماعات المحلية ودون الخروج عن السياق أنقل لكم انشغالات الكثير من مداشرها والتي تفوق الثلاثين ومن بينها الجهة التي أنحدر منها وهي خربة أولاد بوزيان الواقعة ببلدية الدحموني، هذه المناطق وإلى يومنا هذا خارج التاريخ لكثرة تهميشها فهي لا تتشرف بزيارة أي مسؤول إلا في فترة الانتخابات ومن بعدها يقتاتون على الوعود والأحلام الوردية التي لا تتحقق أبدا، ويتعلق بها هؤلاء تعلق الوليد بأمه حتى تنقضي مدة المنتخبين وتبدأ الدورة من جديد وعهود جديدة وهكذا.

سيدي الوزير، ما أكثر هذه المناطق وما أحوجها إلى هذه المبادرات خصوصا، وأن أحلام الجزائر الجديدة تراودهم كل حين، وفي الأخير أستسمح السيد الرئيس بالنيابة دقيقة أن أرفع إلى السيد وزير الداخلية المحترم صرخة أو استغاثة كنت قد رفعتها إلى السيد وزير العدل والسيد وزير المالية كذلك وهو على علم بها وهي استغاثة مواطنين أعتقد أنهم ضحايا وهم ضحايا السيارات المحجوزة وهم يناشدونكم سيدي الوزير، أن تنظروا إليهم بعين الرأفة وتأخذوا ملفهم مأخذ الجد وتجدون لهم حلا لمعضلتهم التي طال أمدها واتخاذ قرار سياسي، أعتقد أنهم مظلومون سيدي الوزير، وشكرا لكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، فليتفضل.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية:
شكرا للسيد الرئيس بالنيابة،
شكرا سيدي الكريم،
والله منذ بداية سنة 2020، تلقينا تعليمات صارمة من طرف السيد رئيس الجمهورية فيما يخص مناطق الظل وتابعنا كلنا هذه التعليمات، رغم جائحة كورونا، أن نحصي بدقة ما يجري في مناطق بلدنا، وأحصينا كل هذه المناطق التي تشتكي من النقص في مختلف الميادين ووضعنا استراتيجية وسجلنا برامج وانطلقت الأمور عبر 48 ولاية، لا نفرق بين ولاية وأخرى وأكون صريح معكم فأقول إننا لانفرق بين منطقة ومنطقة وحتى داخل الولاية بين منطقة ومنطقة.

كل المناطق التي كانت تعاني من هذه المشاكل أحصيناها وتمت الزيارات المتتالية إليها، حتى السيد رئيس الجمهورية وكما تعلمون يمكن لمستشار له أن يقوم بصفة دورية بزيارة مختلف مناطق الوطن، بالرجوع إلى دوار أولاد بوزيان بلدية الدحموني التي تعاني من الغاز الطبيعي، فالعملية إن شاء الله في طور التسجيل لربطها بالغاز الطبيعي، أما حاليا فيتم إنجاز الطريق الرابط ما بين الدحموني وخربة أولاد بوزيان على مسافة 5.5 كلم وأنت تعلم إذن هذه المنطقة مجردة وغير معزولة، نحن كلنا من البادية.

بخصوص ملف السيارات المحجوزة قلتها مؤخرا وأكررها إنه ملف عويص راح ضحيته مواطن، حتى الدولة تعتبر ضحية وضعنا خلية للنظر بكل جدية في هذا الملف ومحاولة الخروج بالحلول التي ترضي الجميع، توجد عملية تزوير حقيقة اشترى هذا المواطن السيارات بحسن نية لكن توجد خلفية، الملف لا ننظر إليه بهذه السهولة كما يراه بعض الإخوة ولكن الخلية التي تضم كل أطراف وزارة الداخلية، مصالح الأمن، الجمارك.... إلخ تعمل حاليا للخروج بحلول ترضي الجميع إن شاء الله وشكرا!

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد فؤاد سبوتة فليتفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا، لله الحمد وللجزائر المجد ولشهدائنا الأبرار البقاء على العهد.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
سلام الله عليكم جميعا.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور وأحكام المواد 69 و76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أوجه إلى سيادتكم وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السؤال الشفوي التالي نصه:

أود بداية أن أشير إلى أن القراءة المتأنية لوضعية بلديات الوطن الألف والخمسمائة والواحدة والأربعين تحيلنا إلى نتيجة واحدة، وهي أن أغلب المجالس البلدية تعاني من العديد من المشاكل بدءا بالانسداد بسبب الفراغات القانونية تارة ولعدم اكتراث بعض الولاة بحال البلديات تارة أخرى، مرورا بتورط بعض الأمير في قضايا تتعلق بسوء التسيير، في ظل غياب الكوادر التي تواكب عمل رؤساء البلديات وتتابع المشاريع التنموية، وصولا إلى بعض مصادر التمويل بسبب ضعف المنظومة الجبائية والمالية المحلية، ووسط كل هذه المشاكل يغيب دور المواطن في المساهمة الفعالة في تسيير الشأن العام بما فيها تقديمه للاقتراحات بشأن أولوية المشاريع التنموية في إطار دعم الديمقراطية التشاركية.

السيد الوزير،

بناء على ما سبق فإننا نجد أنفسنا اليوم أمام وضع صعب تعيشه المجالس البلدية، وضع يرى فيه المواطن أن البلدية التي وجدت أصلا لخدمته بعيدة عنه وعن متطلباته اليومية، في حين يرى رؤساء البلديات أن القوانين مجحفة في حقهم وفي الكثير من الأحيان مبهمة بالنسبة إليهم وبأن صلاحياتهم محدودة بسبب نقص الاعتمادات المالية؛ لكل هذا سؤالي هو كالآتي:

متى تفرج وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية عن مشروع القانون المتعلق بالجماعات المحلية كي يتم عرضه على مجلس الأمة للنقاش والإثراء؟

في الأخير أتمنى أن يكون ردكم – معالي الوزير – شافيا

كافيا؛ شكرا لكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الأمة بالنيابة المحترم،

السادة الزملاء أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد تفضلتم، السيد فؤاد سبوتة، عضو مجلس الأمة المحترم، بتقديم سؤال شفوي بخصوص موعد الإفراج عن المشروع المتعلق بقانون الجماعات المحلية من أجل عرضه على مجلس الأمة للنقاش والإثراء، وردا على ذلك يشرفني إفادتكم بعناصر الإجابة التالية والصريحة:

في إطار التحولات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والمتطلبات الجديدة للبلاد، عرف كل من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 والمتعلق بالبلدية والقانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية محدوديتهما وأصبح من الضروري إعادة النظر في أحكامهما، خاصة أن الجماعات الإقليمية مرافق عمومية للدولة بامتياز وتشكل الحجر الأساس لتنفيذ الأحكام الدستورية والفضاء المناسب لممارسة الديمقراطية.

تجدر الإشارة في هذا الشأن أن برنامج السيد رئيس الجمهورية قد تضمن من بين التزاماته ضرورة إصلاح شامل للتنظيم الإقليمي ولتسيير الإدارة المحلية من خلال الإصلاحات التي من شأنها أن تحدد بشكل دقيق اختصاصات كل من الدولة والجماعات المحلية في إطار نهج تكاملي وذلك في ظل الدستور الجديد الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020.

وقد حمل هذا الدستور الجديد في طياته مجموعة من التصورات العميقة للإصلاحات على جميع المستويات، تعكف السلطات العمومية اليوم على تكييف وأقلمة كل النصوص القانونية التشريعية منها والتنظيمية مع ما تضمنه من ضمانات لحقوق المواطن والتزامات مؤسسات الدولة في تحقيق هذه الضمانات، تطبيقا لأحكام المادة 34 منه.

في هذا الصدد، يسعى قطاعنا الوزاري إلى توفير الآليات والتدابير التي تهدف إلى ضمان تسيير وإدارة الشأن العمومي على المستوى المحلي من خلال إيجاد إطار قانوني يكفل تجسيد هذا المسعى من خلال التأكيد على المبادئ المقررة بموجب المواد 16 و17 و18 و19 من الدستور، والمتمثلة في:

- اللامركزية التي ترتكز على المجالس المنتخبة باعتبارها مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة.
- الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية من خلال إشراك فعاليات المجتمع المدني في تطوير الجماعات المحلية وتنميتها،
- التوازن الاقتصادي والاجتماعي للبلديات من خلال اتخاذ تدابير خاصة لفائدة البلديات محدودة التنمية والأقل تنمية.

وعليه، أصبح من الضروري إرساء نظام إداري جديد يسمح بالوصول إلى حلول مناسبة تتوافق والوضعيات الجديدة وتأثير الحوكمة الحضارية في الميادين المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز اللامركزية مع ممارسة الديمقراطية التشاركية، من خلال المبادرة بجميع التدابير الكفيلة بتحقيق الدور الإصلاحي والتنموي للجماعات الإقليمية وتهيئة الظروف المناسبة من أجل تحقيق هذا المسعى الذي سيتطلب إشراك جميع الفاعلين وتعبئة الموارد البشرية والمادية اللازمة، بالإضافة إلى البحث على أفضل السبل والوسائل الرامية للتسيير الفعال والتحسين المستمر لوضعيات الجماعات الإقليمية وتجسيد تنظيم منسجم ومتناسق، وإعادة تأقلم وتنظيم المهام والقواعد المتعلقة بتنظيم وسير الجماعات الإقليمية، وتعزيز التعاون فيما بينها.

في هذا الصدد، فإن رؤية قطاعنا الوزاري تهدف إلى ترسيخ مجموعة من الأحكام الجديدة مقارنة بالنصوص سارية المفعول، تتعلق أساسا بتأطير عملية الحوكمة، تسيير الإدارة الإقليمية، والجباية وتسيير المدينة، ووضع حد لكل أشكال تداخل الاختصاصات وتحديد ميادين تدخل كل جماعة إقليمية (الولاية والبلدية) وضبط سلطة المراقبة

والحلول على مداولات المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، وتعزيز مساهمة المجالس المنتخبة في تسهيل إنشاء وترقية الاستثمار، وكذا تحديد أنماط تسيير المرافق العمومية من أجل إضافة المرونة في التكفل بشؤون الجماعات الإقليمية.

في الأخير، أشكركم السيد عضو مجلس الأمة المحترم على الاهتمام الذي أوليتموه لموضوع الجماعات المحلية، شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد فؤاد سبوتة إن كان لديك تعقيب حول رد السيد الوزير.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

شكرا معالي الوزير على الرد، إن الوضعية كما قلت في البداية التي تعيشها الجماعات المحلية أعتقد أنها تستدعي من مصالحكم الإسراع في إخراج هذا القانون إلى النور، صحيح أنه يوجد تصور وإرادة سيدة من قبل السيد الرئيس في إعادة النظر في كل ما يتعلق بالجماعات المحلية والإقليمية خاصة وأننا نعرف تطورات كبيرة يعيشها المجتمع وتعيشها الجماعات المحلية، أعطيكم مثالا على ذلك، أحياء العاصمة التي أصبحت هي في حد ذاتها ولايات وقس على كل ولايات الجمهورية وهناك أحياء أصبحت بلديات، بسبب طرح هذا السؤال - السيد الوزير- أنه حتى المسؤولون المحليون لا يجدون أنفسهم في ظل هذا القانون، وبالتالي يكبح عملهم أو إرادتهم في تسيير الشأن العام، صحيح أن اللامركزية كانت مطلبا من بين المطالب التي دافعت عنها الأحزاب السياسية وكل الناشطين في الحقل السياسي لكن هذه اللامركزية أصبحت عبئا علينا وعبئا على المواطن لأنه إذا كانت الدولة قد توجهت إلى لامركزية التسيير وفي المقابل نجد أن بعض المسؤولين لا يبادرون حتى... ولا يقومون بأي شيء من أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطن وبالتالي فالمشكلة هنا لا تكمن في الدولة بقدر ماهي في بعض الأشخاص، دعني - معالي الوزير - أسقط على ولايتي التي أعتبرها دائما منطقة ظل.

الأحداث الأخيرة التي عاشتها الولاية من خلال خروج عشرات ومئات الشباب إلى الشارع للتعبير عن تذمرهم من بعض ما تعيشه الولاية من ظروف صعبة، كان من المفروض أنه يتحرك المسؤول الأول عن الولاية والمتمثل في الوالي، قبل حدوث هذه المسألة، لكنه ينتظر اليوم الأول والثاني والثالث حتى تتدخل شخصيات في إسداء التعليمات من أجل الذهاب ، وبالتالي أعتقد أن المسألة في جوهرها - معالي الوزير - تتعلق بالأشخاص هناك من يبادر وهناك من يقترح لكن بالمقابل هناك من يجلس في مكتبه ولا يتحرك، هؤلاء هم الذين يشكلون عبئا على الوزارة ويقفون في وجه تطبيق تعليمات السيد الرئيس الذي أنا أقولها مرة ثانية وثالثة، أن لديه إرادة سيدة في إحداث التغيير وتحدث عنه في الكثير من الأحيان، شكرا لكم معالي الوزير على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: شكرا سيدي الكريم؛ أكرر ما قلته أن في برنامج السيد رئيس الجمهورية توجد التزامات ومن بينها إعادة النظر الشامل في التنظيم الإقليمي... إلخ، فإن شاء الله سنباشر العمل في هذا الاتجاه، لكن سنة 2020 لكي نكون صرحاء تقريبا وقت أغلب المسؤولين مخصص لمحاربة وباء كورونا، وبفضل الجميع استطاعت الجزائر أن تتحكم وإلى درجة كبيرة في هذه الوضعية ونتمنى - إن شاء الله - مواصلة ذلك، وأفتح القوس لأتكلم عن الإجراء الذي اتخذناه منذ 48 ساعة لفتح هذه الفضاءات.... إلخ، ننادي المواطنين أنّ فتح الفضاءات لا يعني أننا نتصرف كما نشاء، يجب أن نراعي دائما التوصيات التي نتلقاها من اللجنة الصحية وهي:

- إجبارية ارتداء الكمامة،
- إجبارية احترام المسافة بين الأشخاص... إلخ.

هذا نداء موجه إلى كل المواطنين حتى لا نرجع من جديد إلى اتخاذ إجراءات ربما تكون صعبة ولا نتمنى أن نتخذها، إذن نداء إلى كل المواطنين على مختلف مناطق الوطن لكي يكونوا يقظين وحذرين، حتى لا نعود إلى أمور مرت صعبة.

كذلك وعلى مستوى الولايات يجب أن يتعاون الجميع، قلتها وأكررها مهما كان المسؤول، وحده لا يستطيع

أن يعمل إن لم يحظ بإعانة الجميع، من طرف المواطنين والمخلصين والمنتخبين... إلخ.

وبالتشاور عندما يكون مابين هؤلاء الفاعلين نتغلب على الكثير من الأمور، ونحن في وضعية حساسة قليلا تتطلب من الجميع أن نبتعد عن هذه الأمور، لأننا مطالبون بالحفاظ على بلدنا الذي ليس لدينا بلد آخر غيره من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، إذن يجب أن تتكاتف الجهود حتى نحمي بلدنا من كل سوء وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ حقيقة هذا الموضوع لديه أهمية كبيرة أي الجماعات المحلية ومن مسؤولية هذا المجلس وطبقا للصلاحيات المخولة لنا حاليا... على الجماعات المحلية.

لأن الإصلاحات التي نقوم بها حاليا يوجد تنظيم أفقي ونحن نسير فيه ولكن هناك التنظيم العمودي حتى نستكمل بناء الدولة، وأساس الدولة هي البلدية، ماهو مفهومنا للجماعات المحلية والبلدية بصفة خاصة في المستقبل في إطار هذه الإصلاحات العامة، نحن باتصال مع السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية، كلمته منذ مدة وحسب وضع العمل الذي نقوم به والوقت الذي يراه السيد الوزير مناسبا على أن يتقرر برمجة لقاء هنا في المجلس قبل صدور هذا القانون؛ البلدية أو قانون الولاية نبرمج جلسة نتناقش كلنا من خلالها حول مفهوم ومكانة البلدية والولاية في مستقبل وبناء هذه الدولة، أردت أن أتدخل بهذا التعليق لأن للموضوع بالغ الأهمية؛ نشكر الأخ على كل حال الذي طرح السؤال حول هذا الموضوع؛ ونبقى دائما في نفس القطاع والكلمة الآن للسيد عبد القادر جديع فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة الموقر،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم،

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال التالي نصه:

في إطار المجهودات المبذولة من طرف الدولة للتخلي عن المركزية بغية تقريب الإدارة من المواطن وبعث وثبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمناطق الجنوبية التي استبشر سكانها خيرا بقرار إنشاء ولايات منتدبة، يتم ترقيتها تدريجيا إلى ولايات بكامل الصلاحيات.

وقد أصدر القانون تحت رقم 19-12 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر 2019، بتاريخ 18 ديسمبر 2019، في الجريدة الرسمية رقم 78، بعد المصادقة عليه من طرف نواب المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة، وتم تحديد تاريخ 31 ديسمبر كأقصى حد لتصبح الولايات العشر المنتدبة ولايات بكامل الصلاحيات؛ وها نحن في سنة 2021 ولا يزال الحال على ما هو عليه ويبقى قانون الترقية حبرا على ورق دون تحرك السلطات وتماطلها في التنفيذ، وهذا ما شأنه تعطيل التنمية وتدهور الحياة اليومية للمواطنين الذين عُلقت كل آمالهم في هذا القانون الذي لم يطبق.

فما مصير الولايات المنتدبة العشرة المعنية بالترقية بعد انقضاء الآجال التي كانت محددة بموعد تنفيذ أقصاه 31 ديسمبر 2020؟ شكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الكلمة للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيد عضو مجلس الأمة عبد القادر جديع،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد – تفضلتم السيد عضو مجلس الأمة المحترم – بتقديم سؤال شفوي بخصوص مصير الولايات المنتدبة العشر المعنية بالترقية بعد انقضاء الآجال التي كانت محددة بموعد تنفيذ أقصاه 31 ديسمبر 2020، وردا على ذلك يشرفني إفادتكم بعناصر الإجابة التالية:

بداية، تجدر الإشارة إلى أن ترقية المقاطعات الإدارية في الجنوب جاء ليجسد التزام الدولة في التكفل بالانشغالات المشروعة لساكنة جنوب البلاد، وإعطاء نفس جديد للاقتصاد وتنمية الأقاليم في إطار خارطة طريق محكمة وتدريجية، تتماشى مع توجيهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي وضع المحاور الاستراتيجية الكبرى لتنمية الأقاليم، والتي وضعت من أولوياتها معالجة بعض الاختلالات التنموية بين الولايات الشمالية ومثيلاتها الداخلية والصحراوية.

فالجنوب بات يزخر بمقدرات تنموية جد هامة، لا تقتصر فقط على الطاقة، بل تتجاوزها لتشمل قدرات استراتيجية ذات أهمية وطنية وجهوية، لاسيما في المجالين الفلاحي والسياحي، وأصبح يفتح آفاقًا جديدة للتنمية، ويُقدم حلولا للاختلالات التي تعرفها الولايات الشمالية من تشبع عمراني وصعوبة متزايدة في التحكم في آثار الوتيرة المتسارعة في التعمير.

كما أن تجربة المقاطعات الإدارية التي كانت إيجابية حيث سمحت بإحداث نهضة بمنطقة الجنوب لاسيما في مجال المرافق القاعدية والتهيئة العمرانية للعديد من المدن الجنوبية، ما يجعل من الجنوب مركزا أساسيا واستراتيجيا، يحقق كفايته من حاجياته التنموية، ويحسن ظروف معيشة الساكنة ويعزز من التفاعلات التنموية بين الشمال والجنوب.

في هذا الصدد، استفادت مقاطعات الجنوب من العديد من البرامج التنموية، مما سمح بتسجيل العديد من المشاريع التنموية بهدف تحسين ظروف معيشة المواطنين.

ومن أجل ترقية هذه المقاطعات الإدارية تم إنشاء لجنة مشتركة مكلفة بتهيئة الهياكل، وتحضير الوثائق التقنية وإحصاء الأملاك العمومية والمرافق الأمنية والموارد البشرية وإعداد الميزانيات الأولية لها وتحويل الاختصاصات، مما سمح بإحصاء وتعيين ما يفوق عن 70 بناية إدارية و81 بناية ذات طابع سكني و385 مكتبا، موجهة لاستقبال مختلف هياكل الولايات الجديدة.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن كل مقاطعة من هذه المقاطعات الإدارية تتوفر حاليا على ثلاثة عشر (13) هيكلا بعنوان القطاعات ذات الأهمية (كالري، الأشغال العمومية والسكن والعمران) مزودة بالإمكانيات البشرية والمادية الضرورية وهي حيز الخدمة.

من خلال هذه المعطيات يتضح جليا أن كل الظروف مهيئة لترقية هذه المقاطعات الإدارية، غير أن الظرف الصحي الخاص الذي تعيشه بلادنا جراء تفشي وباء كورونا كوفيد 19، على غرار كل بلدان العالم، قد كان له وقع سلبي على سيرورة العملية مما حال دون استكمال الإجراءات المتعلقة بتنصيب هذه الولايات الجديدة.

من جهة أخرى، لا يفوتني أن أؤكد التزام الدولة نحو هذه الجماعات المحلية، حيث إن برنامج السيد رئيس الجمهورية قد تضمن من بين التزاماته ضرورة إصلاح شامل للتنظيم الإقليمي ولتسيير الإدارة المحلية من خلال الإصلاحات التي من شأنها أن تحدد بشكل دقيق اختصاصات كل من الدولة والجماعات المحلية في إطار نهج تكاملي وذلك في ظل الدستور الجديد الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 والذي يحمل في طياته مجموعة من التصورات العميقة للإصلاحات على جميع المستويات.

إذن الأمور مهيئة، لكن الظروف التي عاشتها البلاد سنة 2020 هي التي تسببت في هذا التراجع.. وما يجري في هذه المقاطعات الإدارية يوجد منها الكثير من الملفات، نتمنى – إن شاء الله – وبإعانة الجميع وبالانضباط، مسؤولين ومواطنين، أن نتغلب على هذا الوباء ونرجع إلى عملنا العادي إن شاء الله وسوف ترى النور هذه الولايات المنتدبة إن شاء الله، والخير وبارك الله فيك.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ أحيل الكلمة مجددا إلى السيد عبد القادر جديع إن كان لديه تعقيب.

السيد عبد القادر جديع: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، شكرا سيدي الوزير على هذا الرد؛ السيد الوزير نحن

بالمناطق الجنوبية تبعد الولاية عن الأخرى بـ 120 كلم وهناك ولاية أخرى تبعد بـ 300كلم، نتمنى أن يكون التجسيد في أقرب وقت، لدينا انتخابات، كيف نعمل هل نقوم بانتخابات جزئية، كيف لنا أن نعمل بخصوص انتخابات المجالس الشعبية، وكذلك بالنسبة لمنتخبينا الممثلين في الولايات العشر الأخرى، هذا هو الإشكال المطروح خصوصا وأن الانتخابات يقترب أجلها، الانتخابات المحلية لكي نعلم المواطنين في إطار التنسيق.

لدينا الثقة الكاملة في الدولة وفي الإطارات، نحن مستعدون للتعاون من أجل وطننا؛ البلد الذي ضحى من أجله الشهداء رحمة الله عليهم؛ لدي نقطة ثانية تتمثل في الطريق الوطني رقم 3 – معالي الوزير – تزهق الأرواح أسبوعيا، كل أسبوع؛ تعبد الطريق لمسافة 10 كلم عندما يقع حادث كبير ينجم عنه القتلى وتتوقف إثرها الأشغال، من ولاية بسكرة أي على طول الطريق رقم 3، منذ أن قمتم بزيارتها لم تستأنف الأشغال بها.

بخصوص منطقة الشقة نطلب منكم السيد الوزير التدخل أو الولاية لربطها بالغاز فهي تابعة لبلدية الحجيرة، وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: شكرا.

بالنسبة للولايات المنتدبة سوف ترى النور إن شاء الله وأظنني كنت واضحا.

أما بالنسبة للطريق الوطني رقم 3، حقيقة، كنا قد أنجزنا 20كلم سنة 2019 بما يفوق 1 مليار دينار جزائري وفي هذه السنة الحالية وبحضور السيد وزير المالية سجلنا عمليتين كذلك بمبلغ مالي قدره 2.9 مليار دينار جزائري لإنجاز 20 كلم ما بين من جهة ولاية بسكرة وولاية الوادي يعني 40 كلم وسوف نواصل إن شاء الله، هذه السنة نظرا للظروف المالية التي كانت صعبة وصعبة جدا، إذن 40 كلم سوف تنجز ونواصل حتى ننتهي من إنجاز هذا الطريق الذي حصد أرواحا كثيرة شكرا وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية؛ لدي ملاحظة بخصوص التقسيم الإداري الأخير الذي قمنا به، لأول مرة نصادق في المجلس على قانون ونصادق في نفس الوقت على لائحة؛ المطلوب من السيد الوزير لو نسلمها له لأن لها أهمية كبيرة، يوجد التقسيم الإداري ولكن يوجد التوجيه السياسي، نعالج فيه المستقبل، هذه اللائحة نأخذها بعين الاعتبار؛ نمر الآن إلى قطاع المالية بعد السماح للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية بالانصراف نظرا لالتزاماته وأهمية قطاعه إن أراد ذلك.

أحيل الكلمة إلى السيد علي جرباع فليتفضل مشكورا.

السيد علي جرباع: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة،
بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم والفاضل،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدة والسيدان الوزيران المحترمان،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
إطارات الدولة،
السادة الحضور،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 70 إلى 73 من القانون العضوي رقم 16–12 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أطرح عليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

في ظل البحث عن موارد أخرى بديلة، وفي ظل مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي نجد أن الرسم على الضمان الذي تخضع له مصوغات الذهب والفضة والبلاتين يتم تحديده بالهيكتوغرام وذلك بما يلي، بكل تحفظ.

– 8000 دج بالنسبة للمصوغات من الذهب.
– 20000 دج بالنسبة للمصوغات من البلاتين.
– 150 دج بالنسبة للمصوغات من الفضة.

وبالرجوع للإحصائيات التي بحوزة إدارة الضرائب من خلال المعلومات المتوفرة أو المستقاة أو المتحصل عليها يتبين أن الرسم الذي يتم إقراره وتحصيله من قبل مفتشيات الضمان الموجودة على مستوى الوطن والتي يبلغ عددها 24 مفتشية لا يتعدى نسبة 1٪ من المصوغات

الفعلية على المستوى الوطني، وهو ما يؤكد دون شك وجود تهرب ضريبي رهيب، بالرغم من أن الكشف عن ذلك يتم فقط عن طريق استغلال المسائل الخاصة بذلك الرسم وحجم الذهب والبلاتين والفضة.

السيد الوزير،

كيف تفسرون هذه الفوارق؟

وهل تم إجراء تحقيق بخصوص هذه الظاهرة؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد علي جرباع؛ الكلمة للسيد وزير المالية فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمـن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة الفاضل والمحترم،

السيدة والسيد الوزير،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضلتم – عضو مجلس الأمة المحترم السيد علي جرباع – بطرح سؤال يتضمن طلب تفسير الفارق بين نسبة رسم الضمان المحصل من مصوغات الذهب والفضة والبلاتين والكميات الفعلية للمصوغات من المعادن الثمينة الموجودة على المستوى الوطني والتي تعتقدون أنها وجه من أوجه التهرب الضريبي.

جوابا، يشرفني أن أنهي إلى علمكم طبقا لأحكام المواد 118 مكرر و118 مكرر 1 من القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 21 فبراير 2009، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها وطبقا لأحكام المواد 354 و357 من قانون الضرائب غير المباشرة، تشمل مصالح الضمان التابعة للمديرية العامة للضرائب مفتشية الضمان للوعاء التي تكلف بالمراقبة المسبقة، إذ إن الخاضعين للضمان ملزمون بتقديم المصنوعات من المعادن الثمينة، مصنعة محليا أو مستوردة إلى مكتب الضمان، قصد التعرف على طبيعتها وإخضاعها بالتالي لعملية المعايرة لتحديد عياراتها المناسبة ودمغها ثم تحصيل حقوق التعبير والضمان.

يضاف إلى هذه المصالح مفتشية الضمان للتحقيق والمراقبة التي تكلف على الخصوص بالمراقبة اللاحقة للخاضعين للضمان بالتحري وقمع المخالفات والأحكام القانونية المعمول بها، التحقيق والمراقبة في مدى شرعية بصمات الدمغة على المجوهرات المعروضة للبيع ومعايرة المخالفات بتحرير المحاضر.

في هذا الصدد يجدر التوضيح أن تحصيل رسم الضمان يكون تلقائيا وذلك عند تقديم المصنوعات للتعيير من طرف الصناع والتجار والأشخاص المماثلين.

أما فيما يخص التحصيل المقدر في سؤالكم السالف الذكر والذي قدرتموه بنسبة 1٪، فتجدر الإشارة إلى أن تحصيل رسم الضمان قد بلغ في سنة 2019: 127 مليونا و332 ألف و311 دينارا جزائريا (127.332.311 دج) مقابل 124 مليونا و486 ألف و621 دينارا جزائريا (124.486.621) دج سنة 2018. ويجدر التذكير أن هذا الحق ماهو إلا رسم مستحق الدفع مقابل تقديم خدمة من طرف مكاتب الضمان ألا وهي تعيير ودمغ المصنوعات، وأن هؤلاء التجار يخضعون أيضا تبعا للنظام الجبائي المطبق عليهم حسب الحال أيضا النظام الحقيقي أو النظام الضريبي أو الجزافي الوحيد إلى الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المعني، الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والضريبة الجزافية الواحدة.

كما أن الإدارة المركزية اتخذت مجموعة من التدابير للقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي في هذا المجال، ذكرنا البعض منها سابقا وسنذكر منها البعض الآخر في الرد على هذا السؤال، فمن بين هذه الإجراءات إصدار المراسيم التنفيذية والقرارات التي تحدد كيفية الاعتماد لممارسة نشاط استيراد المعادن الثمينة لإعادة تنظيم السوق فيما يخص اقتناء المادة الأولية التي تخضع لمراقبة أعوان مكاتب الضمان، ومن بينها:

– المرسوم التنفيذي رقم 19–86 المؤرخ في 05 مارس سنة 2019، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 15–169 المؤرخ في 23 جوان 2015؛ والقرار المؤرخ في 19 جوان 2019، اللذان يحددان كيفيات الاعتماد لممارسة نشاط استيراد الذهب والفضة والبلاتين الخام نصف المصنع أو المصنع ونشاط استرجاع المعادن الثمينة وتأهيلها.

– التدبير الثاني هو مساعدة أعوان الدرك الوطني، مصالح الشرطة، أعوان الجمارك، والمصالح التابعة لوزارة

التجارة في عملية التدخل للتحقيق والمراقبة من طرف أعوان إدارة الضرائب عند الطلب وذلك في إطار نشاط الفرق المختلفة.

تلكم هي عناصر الإجابة التي استدعتها مسألتكم المطروحة، أشكركم، سيدي، على طرح هذا السؤال الوجيه، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد وزير المالية؛ الكلمة للسيد علي جرباع فليتفضل مشكورا.

السيد علي جرباع: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

بداية أود أن أشكر السيد الوزير على عناصر الإجابة.

السيد الوزير، إن الغاية من السؤال هو البحث عن بديل للمحروقات وذلك بالصرامة في تطبيق القوانين وتفعيل مواد هذه القوانين الضريبية، ثم بودي أيضا أن أطرح عليكم معالي الوزير انشغالا للكافة: ألا ترى معي –سيدي الوزير– وجوب إعطاء أو بحث أو بث دمج جديد في قطاع مفتشية الضمان وذلك بتغيير رؤساء هذه المفتشيات أو تحويلهم إلى جهات أخرى؟

سيدي الوزير، أنت تعلم جيدا بأنه في السنوات الفارطة تم منح التراخيص أو الاعتمادات وبصفة – ليسمح لي السيد الوزير – عشوائية لمن هب ودب، منح هذا الاعتماد، وهو السبب الذي أدى إلى هذه الظاهرة وهو التهرب الضريبي، شكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد علي جرباع؛ الكلمة مرة أخرى للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية: شكرا للسيد الرئيس بالنيابة.

شكرا ثانية للسيد عضو مجلس الأمة على هذه التكملة في السؤال وأطمئنه بأن البحث عن البديل في التمويل الميزانياتي هو طبعا أحد العناصر أو أحد الانشغالات التي نعمل عليها في قطاعنا وحتى في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وحقيقة فإنه من غير المعقول واللاعقلاني أن تبقى الدولة ريعية ونحن – الحمد لله– نعمل على تسطير.. ففي نطاق مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي أقره السيد رئيس الجمهورية، ووضع الميكانزمات الأساسية، طبعا للولوج في هذه البدائل التمويلية وهي كثيرة ولله الحمد، ضمن البدائل التي سوف تتأتى من قطاع السياحة ومن قطاع الفلاحة ومن قطاع المناجم، كلها سوف تكون بدائل للتمويل الريعي الذي اعتمدت عليه ميزانية الدولة لحد الآن.

أما بالنسبة لسؤالكم حول إجراء التدوير بالنسبة للكادر البشري العامل، ليس فقط في مفتشية الضمان ولكن في كل القطاعات؛ سواء في الضرائب أو غيرها في قطاع المالية، فالعمل جار حاليا للاستجابة لهذا المطلب وهو في الحقيقة ليس مطلبا ولكنه أحد الميكانزمات التي يجب أن يكون معمولا به على مستوى كل الإدارات، فتدوير الإطار يسمح ببعث دعم جديد وبعث طريقة جديدة في التسيير وبعث الثقة بين المواطن والإدارة، فكل إطار جديد سوف يأتي بطريقة عمل جديدة وسوف يدفع بالعناصر التي هي تحت سلطته بالعمل، في إطار النسق العام وفي إطار السلطة المركزية والعمل جاري على تغيير كل الكوادر البشرية وتطعيمهم بكوادر شباب، إن شاء الله، وسترون ذلك في الأيام المقبلة وشكرا على هذا السؤال.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد وزير المالية؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد محمد عمارة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد عمارة: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله،

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

الفضليات والأفاضل أعضاء مجلس الموقر،

أسرة الصحافة والإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمته تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور لاسيما المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أوجه إليكم السيد وزير المالية السؤال الشفوي التالي

نصه:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي تدعم التنمية الاقتصادية ومن دونه لا يستطيع أي اقتصاد معاصر تأدية وظيفته ونظرا لأهمية البنوك في تنمية الاقتصاد الوطني والتي أصبح تواجدها أو تعميمها عبر التراب الوطني ضرورة حتمية، وهذا ما تريد الدولة تجسيده في برامجها الاقتصادية، غير أن هناك عدة إشكالات تثار نذكر منها عدم فتح فروع للبنوك في عدة ولايات، وعليه؛

– لماذا –سيدي الوزير– لم يتم فتح فروع بنكية أخرى غير تلك الموجودة بولاية النعامة؟

تقبلوا مني – سيدي الوزير – فائق الشكر والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمد عمارة؛ الكلمة للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة الفاضل والمحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة والسيد الوزير المحترم،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكرام،

أسرة الإعلام الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضلتم السيد عضو مجلس الأمة محمد عمارة، بطرح مسألة عدم فتح فروع بنكية جديدة أخرى في ولاية النعامة.

بداية، يطيب لي أن أعبر لكم عن جزيل شكري للعناية التي تولونها بهذا الشأن، لاسيما القطاع المصرفي وضرورة تواجده عبر كافة بقاع التراب الوطني، ويشرفني أن أفيدكم، ردا على سؤالكم بما يلي:

تجدر الإشارة إلى أنه في إطار تطوير شبكة فروع البنوك، فقد تم افتتاح – خلال السنة الماضية 2020 – حوالي 40 وكالة بنكية جديدة، منها 18 وكالة بنكية عمومية جديدة، وبذلك وصل العدد الإجمالي للوكالات البنكية على مستوى التراب الوطني ما يقارب 1690 وكالة، حقيقة هذا الرقم هو بعيد جدا عن المستوى الدولي، حيث في إطار المعايير الدولية يتوجب أن تقدر التغطية بوكالة واحدة لكل 10000 نسمة ونحن بعيدون كل البعد، كما سوف آتي في إجابتي، عن هذا المعيار.

وبالنسبة لإجمالي وكالات البنوك العمومية وخاصة وكالات البنوك العاملة في الجهة الجنوبية من وطننا الحبيب، فقد وصل العدد إلى 1186 وكالة موزعة عبر كامل التراب الوطني.

وتجدر الإشارة إلى تواجد كل البنوك العمومية أو معظمها في نقاط أو بقاع الوطن المفدى، غير أن هناك إشكالية بالنسبة للبنوك الخاصة لا تتواجد في كل الولايات ونحن نعمل على جلبها، من خلال بنك الجزائر والعمل في كل النقاط وفي كل ولايات البلد.

وللتذكير فإن فتح وكالات جديدة من قبل البنوك، يعتمد على دراسة الفرص والسوق التي ترتكز على معايير مرتبطة بالبيئة الاقتصادية والديمغرافية وطلب السوق وكذلك على المنافسة، وهذا من أجل تقديم الربحية الاقتصادية لهذه العملية.

وبشكل عام يستجيب توسيع شبكات البنوك للعقلانية الاقتصادية ويرتبط كذلك بالديناميكية الاقتصادية المتوفرة في المنطقة المعنية وإمكانيات نموها.

ويجدر التنويه إلى أن أربعة بنوك عمومية تتوفر على وكالات على مستوى ولاية النعامة بإجمالي 07 وكالات مصرفية، 03 وكالات للبنك الوطني الجزائري (BNA) ووكالتان لبنك (CNEP) ووكالة واحدة لبنك بدر (BADR) ووكالة واحدة لبنك التنمية المحلية (BDL).

بالإضافة إلى ذلك فقد سطر القرض الشعبي الجزائري (CPA) في خطته لتطوير شبكة افتتاح وكالتين جديدتين واحدة في النعامة والثانية في المشرية.

وتجدر الإشارة، كما قلت، إلى أن معدل استخدام الخدمات المصرفية على المستوى الوطني بلغ حوالي وكالة واحدة (1) لـ 26000 نسمة وهي نسبة تغطية بعيدة جدا عما هو متعارف عليه على المستوى الدولي.

وبالنسبة لوكالة النعامة واعتبارا للنسبة الوطنية، فإن المعدل قريب من المعدل الوطني، حيث توجد وكالة واحدة لكل 28000 نسمة تقريبا، بالنسبة لمدينة النعامة، فمقاربة لما هو موجود على المستوى الوطني أي وكالة مقابل 26000 نسمة نجد أن هذه النسبة تقارب النسبة الوطنية، وبالإضافة

إلى ذلك فإنه قد تم تقديم توجيهات للبنوك العمومية لتوسيع شبكاتها عبر جميع أنحاء التراب الوطني وتحسين الإدماج المالي أو الشمول المالي للسكان، خاصة من خلال تطوير الخدمات المصرفية واستعمال وسائل الدفع الجديدة والدفع عن طريق الدفع الإلكتروني... إلخ، وأزيد على هذا، فإنه في إطار تنويع المنتجات البنكية وتطويرها فقد قمنا بإدراج المنتجات البديلة، كما تعلمون، وقامت الدولة بالمساهمة وذلك دراية منها بأهمية تنويع المنتجات البنكية، من خلال تمويل الاقتصاد وتعزيز الشمول المالي على حد سواء، بتشجيع البنوك العمومية بتقديم منتجات بديلة لزبائنها، من خلال وضع شبابيك مخصصة للمالية الإسلامية وهذا يدخل طبعا في إطار إيجاد بدائل لتمويل الإقتصاد وخاصة تشجيع البنوك على تقديم منتجات جديدة تساهم في التنمية الاقتصادية وتواكب متطلبات المجتمع، وفي هذا السياق فقد اعتمد، كما تعلمون مجلس النقد والقرض نظام 02-20 في 15 مارس 2002 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية وقد وضح هذا النظام المتطلبات لإنشاء شبابيك خاصة بالتمويل الإسلامي والتي سوف تكون أحد الركائز التي سوف تعمل عليها البنوك العمومية على مستوى ولاية النعامة.

وبهدف تنويع منتجات التمويل الإسلامي، استجابة لطلب شريحة من الزبائن المعتمدين الذين ظلوا خارج الدائرة المصرفية، شرعت البنوك خاصة العمومية منها في تحضير المنتجات بصفة شاملة على المستوى الوطني بتلبية جميع الشروط اللازمة التي أقرها النظام وخاصة من حيث الفصل بين النشاط التقليدي والنشاط الإسلامي، وذلك لتمكين هذه البنوك من تسويق أنواع مختلفة من المنتجات الإسلامية مثل المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإيجار الاستصناع، السلام وكذلك الودائع في حساب الاستثمار.

إذن، كل هذه المنتجات جاءت لتشجيع الصيرفة وتشجيع الشمول المالي وللرد على انشغالات فئات كبيرة من المجتمع الجزائري وتشجيعها على التقدم للبنوك وسوف نعمل على مستوى ولاية النعامة لتوفير شبابيك الصيرفة الإسلامية التي سوف تكون أحد الأعمدة من أجل تقريب المواطن من الساحة المصرفية الوطنية، أشكركم السيد عضو مجلس الأمة على هذا السؤال.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد وزير المالية؛ الكلمة للسيد محمد عمارة، تفضل.

السيد محمد عمارة: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

السيد معالي الوزير؛ من خلال طرحنا لهذا السؤال أردنا تبليغك بأن ما هو موجود بولاية النعامة أن هذه الفروع البنكية التي ذكرتها وهي مفتوحة الآن ما هي إلا شبابيك، أكشاك فقط، فهي صالحة للتسديد والتسليم دون إضافة، شبابنا المسجل لديهم ملفات استثمار في (L'ANSEJ و CNAC) لا يفعلون شيئا لأن كل الإجراءات تمر عبر... النعامة تابعة بالنسبة لـ (BDL) لسعيدة و(CNEP)، تابعة لتلمسان... إلخ وكل الفروع الخمسة التي ذكرتها والموجودة بالنعامة تابعة للولايات المذكورة.. لم نتحرر أبدا كون قطاعات أخرى، نحن نتحدث عن قطاع البنوك صدقني معالي الوزير، الشباب يعاني، الملفات لم تتم تسويتها إذ تتم تسوية ملف واحد بعد ثلاثة أو أربعة أشهر والمعاناة كبيرة. ضف إلى ذلك معالي الوزير، فيما يخص بنك السلام والخليج ألا يحق لسكان ولاية النعامة أن تحظى بفتح هذه الأخيرة، هم كذلك مواطنون جزائريون ـ مع كل احترامي معالي الوزير ـ ولديهم الحق أن تستقر كذلك هذه البنوك في الصحراء، تنشئ بولاية النعامة لما تتطرق للأرقام والمقاييس من أجل فتح البنوك، أظن أنه مدى الدهر لن تفتح لدينا بنوك، اعتبرونا كاستثناء، أولا ولاية النعامة منطقة حدودية وثانيا هي بوابة الصحراء، فإن اتبعنا المقاييس التي تفضلتم بها معالي الوزير الواجب توفرها من أجل إنشاء بنك وأنت مشكور على كل حال كاشتراط معيار عدد السكان والمحدد بـ 28000 نسمة، هذا أمر مستحيل، لانستطيع فتح بنك بهذه المقاييس، صدقني معالي الوزير يجب أن توضع ولاية النعامة كاستثناء واسمح لي معالي الوزير لكي يحس المواطن بولاية النعامة أنه مواطن جزائري مثله مثل المواطن المتواجد بالعاصمة أو بوهران، مع احترامي لكل سكان الجزائر.

إسمح لي معالي الوزير، شبابنا يعاني وينتظر ثلاثة أو أربعة أشهر لكي تتم تسوية ملفه، إنه يعاني سواء في إطار برنامج (L'ANSEJ) أو(CNAC) أو.. إلخ أو المستثمرين،

يدخلون لهذه الفروع مثلها مثل مكتب البريد نفس الشيء كالبنك يدفع ويتلقى ثم يذهب ولا تتم تسوية ملف على مستوى الوكالة المحلية، يمكن للشاب أن.. إسمحوا لي إخواني الأعضاء وأعتذر وشكرا معالي الوزير على كل حال.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

للتصويب فقط، فإنه ليس من المعايير المعمول بها فتح وكالة بنكية لـ 28000 أو 26000 ألف، فأنا قلت إن نسبة التغطية الحالية الوطنية هي وكالة وطنية لكل 26000 نسمة، وهذا أمر غير مقبول، غير مقبول، فإن النسبة الدولية هي وكالة لكل 10000 نسمة، فأنا لم أقل بأنه شرط من الشروط أن يكون هناك 28000 نسمة وقلت بأن ولاية النعامة تقترب إلى النسبة الوطنية التي هي في الحين وكالة لـ 26000، بينما في ولاية النعامة وكالة لـ 28000 نسمة، هل صوبت المعلومة؟ طيب بالنسبة لتبعية الوكالات لجهات معينة من الوطن فهي مديريات جهوية.

بالنسبة للتقسيم الإداري أو التقسيم البنكي، فكل بنك يقوم بالتقسيم الجغرافي الذي يسمح له بالتحكم في مجموعة من الوكالات فوكالة (BDL) تابعة لسعيدة ووكالة (CNEP BANQUE) تابعة للمديرية الجهوية لولاية تلمسان ووكالة (BNA) تابعة كذلك للمديرية الجهوية لـ.. يعني كلها تقسيمات تسمح للسلطة وللإدارة المركزية للبنك بمتابعة أشغال كل هذه الوكالات وورود المعلومات عن طريق المديريات الجهوية، وأنا أوافقك تماما بأن هذا التقسيم الإداري بيروقراطي وأنا أعترف بذلك وأعترف كذلك بأن بعض الوكالات البنكية على المستوى الوطني هي مجرد شبابيك، ونحن نعمل، كما قلت، لكم سابقا على إعادة النظر في كل هذه المعاملات.

مجموعة المعاملات في القطاع البنكي سوف تدرج ضمن مجموعة الإصلاحات التي سيباشر في تطبيقها إن شاء الله.

وحتى بالنسبة لمسألة استقبال المواطنين، لاحظنا على مستوى البنوك بأن الاستقبال ليس في المستوى، فالمعاملة بالنسبة لكل الزبائن لم تكن بنفس الطريقة، الذي لا يأتي ليستلم راتبه الشهري أو يأتي للاستثمار المقدر بالملايير، لا يعامل بنفس المعاملة، هذا أمر غير مقبول، لذا يجب أن تكون هناك إعادة النظر في معاملة الزبائن وسوف تكون هناك تعليمة بالنسبة للبنوك العمومية لإعادة النظر في كل هذه الإشكالات.

بالنسبة لملفات الاستثمار أو ملفات (ANSEJ)، فنحن وجدنا – حقيقة – كوارث، هنالك ملفات تعالج في أكثر من ثلاثة عشر شهرا أو أربعة عشر شهرا وهذا أمر غير مقبول!

إذن، هناك إعادة نظر في كيفية التسيير، ليس فقط في الوكالات لكن على مستوى البنوك العمومية في كيفية التسيير وكيفية الحوكمة وكيفية إجراء اتخاذ القرارات بالنسبة لمنح القروض أو كيفية دراسة القروض، فلن يقبل من هنا فصاعدا إن شاء الله، وابتداء من شهر مارس أن تتجاوز فترة معالجة ملفات القروض مهما كانت صفتها 30 يوما، كما قمنا به الشهر الفارط بالنسبة للدفتر العقاري، فقد حددنا نسبة تسليم الدفتر العقاري بثلاثين يوما، ابتداء من يوم إيداع طلب الدفتر العقاري على المستوى الوطني.

طبعا هناك إصلاحات يجب اتخاذها ويجب العمل بها. بالنسبة للبنوك الخاصة فقد اتخذنا إجراءات حقيقة ولكم الحق في لفت النظر بأن هناك تركيزا كبيرا بالنسبة للوكالات البنكية على مستوى شمال الوطن.

حقيقة هناك دراسة جدوى يقوم بها البنك قبل فتح وكالة على مستوى ولاية معينة، ولكن من المفروض أن يقدم البنك منتجات تواكب احتياجات الساكنة في تلك المنطقة، فهذا كذلك أحد المعايير التي يجب أن يتبعها البنك حتى يقوم بفتح هذه الوكالات على مستوى الولايات والمناطق النائية من الوطن، سواء النعامة أو بشار أو إليزي أو تمنراست، المفروض على هذه البنوك أن تفتح وتساير متطلبات الساكنة، من حيث المنتجات البنكية المرغوب فيها، وأشكرك السيد عضو مجلس الأمة على هذا التعقيب، وشكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد وزير المالية؛ نمر الآن إلى قطاع الموارد المائية والكلمة للسيد حميد بوزكري، فليتفضل مشكورا.

السيد حميد بوزكري: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الفاضل،

السيدة والسيد عضوا الحكومة المحترمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، الموقر،

السادة أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

دون العودة إلى المقدمة أود الدخول مباشر، إلى موضوع السؤال الموجه إلى السيد وزير الموارد المائية التالي نصه:

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، لا سيما المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

يشرفني أن أوجه إليكم السيد وزير الموارد المائية السؤال الآتي نصه:

تعيش بلديات دائرة "بني حواء" بولاية الشلف، أزمة حادة للتزود بالمياه الصالحة للشرب، حيث تعرف بلدية "بريرة" انعدام لهذه المادة الحيوية، رغم أنها تقع على ضفاف "سد كاف الدير" الذي شرع في إنجازه سنة 2005، وكلّف الخزينة العمومية غلافا ماليا ضخما، كان من الممكن القضاء نهائيا على أزمة المياه في المنطقة، إلا أن مشاريع استغلال السد وتحويل مياهه إلى الساكنة لم يشرع في إنجازها بعد.

أما بلدية "بني حواء" فإنها تزود من محطة تحلية مياه البحر الواقعة بمركز البلدية، والتي لا تلبي احتياجات الساكنة، أما بلدية "وادي قوسين" فتم الشروع في تركيب محطة تصفية بها ولكن للأسف الأشغال متوقفة منذ مدة.

وعليه، متى سيتم الشروع في إنجاز مشاريع استغلال "سد كاف الدير" الذي يمكنه القضاء على أزمة المياه بالبلديات المذكورة؟

نشكركم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد حميد بوزكري؛ الكلمة الآن للسيد وزير الموارد المائية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الموارد المائية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

زميلاتي، زملائي،

السيدات والسادة الأعضاء الأفاضل،

السيدات والسادة ممثلي أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية أن أشكر الأخ عضو مجلس الأمة، على الانشغال الذي طرحه علينا والذي يعبر عن حرصه الشديد واهتمامه البالغ بقطاع الموارد المائية، لاسيما ما تعلق بتوفير المياه الصالحة للشرب للمواطنين، في إطار الخدمة العمومية للمياه التي يوفرها قطاع الموارد المائية لجميع مواطنينا الأعزاء، دون استثناء وتمييز.

وبالعودة إلى سؤالكم الذي طرحتموه علينا، المتضمن التدابير والإجراءات المتخذة من طرفنا في سبيل استغلال سد كاف الدير، هذا الاستثمار الهام والحيوي الذي أنجز لغرض توفير المياه الصالحة للشرب، وكذا المياه الموجهة للسقي الفلاحي.

وكما تفضلتم به، تعاني البلديات التي تقع على مقربة من هذا السد وهي البلديات التي تقع في الناحية الشمالية الشرقية للولاية، من تذبذبات في عمليات التموين من هذه المادة الحيوية، ولمواجهة هذه التذبذبات والقضاء عليها أطلقت مصالحي عدة مشاريع تهدف إلى تحسين تزود هذه البلديات بالماء الشروب نذكر منها:

– مشروع تحويل المياه الصالحة للشرب من محطة تحلية مياه البحر لماينيس نحو بلدية واد القوسين والذي خصص له غلاف مالي يقدر بـ 1 مليار دج.

– وكذا مشروع إنجاز قناة للتزود بالمياه الصالحة للشرب لربط مركز بلدية واد القوسين بمنطقة بوشغال، والذي خصص له مبلغ 300 مليون دج.

بالإضافة إلى مشروع تزويد المناطق الريفية والمناطق المتفرقة للولاية بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من محطات تحلية مياه البحر وذلك بقيمة 1 مليار دج، والذي ستستفيد منه ساكنة المناطق المتاخمة والقريبة من محطات التحلية المتواجدة بالشريط الساحلي لولاية الشلف.

كما أطلقت مصالحي أيضا مجموعة من العمليات

تهدف إلى ترميم وصيانة شبكات توزيع المياه الصالحة للشرب لعدة مراكز بلديات عبر تراب ولاية الشلف.

وفيما يخص بلدية بريرة موضوع انشغالكم، والتي تتواجد بالقرب من سد كاف الدير، والذي تم الانتهاء من الأشغال به ووضعه حيز الخدمة، مما جعل مواطنينا الأعزاء، يتساءلون حول سبب تأخر ربطهم بهذا السد، والذي سيقضي على معاناتهم بصفة نهائية، وسيؤمن عمليات تزويدهم بالماء الشروب بصورة منتظمة ودائمة.

وعليه، وقصد تلبية مطالب سكان بلدية بريرة، أعلمكم السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أنني على أتم اليقين والاطلاع على هذه الإشكالية التي وقفت عليها شخصيا خلال الزيارة الميدانية التي قادتني إلى ولاية الشلف، بتاريخ 10 أكتوبر 2020، حيث أسديت بالمناسبة تعليمات صارمة في هذا الصدد للتكفل بانشغالات مواطنينا الأعزاء من خلال إطلاق مشروع لتزويد ساكنة هذه البلدية بالماء الشروب انطلاقا من سد كاف الدير، بغلاف مالي معتبر يقدر بـ 350 مليون دج، ويتضمن هذا المشروع إنجاز محطة معالجة المياه أحادية الكتلة (Mono bloc) بقدرة معالجة تعادل 50 لتر / ثانية، بالإضافة إلى إنجاز محطة لضخ المياه وخزان مائي بسعة 1000 م^3.

تعرف إجراءات منح الصفقة تقدما ملحوظا، وسيتم الانتهاء منها في أقرب الآجال الممكنة.

رغم أن هذا المشروع الذي انطلق ميدانيا، حاليا نحن ننجز المحطة (Mono bloc)، سيؤمن المنطقة في أجل 6 أشهر، سيؤمن المنطقة نهائيا، لكن حاليا تواصل مصالحي تزويد ساكنة بلدية بريرة بالماء الشروب إنطلاقا من الآبار التقليدية المتواجدة بالمنطقة، والتي أشاطركم الرأي تماما فيها، كونها تقليدية ولا تفي بالغرض، ولا تلبي إحتياجات مواطنينا بصورة منتظمة ودائمة، كما ستبحث مصالحي أيضا إمكانية إنجاز آبار أخرى من شأنها أن تحسن من عمليات التزويد بالماء الشروب، والتي ستنجز قبل الصائفة المقبلة، كل هذا في انتظار المشروع الذي ذكرناه سابقا والذي أعود وأذكر أنه سيقضي نهائيا على التذبذبات الحاصلة في عمليات تموين الساكنة من هذه المادة الحيوية.

كما تجدر الإشارة أيضا، وبمناسبة الزيارة التي قادتني إلى ولاية شلف مؤخرا، قمنا بتدعيم هذه البلدية بشاحنات صهاريج، قصد تزويد المناطق النائية بهذه المادة الحيوية.

أما فيما يخص بلدية بني حواء، والتي تتزود بالماء الشروب انطلاقا من محطة تحلية المياه المتواجدة بنفس البلدية، والتي تبلغ قدرتها الإنتاجية 5000 م^3 / يوميا، حيث أوافقكم الرأي تماما، السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، بأن هذه المحطة حاليا لا تلبي بصورة كاملة احتياجات مواطنينا الأعزاء، وأعلمكم أن مصالحي تقوم حاليا بتدعيم هذه الكمية انطلاقا من الآبار المتواجدة بالمنطقة، وذلك بكمية تعادل 5000 م^3 / يوميا، هذا بالإضافة إلى المياه المنتجة من محطة التحلية، والتي تخصص كلها لساكنة بلدية بني حواء، وسيتم رفع إنتاج هذه المحطة إلى 5000 م^3 / يوميا في الأيام المقبلة، فيعني وفي أقل من شهر سنرفع من مستوى الإنتاج وسنلبي كل الإحتياجات في هذه البلدية.

أما بالنسبة لمحطة معالجة وتحلية مياه البحر لواد قوسين، والتي كنت قد أسديت تعليمات بنقلها خصيصا من ولاية عين تموشنت، وتركيبها على مستوى بلدية واد قوسين، وذلك تلبية لمطالب مواطنينا الأعزاء، وكانت مصالحي قد قامت باختيار موقع المحطة، وأنجزت جدارا حول الموقع حتى يتسنى لها إنجاز المحطة، لكن وللأسف تفاجأنا بمعارضة عضو من المستثمرة الفلاحية رقم 9، المتواجدة بالمنطقة، والذي كان قد رفع قضية لدى العدالة ضد هذا المشروع، بحجة الاستيلاء على أرضه التي يستغلها في إطار التعاونيات الفلاحية وتحويلها عن طابعها الفلاحي، والقضية مطروحة حاليا لدى مصالح المحكمة العليا للفصل فيها، ولهذا السبب كنتم قد لاحظتم السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، وأشرتم أيضا في سؤالكم هذا إلى أن الأشغال متوقفة بهذه المحطة، ويعود هذا التوقف كون القضية مطروحة على مستوى العدالة، ولا يمكننا تحت أي حال من الأحوال مواصلة الأشغال، دون صدور الحكم النهائي في هذه القضية.

تلكم هي أهم التوضيحات التي وددت أن أقدمها لكم، أشكركم على حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد وزير الموارد المائية؛ الكلمة مجددا للسيد حميد بوزكري للتعقيب على الرد.

السيد حميد بوزكري: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

أشكر السيد الوزير على عناصر الإجابة على سؤالنا المتعلق بهذه الدائرة.

أولا، السيد الوزير، نحن استبشرنا خيرا بتسجيل هذا المشروع في هذه المنطقة؛ المنطقة التي نرى أنها حقيقة تعاني منذ مدة وبحدة على أن تتزود بالمياه الصالحة للشرب ولكن أظن أن هذا السد – حقيقة – قد صدمنا لأنه أتى على أراضي فلاحية كثيرة، كان يسترزق منها المئات من السكان، أصبحوا الآن بدون عمل وهذا السد قد صدمنا في أرواح الأطفال الذين يغرقون به، ففي كل مرة ننتشل جثامين ضحايا من هذا السد، وبكل أسف العائلات تصدم بتواجد هذا السد، رغم كل هذا ولكن بقي السد مشروعا من دون تجسيد، أظن أن كل المناطق على مستوى دائرة بني حواء، أذكر المناطق الجبلية ولكي لا يبقى شعار تنمية مناطق الظل مجرد شعار، أملنا فيكم سيدي الوزير، أن تصل مياه هذا السد لكل المناطق الجبلية لدائرة بني حواء، نذكر منها وعلى مستوى بلدية بني حواء منطقة بومعزوز ومنطقة سيدي بوجميل ومنطقة بوحيجب وتمزقيدة في بريرة، أيضا منطقة عزموية، عواشرية إقاداين، بورياش وحتى منطقة زبوجة، يعني عندها شراكة في المناطق الجبلية بمنطقة بغمونة، ثامروش، إذن هذه المناطق، سيدي الوزير، وأوجه نداء استغاثة من هؤلاء المواطنين، هؤلاء الأشخاص يعانون، إنشغالهم اليومي هو توفير ولو جرعة ماء لعائلاتهم، كل ما ألتقي بمواطن إلا وهو يبحث عن الماء، هذه أزمة حقيقية تعيشها المنطقة.

سيدي الوزير، فيما يخص المشروع الذي ذكرته وأنت مشكور على ذلك، لأنني أعلم بأنك أدرى بهذا المشروع، لأنك كنت المسؤول الأول عن القطاع؛ مشروع تزويد بريرة.. المشروع الذي أعلنت عنه حاليا يعني وقد التقينا بك في الزيارة التي قادتك إلى الدائرة؛ هذا المشروع وحسب معلوماتي أنه يصل إلى مركز بلدية بريرة لا يمثل حتى 20٪ من ساكنة كل البلدية.

أتمنى أن يعم هذا المشروع على كل هذه المناطق لأنها وإذا فضلنا منطقة على حساب منطقة أخرى، نبقى في نفس الإشكال، لأنه السيد الوزير، فيما يخص الآبار التقليدية، التي كانت تمولها هذه المنطقة غمرها السد كله، فهذه الآبار لا توفر المياه حاليا فهي متوقفة، فالسكان يبحثون عن الماء الصالح للشرب، لأنه همهم الوحيد حاليا، هذا إشكال كبير.

كذلك بالنسبة لمنطقة واد ڤوسين، سيدي الوزير، أظن أنه وبفضل تدخلكم ولكي تفصل العدالة بسرعة لأن المشكل حيوي، لكي توفر المياه الصالحة للشرب، خاصة بالبلديات الساحلية، في الصيف، سيدي الوزير، يمتنع الكثير من الناس عن الولوج إلى هذه البلديات، لأن بها نقصا حادا للمياه الصالح للشرب، وبالتالي، نحن نرى أنه من الأولوية توفير هذه المادة الحيوية بهذه المناطق، وكلنا أمل فيكم وفي شخصكم الكريم أنكم سترفعون التحدي بهذه البلدية وتزرعون الحياة والأمل من جديد لأنه حقيقة، أنا أكرر ندائي إلى السلطات العليا؛ نداء استغاثة من هؤلاء السكان لأنهم حقيقة في أزمة، شكرا سيدي الوزير، شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الموارد المائية.

السيد وزير الموارد المائية: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، وشكرا للسيد عضو مجلس الأمة.

حقيقة، لقد عانت المنطقة كثيرا من شح ونقص المياه، ولأنها أصلا منطقة تنعدم بها المياه.

لقد أجريت محاولات عدة لحفر الآبار بمنطقة بريرة، لكن للأسف لم نعثر على المياه والحل النهائي هو سد كاف الدير؛ كمرحلة استعجالية ومن أجل رفع الغبن عن المواطنين نقضي نهائيا على هذه التذبذبات انطلقنا بهذا المشروع وسجلناه في ميزانية 2020، فيما يخص الصندوق الوطني للمياه ووفرنا له 350 مليون دينار جزائري، وسنلبي كل حاجيات المناطق التي ذكرتها سيدي.

ونحن وفي إطار ميزانية 2021 سنرفع الإنتاج إلى 100 لتر في الثانية، يعني المحطة الأولى ستكون 50 لكن المحطة الثانية سنمولها هذه السنة وسيرفع الإنتاج إلى 100 لتر في الثانية، لكي نلبي حاجيات كل المناطق من البريرة، إلى بني حواء، بما فيها المناطق النائية، مناطق الظل، كل المناطق الموجودة في ذلك الرواق سوف نزودها بالمياه الصالحة للشرب؛ وبالتالي نقضي نهائيا على مشكل الماء بتلك المنطقة؛ ويوجد مشروع كبير نحن بصدد التفاوض مع شركة كوسيدار في إطار التراضي البسيط وسوف يعرض

على مجلس الوزراء للمصادقة عليه والمحطة الكبيرة لـ 270 ألف م^3 التي ستزود الرواق من الداموس إلى كل ولاية الشلف والولايات الساحلية لكي نؤمنها نهائيا من أجل تلبية الحاجيات في آفاق 2050، لقد جرى الاتفاق مع شركة كوسيدار وسيقدم إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليه من أجل انطلاق الأشغال لكي نقضي على هذا المشكل نهائيا، إن شاء الله.

لكن، حقيقة أستاذ لقد غمرت أراضي كثيرة فلاحية، خصوصا في تلك المنطقة ونتأسف على ضحايا الغرق، لكن منافعه كبيرة ولا يمكن الاستغناء عنه وأغتنم الفرصة لأوجه نداء للعائلات من أجل توعية أبنائهم بالابتعاد وعدم التقرب من السد وعدم المغامرة في السباحة فيه لأنها خطيرة، وشكرا لكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ نمر الآن إلى سؤال آخر ونبقى دائما في نفس القطاع ومع السيد الطاهر غزيل.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس بالنيابة، المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

أسرة الإعلام،

أخواتي، إخواني،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لعلمكم سيدي الوزير، في فيضانات سنة 2008، التي اجتاحت ولاية غرداية أنشئ على إثرها حاجز للمياه وثلاث محطات تطهير تابعة لولاية غرداية، لكن بلدية متليلي لم ينشأ بها لا حاجز مائي ولا محطة تطهير، رغم أن الأودية تصب من منبع واحد، ولعلمكم - سيدي - أن دراسة المشروع لإنجاز حاجز مائي بحي القمقومة زقور ومحطة تطهير بحي السوارف متليلي -الشعانبة، المتوفرة رهن أدراج الوزارة منذ عقد من الزمن ودمتم في خدمة الوطن والمواطن، والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ أحيل الكلمة إلى السيد وزير الموارد المائية.

السيد وزير الموارد المائية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،

زميلاتي، زملائي،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

السيدات والسادة ممثلي أسرة الإعلام.

يسرني قبل كل شيء، أن أتقدم بشكري الخالص للسيد عضو مجلس الأمة، المحترم، على سؤاله الذي طرحه علينا، معربا له عن عميق امتناني وعرفاني على هذا السؤال، والذي يدل على اهتمامه الكبير بقطاع الموارد المائية، وكذا حرصه الشديد على رفع مختلف انشغالات مواطنينا الأعزاء، والتي تصب كلها في مصلحة المواطن والعمل على تحسين ظروفهم المعيشية، التي نسعى كلنا من أجلها.

السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، كنتم قد تطرقتم في سؤالكم هذا إلى الفيضانات التي اجتاحت ولاية غرداية سنة 2008، وعلى إثرها تم إنجاز ثلاثة سدود وكذا ثلاث محطات تطهير تابعة لبلدية غرداية، وكنتم قد تساءلتم حول بلدية متليلي، التي لم ينجز بها لا سد ولا محطة تصفية، مع العلم أن هذه البلدية متواجد بها أودية مختلفة معرضة لخطر الفيضانات.

تعتبر بلادنا، السيد عضو مجلس الأمة، على غرار بقية دول العالم معرضة بقوة لخطر الفيضانات، والتي أضحت مؤخرا أكثر حدة وأصبحت آثارها أشد وأفتك على الطبيعة وعلى الإنسان بسبب التغيرات المناخية، التي يشهدها العالم بأسره.

كما أن الفيضانات التي شهدناها سابقا، أصبحت في 20 سنة الأخيرة تمس المراكز الحضرية بشكل عام، مع تسجيل في بعض الأحيان خسائر بشرية، ومادية معتبرة، نذكر على سبيل المثال كارثة الفيضانات التي سجلت في خريف سنة 2008، بولاية غرداية محل انشغالكم.

وقصد التكفل بهذه الإشكالية، خصصت الدولة الجزائرية، برامج تنموية متعددة، سواء من ناحية الإمكانيات المادية أو البشرية، قصد حماية السكان المعرضين لخطر الفيضانات، حيث ترجمت هذه الجهود بما يقارب 400 مشروع هام، هي قيد الإنجاز حاليا، عبر مختلف ربوع الوطن، وهي متعلقة بتهيئة وإنجاز منشآت وهياكل، تهدف أساسا

إلى الحماية من الفيضانات عبر كامل التراب الوطني.

وكنا نحن، من القطاعات المعنية بهذه الظاهرة، ومعنية أيضا بالجهود المبذولة في سبيل مواجهتها، قد بادرنا بإعداد الاستراتيجية الوطنية لتسيير ومكافحة مخاطر الفيضانات، والتي قمنا بتحيينها مؤخرا، بغرض إدراج مختلف العوامل الجديدة والتي قمنا بملاحظتها ودراستها، لاسيما ظاهرة التساقطات المطرية الكثيفة في أوقات زمنية قصيرة ومحدودة، والتي كانت سببا للعديد من الفيضانات التي شهدتها بلادنا مؤخرا، بالإضافة إلى ظاهرة التعدي وإنشاء البنايات على مجاري الأودية أو بمحاذاتها، مما يؤثر بشكل كبير على السيلان والجريان العادي للمياه عبر هذه الأودية، وقد صادقت الحكومة على هذه الاستراتيجية في السنة الماضية.

كما أعلمكم بالمناسبة، أن مصالحي كانت قد قامت بإحصاء 865 موقع معرض لخطر الفيضانات عبر مجمل ربوع التراب الوطني، من بينها مواقع متواجدة بولاية غرداية محل انشغالكم.

وبالعودة إلى بلدية متليلي، أعلمكم السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، أنها استفادت من عدة عمليات تهدف في مجملها إلى حمايتها من خطر الفيضانات.

– إنجاز جدران واقية من الفيضانات في كل من أحياء (القدس، السوارق، شعبة أحمد، أولاد المير وحي ديبة).

– وكذا إنجاز سدود واقية عبر شعاب (الكحيلة، حشانة، حديقة وشعبة سيدي الشيخ).

وفيما يخص عدم إنجاز سد ببلدية متليلي وذلك رغم تواجد الدراسة، والتي أعلمكم أنها أنجزت سنة 2015، وليس سنة 2009، وذلك في إطار مشروع دراسة حماية بلدية متليلي من الفيضانات، والتي أنجزتها مصالح مديرية الموارد المائية لولاية غرداية، حيث كنا قد طلبنا تسجيل هذا المشروع عبر مختلف قوانين المالية المتعاقبة وآخرها كان في سنة 2019، ولكن وللأسف ونظرا للظروف المالية الصعبة التي تمر بها بلادنا، لم تتم الموافقة عليه، مع العلم أن الكلفة التقديرية لهذ المشروع تبلغ حوالي 1.1 مليار دج، يعني 110 مليار سنتيم.

أما بالنسبة لمشروع محطة تصفية المياه لمتليلي، أعلمكم، السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، أنه تم إنجاز دراسته سنة 2009، وكانت مصالحنا قد تقدمت في العديد من المرات بطلب تسجيل هذا المشروع، وللأسف لم نحظ بالموافقة، وكان آخر طلب في سنة 2021، مع العلم أن دراسة هذا المشروع تحتاج لعملية تحيين نظرا لقدمها، وكذا إدراج المعطيات الجديدة التي سجلتها المنطقة، خاصة ما تعلق بالتطور العمراني الذي عرفته بلدية متليلي، بالإضافة إلى إدراج المعطيات المتعلقة بالتغيرات المناخية والتي كنا قد ذكرناها سابقا.

كما تجدر الإشارة، كذلك، إلى أن التكلفة التقديرية لهذا المشروع تعادل 1.3 مليار دج.

وفي الأخير، السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، أود أن أشير أننا وعملا بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومجابهة وتسيير مخاطر الفيضانات، كنا قد أحصينا كل المناطق المعرضة للخطر وسنتكفل بها جميعا، حسب الأولويات، وحسب شدة الخطر، وذلك بما يتناسب وإمكانياتنا المالية التي تأثرت جراء التذبذبات التي عرفتها أسواق المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى التبعات الاقتصادية الثقيلة التي خلفتها الأزمة الصحية الناجمة عن وباء كوفيد 19، والتي أثرت على أعتى وأقوى الاقتصادات في العالم وليس الجزائر فقط.

كما أطمئن أيضا من موقعي هذا، ومن خلالكم، كل مواطنينا الأعزاء، بأننا نبذل كل جهدنا وكل ما في وسعنا ونعمل ليلا نهارا، وذلك بالشراكة والتنسيق مع مختلف القطاعات والفاعلين في المجال، من أجل توفير ظروف معيشية مريحة لجميع مواطنينا، وكذا حمايتهم من مختلف المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية، كل حسب اختصاصه، لأن صحة وحياة المواطن الجزائري أغلى وأثمن من كل شيء.

تلكم هي أهم الشروحات التي وددت تقديمها لكم، أشكركم على طيب الإصغاء، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد الطاهر غزيل.

السيد الطاهر غزيل: بارك الله فيك معالي الوزير.

أولا؛ بالنسبة للسدود التي ذكرت بأنها قد أنشئت في متليلي، في الحقيقة لم تنشأ بها سدود، بل هي حواجز

مائية.

ولاية غرداية تطالب حاليا بإنجاز سد يقدر بـ 110 مليار سنتيم، هذا سيدي الوزير، إذا قمنا بعملية حسابية ابتداء من سنة 2015، إلى يومنا هذا، المشاريع التي أنجزت بالشمال وبمبالغ لا أذكرها لأنها تفوق الـ 1000 و1500 مليار، وإن أردت أن أقدم لك الدليل فهو بحوزتي، لكنه إن تعلق الأمر بالجنوب أو بالأشخاص المتضررة والتي تعاني ولا تتكلم فلا تولونها أهمية، سيدي الوزير، عدد سكان منطقة متليلي يقدر بحوالي 60000 نسمة، تنعدم بها محطة تصفية للمياه وكذا بلدية سبسب وبلدية المنصورة وبوهراوة، وضف إلى ذلك ما مصير بحيرة بلدية حاسي القارة ولاية المنيعة، التي تنتظر إلى يوما هذا والسكان صامتون؟ لم أفهم معالي الوزير، كل الإحصائيات والمعطيات بحوزتنا.. نرى أنه قد أنشئ سد جرف التربة ببشار منذ عهد الرئيس الراحل بومدين، تم إنشاء واحد بالأغواط ونسيتم الصحراء كأنها لا تعاني!!

تمنراست بها الجبال وبها المياه وكل ما تبحثون عنه لكن لا يوجد بها ولا سد، إليزي بها، جانت بها، وغرداية بها وبشار لا أقول لك لكن لماذا التجحيف؟ ونرى ونسمع الآن أنه يشرع في دراسة نقل الماء من الجنوب إلى الشمال.

نطالب بالتنمية كأولوية أولى في الجزائر واحدة ونحن جزء منكم، لكن لا نقبل أن يكون الإجحاف إلا من جهة واحدة دون الجهة الأخرى، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الموارد المائية.

السيد وزير الموارد المائية: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، أشكر السيد عضو مجلس الأمة.

أنا متفهم لانفعاله، حقيقة هناك تأخر بخصوص مسألة التطهير بالجنوب، وهذا كان من توصيات السيد رئيس الجمهورية، وهو التكفل بهذا المشكل الذي أصبح لا يطاق، لكن للعلم القطاع لم يستفد لأكثر من ثلاث سنوات من مشروع على المستوى المركزي، لو أفيدك بالأرقام، في سنة 2020 لم يسجل أي مشروع على المستوى الوطني، في القطاع، فالمشاريع التي نقوم بها هي مشاريع سنمولها من الصندوق الوطني للماء، لكن لا يمكن أن يتعدى المبلغ 300 أو 400 مليون دينار جزائري، المبالغ من هذا المستوى تستدعي التسجيل في برنامج عادي للميزانية السنوية.

في سنة 2021 تم تسجيل مشروعين كانا مسجلين في سنة 2018، لكن تم تأخيرهما إلى غاية سنة 2021، هذا الاستفسار من أجل إفادتكم بالضائقة المالية التي نعيشها، لكن التطهير خصوصا في الجنوب أصبح ضمن الأولويات، سنبرمج يوما دراسيا بالتنسيق مع وزارة البيئة لإعداد ورقة طريق للتكفل خصوصا بهذه المناطق التي لا تتوفر على أية منشأة لتصفية المياه، سندرج متليلي ضمن الأولويات ويمكن أن يكون هناك تمويل مزدوج من طرف وزارة الموارد المائية ووزارة البيئة لإنشاء محطة على مستوى هذه المنطقة.

فيما يخص سدود الصحراء، يجب أن تعرف السيد العضو، بأن دراسة سد يجب أن تكون دراسة معمقة وفي منطقة الجنوب من الصعب إنجاز سدود خلافا للسدود التي ننجزها لحماية المواطنين من الفيضانات، ليس بسدود التخزين، أي تخزين المياه الصالحة للشرب أو السقي، لا تصلح في الجنوب الأمر يستدعي إنجاز السدود الباطنية.

نسجل سنويا بسد جرف أكثر من 14 مليون متر مكعب كمية مبخرة تستهلك لوحدها بالتقريب 10٪ من الحجم الإجمالي وقمنا بعدة دراسات لإنجاز السدود، آخر دراسة كانت بولاية النعامة، لكن دراسة الجدوى أظهرت بأن السد اقتصاديا وتقنيا ليس ذا جدوى في هذه المناطق الصحراوية.

وفيما يخص تحويل مياه الجنوب إلى الشمال، نحن سوف نحول المياه الفائضة أو الزائدة لتلبية حاجيات سكان مناطق الهضاب العليا، وهذه الدراسة مبرمجة لآفاق عام 2030 / 2035، للقيام بإنجازها، لن نحول المياه ولن ننزع مياه المواطنين من أجل تزويد مواطنين آخرين، بالعكس نحن نعمل بمبدإ المساواة من أجل تلبية حاجيات المواطنين، هذا حق دستوري ونعمل كلنا من أجل تحقيقه، وشكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ أحيل الكلمة لآخر متدخل، ونبقى دائما في نفس القطاع، وهو السيد مليك خذيري.

السيد مليك خذيري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السيدة الوزيرة والسيد الوزير،
إطارات الوزارتين،
السادة أعضاء مجلس الأمة، الموقرون،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي يحمل طابعا محليا، وهو موجه إلى السيد وزير الموارد المائية والتالي نصه:

تعرف ولاية تسبة عموما وأغلبية بلديات غرب الولاية نقصا كبيرا في كمية الماء الشروب، وخاصة في فصل الصيف، حيث يعاني المواطن من النقص الكبير في هذا المورد الحيوي، وعليه:

– ما هي الإجراءات التي اتخذتموها لحل مشكل هذا العنصر الحيوي والضروري للحياة؟

– هل تم التفكير في ربط هذه الولاية بأحد السدود المجاورة، لحل هذا المشكل بصفة نهائية؟

شكرا لكم وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الموارد المائية.

السيد وزير الموارد المائية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،
زميلاتي، زملائي،
السيدات والسادة الأعضاء،
أيها الجمع الكريم.

يسرني ويسعدني أن أعرب عن عظيم امتناني وعرفاني للسيد عضو مجلس الأمة، المحترم، على سؤاله الذي طرحه علينا، والذي يعبر عن اهتمامه بقطاعنا، وكذا حرصه الشديد على رفع مختلف انشغالات مواطنينا الكرام، والتي نسعى كلنا لتلبيتها حرصا منا على توفير خدمة عمومية للمياه ذات الجودة.

تساءلتم، السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، حول الإجراءات التي اتخذتها مصالحي في سبيل تحسين عمليات التزود بالمياه الصالحة للشرب في ولاية تبسة، كما تساءلتم أيضا عن إمكانية تزويد بلديات الولاية بالمياه انطلاقا من السدود المجاورة.

وعليه؛ أود أن أعلمكم أو أعطيكم أولا لمحة وجيزة عن واقع التزود بالمياه الصالحة للشرب بولاية تبسة، حيث تعتمد هذه الولاية بصفة كبيرة على المياه الجوفية –أي الآبار والتنقيبات– وذلك بنسبة تعادل 80٪ و20٪ الأخرى هي مياه سطحية انطلاقا من سد عين الدالية في سوق أهراس وكذا السد المتواجد في ولاية تبسة (الصفصاف)، بإنتاج أكثر من 132 ألف متر مكعب، توجه خصيصا لتزويد الساكنة بالمياه الصالحة للشرب.

وكما تفضلتم به، السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، مازالت العديد من البلديات تعاني نقصا في عمليات التزويد بالمياه الصالحة للشرب، وقصد مواجهة هذا النقص أطلقت مصالحي العديد من المشاريع قصد تأمين عمليات التزويد بالماء الشروب، لعل أبرزها مشروع تحويل المياه الصالحة للشرب انطلاقا من سد ولجة ملاق بسوق أهراس أو بالولايتين لصالح 6 بلديات من ولاية تبسة وهي بلديات: (تبسة، الونزة، العوينات، بوخدرة، المريج ومرسط).

هذا المشروع الهام والحيوي والذي خصصنا له مبلغا ماليا معتبرا يقدر بـ 900 مليون دج، سيؤمن نهائيا عمليات تزويد ساكنة هذه البلديات بالماء الشروب، حيث تم الانتهاء من الأشغال بنسبة 100٪، يبقى فقط ربط محطات الضخ بالطاقة الكهربائية والتي تعكف على إنجازها حاليا مصالح شركة سونلغاز، كما التزمت هذه الشركة بالإنتهاء منها في منتصف الشهر الجاري، ومباشرة بعد ربط محطات الضخ بالطاقة الكهربائية، ستبدأ عمليات التجارب النهائية تمهيدا لوضعه حيز الخدمة، هذا المشروع وكما ذكرت سابقا، سيقضي نهائيا على كل التذبذبات بهذه البلديات، من خلال الكمية المعتبرة من المياه التي ستحول والمقدرة بـ 25000 متر مكعب يوميا.

كما قامت مصالحي أيضا بالعديد من العمليات التي من شأنها أن تحسن بصورة ملحوظة من عمليات التموين بالماء الشروب نذكر منها:

– بالنسبة لبلدية تبسة، إنجاز وربط 6 آبار عميقة بحقل والتي وضعت حيز الخدمة وهي حاليا قيد الاستغلال، بالإضافة إلى إنجاز خزانين مائيين بسعة 5000 متر مكعب لكل واحد منهما، بكل من الزاوية براج والدكان، بالإضافة

إلى خزانين آخرين الواحد بالدكان والآخر بميزاب بسعة 1000 متر مكعب لكل واحد منهما.

– أما بالنسبة لبلدية الشريعة، إنجاز بئرين عميقين ببلدية ثليجان لفائدة ساكنة بلدية الشريعة، تم الانتهاء من الأشغال وهما حاليا في مرحلة الربط بالطاقة الكهربائية، وسيدخلان حيز الخدمة في الأيام القليلة المقبلة، بالإضافة إلى مشروع إنجاز محطة لضخ المياه وقنوات لجر المياه، كذلك نحو بلدية الشريعة، هذا المشروع يعرف تقدما في الأشغال بنسبة 50٪، ومن المتوقع استلامه شهر أفريل المقبل موازاة مع حلول شهر رمضان الفضيل.

– بالنسبة لبلدية بئر العاتر، إنجاز بئرين عميقين بمنطقة صبرة وعين السارق، بالإضافة إلى إنجاز بئر عميق إضافي بمركز بلدية بئر العاتر، كل هذه الآبار هي حاليا في مرحلة المنح المؤقت للصفقة، زد إلى ذلك إنجاز محطة لضخ المياه بالذكارة، والتي تعرف بها أشغال الإنجاز نسبة تقدم تقارب 70٪، كما يتم إنجاز العديد من قنوات جر المياه وكذا شبكات التوزيع عبر هذه البلدية.

– بالنسبة لبلدية عين الزرقاء، تم تسجيل مشروع تزويد ساكنة بلدية عين الزرقاء، انطلاقا من منبع عين الطلبة، من خلال ربطه بخزاني مشتة أولاد حمودة وأولاد حمزة، وتم مؤخرا الإعلان عن المنح المؤقت للصفقة، ضف إلى ذلك إنجاز بئر عميقة ببلدية عين الزرقاء وهذه العملية هي في مرحلة المصادقة من قبل اللجنة الولائية للصفقات.

كل هذه الإجراءات التي ذكرتها سابقا، وفور الانتهاء منها ووضعها حيز الخدمة، ستحسن بصورة ملحوظة عمليات التزويد بالماء الشروب بهذه البلديات.

كما تجدر الإشارة أيضا، إلى أن مصالحي، وفي إطار التكفل بمناطق الظل، كانت قد أنجزت 10 مشاريع لصالح مناطق الظل بغلاف مالي يقدر بـ 165 مليون دج، لفائدة أكثر 6300 نسمة، كما تعكف حاليا على إنجاز 9 مشاريع أخرى بغلاف مالي يقدر بـ 885 مليون دج، لفائدة 8200 نسمة، كما تقوم أيضا بالإجراءات الإدارية لفائدة 9 مشاريع أخرى بمبلغ 481 مليون دج، لفائدة أكثر من 17000 نسمة، كما تستعد للانطلاق في الإجراءات الإدارية لصالح 10 مشاريع مناطق ظل بمبلغ مالي يقدر بـ 50 مليون دج، لفائدة 3800 نسمة.

كل هذا، وكما ذكرت سابقا، يدخل في إطار تنفيذ التزامات السيد رئيس الجمهورية، والتي كانت محور برنامجه، والذي ألح في أكثر من مرة على ضرورة التكفل الأمثل بمناطق الظل، وضرورة ضمان تزويد كل المواطنين دون استثناء بالماء الشروب، الذي يعتبر حقا دستوريا ضمنه الدستور في صيغته الجديدة.

ومن هذا المنطلق، نسعى جاهدين ونبذل كل ما في وسعنا في سبيل تحقيق هذا المبتغى، قصد توفير خدمة عمومية ترقى لما يصبو إليه المواطن الجزائري.

في الأخير، أود أن أشير، السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، أننا برمجنا خلال الأيام القليلة المقبلة، زيارة إلى ولاية تبسة، وهذا لأقف شخصيا على واقع القطاع بالولاية، وأتخذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها أن تعطي نفسا آخرا لسيرورة مختلف المشاريع، ومن هذا المنبر أدعوكم، السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، لمرافقتنا ومشاركتنا هذه الزيارة.

وقبل أن أختتم ردي هذا، أذكر الحضور الكرام، بأنه وفي إطار المشروع الكبير والطموح "الفوسفات المدمج" انطلقنا في دراسة تفصيلية لتحويل الفائض من ماء سد ماكسة بالطارف إلى سد ولجنة ملاق وإلى سد الخزان الكبير بمنطقة واد الكبريت بسعة 200 مليون متر مكعب، لتأمين كل المنطقة بالمياه الصالحة للشرب نهائيا وكذا تدعيم عمليات السقي الفلاحي وبالطبع توفير المياه المخصصة للاستعمال الصناعي لمشروع الفوسفات.

وتتقدم هذه الدراسة بشكل ملحوظ، وسيتم الانتهاء منها في أواخر السنة الجارية.

تلكم هي أبرز التفاصيل التي أردت أن أقدمها لكم، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد وزير الموارد المائية؛ الكلمة الآن للسيد مليك خذيري.

السيد مليك خذيري: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

الشكر موصول للسيد الوزير كذلك وكل إطارات الوزارة سواء كانوا إطارات على المستوى الوطني أو المحلي.

سيدي الوزير، إن هذا الإنشغال الذي هو اليوم أمامكم يعكس حقيقة المعاناة الكبيرة التي يعاني منها سكان

الولاية، سواء على مستوى البلدية الأم، أو على مستوى أغلب بلدياتها.

سيدي الوزير، إن تسيير هذا القطاع ما هو بالأمر السهل وخاصة مع النقص الكبير والمفزع لهذا المورد المهم لحياة الساكنة، ليس في هذه الولاية فحسب، بل في أغلب ولايات الوطن، وخاصة في ولايات الهضاب العليا.

سيدي الوزير، هناك بعض الدراسات التي قدمت إلى دائرتكم الوزارية، قصد التخفيف من حدة هذه الأزمة ومن بين هذه المصاريف التي ذكرتموها في ردكم، مشروع تحويل الماء من سد واد ملاق إلى الجهة الغربية للولاية، عبر المرور ببلدية الحمامات وبلدية بئر مقدم، وصولا إلى بلدية الشريعة، هذا المشروع الذي – حقا – سيخفف كثيرا من معاناة بلدية الشريعة، كذلك وجب إعطاء أو إعادة النظر في تجهيزات المحطات الثلاث، التي تمول البلدية الأم، وربطها ببعضها البعض، لأنها أصبحت رديئة ودائما موقفة، مما يؤثر سلبا على البلدية الأم، كذلك وجب ربط بعضها البعض، حتى إذا توقفت واحدة يتم استعمال المحطتين الأخريين لكي لا يكون هناك انقطاع عن المواطن.

كذلك سيدي الوزير، إن السياسة اليوم التي تنتهجها الحكومة حاليا وهي سياسة شد الحزام والتشديد في الرقابة والصرامة في إنفاق المال العام، هي سياسة نثمنها عاليا، نظرا للوضع الاقتصادي المتأزم الذي نعيشه جراء هذا الوباء، لذا وجب عليكم اليوم القيام بزيارات ميدانية ومتابعة ميدانية لكل القطاعات وخاصة في ظل الشح المادي الذي نعاني منه. كذلك وجب علينا اليوم، سيدي الوزير، أن نراعي كما تفضل، السيد رئيس الجمهورية، في أغلب مداخلاته التكفل التام بمناطق الظل وبالولايات التي تعاني من النقص الشديد لهذه المادة، لذا وجب عليكم اليوم الوقوف يعني وبصفة مستمرة للقضاء على هذا المشكل وبصفة نهائية، وأشكركم على حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ السيد الوزير تفضل.

السيد وزير الموارد المائية: شكرا للسيد الرئيس بالنيابة، وشكرا لعضو مجلس الأمة.

يعني وكما تقدمت في مداخلتي ستكون لدي زيارة في الأيام المقبلة لولاية تبسة، وسنقف على كل هذه الإنشغالات، خصوصا الدراسة التي ذكرتموها والتي تخص الحمامات، بئر مقدم، لربطها بسد أولاد ملوك وكذا إعادة تأهيل التجهيزات للمحطة المتواجدة في بلدية تبسة وسنتخذ كل الإجراءات بهذا الصدد أثناء أو خلال الزيارة، شكرا سيدي.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد وزير الموارد المائية.

إنتهينا من جدول أعمالنا، كل الشكر لأعضاء مجلس الأمة، الذين طرحوا الأسئلة ونشكر السادة أعضاء الحكومة على الأجوبة، في الحقيقة ملاحظتي حول الأسئلة هي كما يطرح سؤال يجيب الوزير بعدها، وتظهر تعليقات أخرى من المفروض أن تكون تابعة للسؤال، يعني يقدم السؤال وما يتبعه، المهم الشكر للجميع، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار والدقيقة الثالثة والعشرين

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 21 رجب 1442
الموافق 4 مارس 2021

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587